الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري ـ قسنطينة ـ

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

رقم التسجيل :.....

الرقم التسلسلي :.....

لجان الأحياء
في التجمعات الحضرية الجديدة

دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية **07** المدينة الجديدة علي منجلي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري

من إعداد الطالب:

السعيد رشيدي

تحت إشراف الدكتورة:

عرفة يمينة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ د : عبد العزيز بودن	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة منتوري قسنطينة**	**رئيسا**
د : عرفة يمينة	**أستاذة محاضرة**	**جامعة منتوري قسنطينة**	**مشرفة ومقررة**
د : إسماعيل بن السعدي	**أستاذ محاضر**	**جامعة منتوري قسنطينة**	**عضوا**
د : زهية سوداني	**أستاذة محاضرة**	**جامعة منتوري قسنطينة**	**عضوة**

السنة الجامعية: 2007 – 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نحمدك ربنا ونثني عليك الثناء كله، سبحانك لا نحصي ثناءا عليك أنت كما أثنيت على نفسك، والشكر لك ربنا على توفيقك وإمتنانك، وعلى نعمك التي لا تحصى وإحسانك.

الحمد لله الذي وفقني لهذا، ولولاه لما وصلت إلى هذا.

أستاذتنا الفاضلة: الدكتورة عرفة يمينة لك مني أسمى آيات الشكر والعرفان والإمتنان على حسن إحتضانك لي، وتقبلي مني فائق التقدير والإحترام على كل ما قدمته لي من رعاية ونصح و توجيه ومساعدة، كما أقدم شكري وتقديري لكل من ساعدني على إنجاز هذا الموضوع من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر:

- و الد ي الكريمين على حسن رعايتهم وصبرهم.
- الزوجة الكريمة على تشجيعها وصبرها وتوفيرها للأجواء.
- أساتذة وطلبة قسم علم الإجتماع على مساعدتهم لي.
- الأساتذة المناقشين على تقبلهم قراءة ونقد وتقويم هذا العمل.

فجزى الله عني الجميع خير جزاء.

الإهداء

إلى التي شقت لنسعد.

إلى التي ذبلت لنزهر.

إلى التي إحترقت لنضيء.

إلى التي ضحت لننعم.

إلى التي سهرت لننام.

إلى الذي أفنى شبابه في صمت.

إلى الذي وفر لنا سبل الحياة.

إلى الذي أنار لنا درب الحياة.

إلى الذي وقانا شر الملمات.

إلى الذي علمنا معنى الحياة.

إلى إخوتي الأعزاء كل بإسمه.

إلى كل الأهل والأصدقاء.

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

السعيد رشيدي.

بسم الله الرحمان الرحيم

وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

الـــــفـــــــهـــــــــــرس

المقدمة:..... 11

الفصل الأول: العلاقات و العمليات الإجتماعية..... 17

1ـ العلاقة و العلاقة الإجتماعية..... 19

2- أنواع العلاقات..... 20

3ـ خصائص العلاقات الإجتماعية..... 21

4- أنواع العلاقات الإجتماعية..... 22

5ـ تصنيف العلاقات الإجتماعية..... 23

6-أسس العلاقات الإجتماعية..... 24

7- الإهتمامات و المصالح في المجتمع..... 25

8ـ العمليات الإجتماعية 27

9-التفسير النظري للعلاقات الإجتماعية..... 32

الفصل الثاني: لجان الأحياء..... 36

1 ـ مفهوم لجان الأحياء..... 38

2 ـ نظرة تاريخية..... 40

3 ـ تصنيف لجان الأحياء..... 41

4 ـ وظائف لجان الأحياء..... 47

5 ـ التحول في أنماط المشاركة الإجتماعية..... 53

6 ـ مسألة قضاء وقت الفراغ..... 54

7- خلفيات المشاركة في لجان الأحياء..... 55

الفصل الثالث: النمو السكاني و التغير الإجتماعي والثقافي..... 60

I ـ النمو السكاني:..... 62

1 ـ لمحة تاريخية..... 62

2 ـ أسبابه..... 63

3 ـ مشكلاته..... 66

II ـ التغير الإجتماعي :..... 67
1 ـ مفهومه..... 67
2 ـ طبيعته..... 68
3 ـ مجالاته..... 69
4 ـ معوقاتة..... 70
III ـ التغير الثقافي:..... 72
1- مفهومه:..... 72
2- مجالاته:..... 72
3 ـ معوقاتة..... 73
4- عوامل التغيرالثقافي..... 74
الفصل الرابع: المدينة والتجمعات الحضرية الجديدة..... 77
I ـ المدينة:..... 79
1- تعريفها..... 79
2 - نظرة تاريخية..... 80
3 - مراحل نشأتها..... 80
4 - سياسات المدينة:..... 81
أ- في فرنسا..... 82
ب- في الجزائر..... 83
II ـ التجمعات الحضرية الجديدة:..... 86
1 - تعريفها:..... 86
2 - نظرة تاريخية..... 87
3 - أسس التكوين..... 88
4 - أسباب النشأة..... 89
5 ـ نشأة التجمعات الحضرية الجديدة في الجزائر الأسباب والأهداف..... 90
6 - مشكلات التكيف في التجمعات الحضرية الجديدة..... 92

الفصل الخامس: المجال العام والخاص للدراسة..... 94

I- مجالات الدراسة:..... 96

1 ـ المجال الزمني:..... 96

2 ـ المجال الجغرافي:..... 97

3 ـ المجال البشري:..... 98

II ـ قسنطينة: مراحل وتصورات:..... 99

1 ـ التوسع العمراني لمدينة قسنطينة..... 101

2 ـ التصور النظري لنمو وتوسع المدينة. 104

III - علي منجلي: الواقع والأمل..... 106

1 ــ الموقع والحدود..... 106

2 ــ هدف الإنشاء ومراحله..... 108

3 ــ بنية التجمعات الحضرية الجديدة وتنظيمها الخاص..... 112

4 ــ التسيير وآلياته..... 127

5 ــ الجمعيات في التجمعات الحضرية الجديدة..... 130

الفصل السادس: البحث الميداني:..... 136

I ـ الوحدة الجوارية 07 علي منجلي..... 138

II ـ الإجراءات المنهجية:..... 140

1 ـ المنهج:..... 140

2 ـ العينة:..... 140

3 ـ الأدوات:..... 145

أ ـ الملاحظة :..... 145

ـ دليل الملاحظة:..... 146

ـ ظروف تطبيق الملاحظة:..... 146

ب ـ المقابلة :..... 147

ـ دليل المقابلة :..... 147

ـ ظروف تطبيق المقابلة :..... 148

ج ـ الإستبيان..... 149
ـ دليل الإستبيان..... 149
ـ ظروف تطبيق الإستبيان..... 150
III ـ البيانات: عرضها وتحليلها:..... 150
1ـ ملامح الخصائص الإجتماعية للمستجوبين:..... 150
2 ـ وظائف لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة:..... 160
3 ـ علاقات لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة:..... 170
الخاتمة. 206
الإستخلاصات..... 211
المصادر والمراجع..... 212
الملاحق..... 217
دليل المقابلة الخاص برؤساء لجان الأحياء..... 218
دليل المقابلة الخاص بممثلي الجهات الوصية..... 222
دليل الإستبيان الخاص بالسكان..... 226
فهرس الجداول..... 229
فهرس الرسوم البيانية..... 230
فهرس الخرائط..... 230

المقدمة

المقدمة:

مع مرور المجتمع بمراحل الحضارة والتقدم، تواجه المدينة صعابا ومشاكل عدة وان كانت تختلف هذه الأخيرة من مدينة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر إلا أن هناك مشكلات عامة تظهر مع نمو المجتمعات الإنسانية في الحضر، فهناك مشكلة زيادة السكان ومشكلة الإسكان وظهور المناطق المتخلفة ثم هناك مشكلات إجتماعية كمشكلة الأسرة و الطلاق وتشرد الأحداث والسلوك الإنحرافي والجريمة وبالإضافة إلى ذلك هناك المشكلة الإقتصادية وما يتبعها من البطالة وأخيرا قصور الخدمات التربوية و التعليمية و الترفيهية و الصحية وما إلى ذلك مما يؤدي إلى نشوء أزمة حضرية عويصة تهدد أمن و سلامة الحياة الحضرية، فكان الحل هو التجمعات الحضرية الجديدة كبديل.

ولأن التجمعات الحضرية الجديدة هي أجزاء من مجتمعات قائمة بالفعل أشمل وأكبر لها عاداتها و تقاليدها و أهدافها و بناءاتها الإجتماعية و الإقتصادية المحددة و المعروفة و التي يمكن أن تبقى بعض مظاهرها في التجمعات الحضرية الجديدة أو هي جماعات متكاملة أريد لها تخطيط أو برامجا أن تقوم في مناطق بعيدة أو قريبة من الجماعات القائمة و المستقرة لتخفيف الكثافة السكانية فيها، أو لبث طريقة جديدة في الحياة فالتجمعات الحضرية الجديدة لا ينبغي أن تكون مجتمعا سكنيا فحسب، وإنما تقوم أساسا لتحقيق أهداف إجتماعية ثقافية و إقتصادية معينة، و لأن هذه الأهداف غير مرعية عند إقامة المجتمعات الجديدة هذه و لم يراعى فيها حتى معدل شكل السكن فقد أدى هذا إلى تضخم هذه المجتمعات عند إسكانها مباشرة و من ثم فعملية التوطين و التهجير ـ الترحيل ـ لهذه الجماعات من السكان إلى التجمعات الحضرية الجديدة تهدف إلى تحقيق التوازن و التكامل فيما بين هذه الجماعات و تحقيق التوحد مع المجتمع من خلال إحياء القيم الأصلية للمجتمع ذلك أن من مميزات المجتمع الحديث وجود كم هائل من الجماعات و إن كانت تختلف من حيث طبيعة تكوينها وعلاقاتها و وسائلها و أساليبها و كذا أهدافها فإنها تشترك في محاولة تحقيق أكبر قدر من متطلبات و حاجيات أفرادها و ذلك من خلال قيام مجموعة ثابتة من المبادئ والقيم والمعايير و كذا تقسيم للعمل، وهذا بإعتبارها وسيلة لتحقيق كثير من الأهداف الاجتماعية و الفردية و ذلك باعتبار أن للبشر ميلا نحو الإجتماع، وأنهم يقومون بالإجتماع عند وجود منافع متوقعة و مشتركة فيما بينهم، و هذا ببذل الجهود و تقديم التنازلات، و قبول قيود على سلوكهم من اجل الحصول على مبتغاهم.

حيث ظهرت منذ القديم العديد من الجماعات والتي منها جماعة الأسرة و جماعة الأصدقاء و جماعة الجيرة و كذا الجماعات السلالية و الدينية و جماعات المصلحة الخاصة....و غيرها.

ومع التحولات المجتمعية التي مر بها المجتمع الجزائري و خاصة أحداث أكتوبر 1988 و ظهور التعددية و كذا قانون 31/90 برزت إلى الوجود العديد من الجمعيات الإجتماعية و الثقافية و الرياضية و السياسية ونحن نجد جمعيات ـ لجان ـ الأحياء هذه من بينها و ذلك بإعتبارها وسيط بين السكان و الجهات الوصية، فهي من جهته تعد الممثل الشرعي لأفراد الحي السكني و المدافع عنه حيث تعمل على إيصال صوت المواطن و مطالبه إلى الجهات الوصية على إعتبار أن هؤلاء الممثلين هم نخبة الحي و مثقفيه، بالإضافة إلى دفعهم للتكيف مع ظروف الحياة في الوسط الجديد، و من جهة أخرى كونها أدرى بتوجهات و تصورات و إمكانات الجهات الوصية بحكم الاحتكاك و التفاعل معهم، كون هذه الجهات تعمل على تفعيل دور الحركة الجمعوية من خلال إشراك لجان الأحياء هذه في الحركة التنموية الشاملة من خلال إستشارتهم و توجيههم و كذا محاولتها ترسيم المطالب و التوجهات و كذا الأطر الإتصالية و التي تؤدي في الأخير إلى تحقيق التوازن و التكامل في المجتمع.

و إذا كانت الحياة دائما لا يمكن أن توجد في فراغ فإن الكائنات الحية و من بينها الإنسان في أمس الحاجة إلى مكان يمارس فيه نشاطه أو مناشطه الضرورية، فالإنسان في محاولاته للتكيف مع بيئته فإنه يطور و يحسن في علومه و فنونه و هو إذ يفعل ذلك إنما يطور أيضا في ثقافته المادية و غير المادية و تختلف المجتمعات في ذلك و تتباين دائرة إهتمامها و عبر هذا الطريق تتفاوت الثقافات و تتباين، و حيث أن عملية الترحيل تمت من منطقة حضرية تتميز بظروف إجتماعية صعبة من تخلف و كثافة سكانية عالية تتجلى في المعدل المرتفع لشغل المسكن إضافة إلى سوء الوضعية المعيشية، الأمية، البطالة، الإرهاب و غيرها و كل هذا أعطى صبغة إجتماعية معينة لهذه المنطقة الحضرية، وضف إلى ذلك أن عملية الترحيل تتم كذلك إلى منطقة حضرية جديدة كان الهدف منها هو خفض الكثافة السكانية من جهة و بث طريقة جديدة في الحياة من جهة أخرى.

والجدير بالذكر أن قسنطينة بإعتبارها المجتمع الأشمل والأكبر والتجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي بإعتبارها المجتمع الجديد المستحدث المعنى بالدراسة يحوى العديد من جمعيات لجان الأحياء هذه و التي نكاد نجدها في كل الأحياء المرحلة حديثا.

لجان الأحياء هذه التي تتمايز فيما بينها تبعا للتنوع الثقافي، كونها أتت من مناطق مختلفة، حيث أن تواجدنا في هذه التجمعات الحضرية الجديدة بعلي منجلي الوحدة الجوارية 07 هيئ لنا سبل معايشة نشاطاتها و ردود الأفعال إتجاهها، حيث شكل عدم إنجاز الأهداف و كذا كثرة المناوشات و الملاسنات الكلامية أمام باب الحي الإداري بين ممثلي الجمعيات مظهرا مألوفا، فإنتقال جماعات لجان الأحياء هذه من وسطها الأم المتميز بالتجانس الإجتماعي و بالضبط الأسري و بالعلاقات الثانوية، و كذا بما تحمله من ثقافة و نمط معيشي، والذي تتخلله مجموعة من العادات و التقاليد و تحكمه قيم و أعراف خاصة به، ولما كان الوسط الجديد يستدعي ثقافة و نمط معيشي مغاير للأول في الدرجة، فإن لجان الأحياء هذه تجد نفسها في مواجهة هذا النمط الجديد في محاولة للتكليف معه و مع الجماعات الأخرى و ذلك من خلال بروز وظائف جديدة للجان الأحياء هذه، حيث إحتلت الوظيفة الإجتماعية مركز الصدارة لتليها الوظيفة الخدماتية ثم الترفيهية، هذا التغيير يؤثر في علاقاتها مع غيرها من لجان الأحياء من خلال محاولة كل واحدة التأثير و توجيه الجهات الوصية إلى تركيز المرافق و الخدمات التي تصب في مصلحة جماعة معينة من لجان الأحياء هذه والإستئثار بأكبر قدر من الخدمات و الإستفادة المتاحة، و في خضم كل هذا فإنها تصطدم بطموح و رغبات لجان الأحياء الأخرى التي تسعى لنفس الأهداف و في نفس الطريق وكل هذا في ظل الإمكانات المحدودة للجهات الوصية.

و في هذا الإطار لاحظنا خلل في العلاقة فيما بين لجان الأحياء هذه، يترجم في كثرة النزاعات فيما بينها، إضافة إلى الإستياء و عدم الرضى الذي تركته هذه الأحداث عند قاطني هذه الأحياء و الذي دفع بالبعض منهم إلى الإنتقال للسكن في مناطق أخرى و إلى إمتناع آخرين عن القدوم للسكن فيها.

لأجل ذلك سجل تذمرا كبيرا و عدم رضا الجميع فأين يكمن الخلل يا ترى ؟!

* و ما هي طبيعة العلاقات بين لجان الأحياء هذه ؟
* و ما هي كذلك طبيعة أنماط التفاعل القائمة فيما بينها ؟
* وما هي أيضا الأسس و الخلفيات التي تقوم عليها هذه العلاقات ؟
* و ما هي الوظائف الجديدة للجان الأحياء هذه ؟

و إنطلاقا مما سبق تم التوصل إلى الفرضيات التالية:

* الفرضية الرئيسية:

تهدف لجان الأحياء في مسعاها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من متطلبات وحاجيات أفرادها.

* الفرضيات الثانوية:

أ ـ تفرض الإقامة في التجمعات الحضرية الجديدة على لجنة الحي التقرب من أفراد التجمع السكني.

ب ـ تفرض الإقامة في التجمعات الحضرية الجديدة على لجنة الحي التركيز على تحقيق الضروريات للسكان.

ج ـ تفرض الإقامة في التجمعات الحضرية الجديدة على لجنة الحي توسيع نشاطاتها إلى الوظائف التكميلية والتي تخدم المواطنين.

و سوف أنطلق في تحديد طبيعة هذه العلاقات و أنماط التفاعل من التحليل النظري للتراث السوسيولوجي، و كذا الواقع الإجتماعي، إلى جانب معايشتي لظروف الحياة و كذا لسلوكيات لجان الأحياء هذه.

على أنه من أهم الأسباب التي دفعت لدراسة هذا الموضوع ما يلي:

* الدور الفعال لجماعات لجان الأحياء هذه، وهذا من خلال مساهمتها في تحقيق الإستقرار.

* إعتقاد الطالب أن هناك أسباب تدفع جماعات لجان الأحياء هذه لمثل هذا السلوك والمتمثل في عدم التفاهم.

* إعتقاد الطالب أن عادات و سلوك أفراد جماعات لجان الأحياء هذه قد يكون في حد ذاته أحد أسباب الصراع غير المقصودة.

* إن التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي حديثة النشأة و الدراسات حولها قليلة، و لهذا يمكن أن تكون هذه الدراسات نافذة على التجمعات الحضرية الجديدة هذه.

* قلة الدراسات و الأبحاث الخاصة بهذا الموضوع.

ومن هنا تظهر أهمية الدراسة من خلال كونها تعالج موضوعا يعتبر محل إهتمام الباحثين، فقد شهدت السنوات الأخيرة إهتماما متزايدا من جانب الباحثين بدراسة لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة وذلك لما لها من أهمية بالغة في المجتمع المعاصر ولما تشهده المجتمعات

المستحدثة من ظهور متزايد للجان الأحياء وقد جاء إهتمامنا بهذا الموضوع للدور المهم والخطير في أن واحد الذي تلعبه لجان الأحياء هذه في تحقيق الإستقرار و التكيف أو تشتيت المجتمع وتفككه، فإدراك طبيعة لجان الأحياء هذه وكذا أنماط التفاعل فيما بينها يعد أمرا بالغ الأهمية في تحقيق التوازن الإجتماعي في المجتمع إلى جانب تناول الموضوع في ظل حداثة تجربة المجتمعات الجديدة المنشأة بغرض التغلب على مشكلات المجتمع الأم، و في ظل التمايز الثقافي و الإجتماعي و الإقتصادي لساكني هذه الأحياء ومما يزيد في أهمية هذه الدراسة الدعوة التي أثارتها كثير من الدراسات والمقالات الصحفية حول التحولات الراهنة التي تمر بها المجتمعات الجديدة هذا إلى جانب تناول هذه الدراسة لظاهرة تفاعل لجان الأحياء فيما بينها في سياق تحولات إجتماعية تتميز بالجمع بين أنماط تصورية مختلفة.

و إنطلاقا مما سبق فإن هذه الدراسة تسعى لإنجاز الأهداف التالية:

* هدف علمي أكاديمي ويتمثل في إنجاز مذكرة الماجستير.

* إشباع فضولنا العلمي في الإطلاع وزيادة المعرفة في مجال تخصصنا والذي يدفعنا.إلى البحث في كل موضوع له علاقة بالتجمعات الحضرية الجديدة و طبيعة الحياة فيها.

* تحديد طبيعة العلاقات و أنماط التفاعل لجماعات لجان الأحياء.

* إبراز أثر نمط السكن و كذا الخلفية الإجتماعية والثقافية و الإقتصادية لساكني الأحياء الجديدة.

* تشخيص واقع أنماط التفاعل في تناسقها و تعارضها و تفاعلها، وكذا عرض مختلف التأثيرات المترتبة عن ذلك.

* محاولة إعطاء صورة تقرب من الواقع عن لجان الأحياء.

ومن هنا فقد إحتوى هذا البحث على مقدمة وستة فصول وخاتمة.

حيث تناولنا في المقدمة الإشكالية، وتطرقنا في الفصل الأول إلى العلاقات والعمليات الإجتماعية، من خلال تعريفها وأنواعها وتصنيفاتها وخصائصها، بالإضافة إلى الإهتمامات والمصالح في المجتمع، وكذا تفسيرها النظري وأنهينا بالعمليات الإجتماعية في المجتمع.

وأما الفصل الثاني فقد تعرضنا فيه إلى جماعات لجان الأحياء من خلال مفهومها وأصنافها ووظائفها، وكذا التحول في أنماط المشاركة، ومسألة قضاء وقت الفراغ، وكذا خلفيات المشاركة.

وأما الفصل الثالث فقد جاء ليبين طبيعة النمو السكاني والتغير الإجتماعي والثقافي وذلك من خلال تحديد مفهوم النمو السكاني وأسبابه ومشكلاته، ثم مفهوم التغير الإجتماعي وطبيعته ومجالاته وعوائقه، ثم التغير الثقافي مفهومه، مجالاته وعوائقه.

أما الفصل الرابع فقد تطرقنا فيه إلى المدينة والتجمعات الحضرية الجديدة، حيث تعرضنا أولا إلى المدينة من خلال مفهومها وكذا نظرة تاريخية ثم مراحل التطور، ثم تطرقنا إلى سياسات المدينة في كل من فرنسا والجزائر، وعرجنا ثانياعلى التجمعات الحضرية الجديدة من خلال المفهوم والنظرة التاريخية إلى أسباب النشأة والتكوين إلى مشكلات التكيف.

أما الفصل الخامس فقد تطرقنا فيه إلى مجالات الدراسة الزمنية والبشرية والجغرافية بالإضافة إلى المجال العام والخاص للدراسة للميدانية.

أما الفصل السادس فقد تطرقنا فيه إلى البحث الميداني وجاء على الشكل التالي:

أولا:الوحدة الجوارية 07 علي منجلي.

ثانيا: الإجراءات المنهجية من خلال المنهج، العينة، الأدوات، وكذا جمع البيانات من خلال المقابلة المقننة، إستمارة الإستبيان، والملاحظة بنوعيها المباشرة وغير المباشرة.

وثالثا: البيانات، تحليلها وتفسيرها.

وتناولنا في الخاتمة حوصلة لأهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة.

الفصل الأول

العلاقات والعمليات الإجتماعية

الفصـل الأول: الـعـلاقـات والعمليات الإجتماعية

تمـهيد:

1 ـ العلاقة والعلاقة الإجتماعية.

2 ـ أنواع العلاقات.

3 ـ أنواع العلاقات الإجتماعية.

4 ـ خصائص العلاقات الإجتماعية.

5 ـ تصنيف العلاقات الإجتماعية.

6 ـ أسس العلاقات الإجتماعية.

7 ـ الإهتمامات و المصالح في المجتمع.

8 ـ العمليات الإجتماعية في المجتمع.

9 ـ التفسير النظري للعلاقات الإجتماعية.

خاتمة.

إن الأفراد في سعيهم لمصالحهم في حياتهم اليومية يتعرضون لتفاعلات عدة قوامها أسلوب سعيهم لتحقيق هذه المصالح، وهم في سعيهم هذا يربطون علاقات عدة، تتعدد و تتنوع تبعا لطبيعة المجتمع الذي يتفاعلون فيه من جهة، و إلى طبيعة العلاقات في حد ذاتها التي تنشأ بين الأفراد والجماعات من جهة ثانية، وعليه فسيتناول هذا الفصل موضوع العلاقات من خلال التطرق إلى مفهومها، وأنواعها بصفة عامة ثم إلى أنواع العلاقات الإجتماعية وتصنيفها وكذا أسسها ثم بعدها التطرق إلى الإهتمامات والمصالح في المجتمع وكذا العمليات الاجتماعية بالإضافة إلى التفسير النظري للعلاقات الإجتماعية.

1 ـ العلاقة والعلاقة الإجتماعية:

لقد وردت عدة تعاريف لمفهوم العلاقة وكذا لمفهوم العلاقات الإجتماعية ولكننا سنقتصر على ما يلي لإعتقادنا أن هذا هو ما يخدم موضوعنا.

أ ـ العلاقة:

هي الرابطة بين شيئين أو ظاهرتين بحيث يستلزم أحدهما تغير الأخر، والعلاقات هي الروابط والآثار المتبادلة التي تنشأ إستجابة لنشاط أو سلوك مقابل، والإستجابة شرط أساسي لتكون علاقة إجتماعية.

ب ـ العلاقات الإجتماعية:

هي الروابط والآثار المتبادلة بين الأفراد في المجتمع وهي تنشأ من طبيعة إجتماعهم وتبادل مشاعرهم وأحاسيسهم، وإحتكاك بعضهم بالبعض الأخر، ومن تفاعلهم في بوتقة المجتمع [1].

ج ـ العلاقة بين الجماعات:

في الواقع الإجتماعي قد تكون العلاقات بين فرد وفرد أو بين الفرد والمجموع، وقد تكون هناك علاقات متبادلة بين الظواهر والنظم، وقد تكون العلاقات خارجية بين جماعات وجماعات أخرى، ومعظم العلاقات التي تقوم في الحقل الاجتماعي سببية أو وظيفية [2].

1 ـ نخبة من الأساتذة، معجم العلوم الإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 403.
2 ـ نخبة من الأساتذة، المرجع السابق، ص 402.

2 ـ أنواع العلاقات[1]:

أ ـ العلاقات العرضية:

يتصف هذا المستوى من العلاقات بخلوه من المؤثرات الثابتة المحدودة، وتعتمد على العلا قات العابرة، ومن أمثلتها الحشد الضخم من الناس الذي يسير في الطريق العام ولا يكاد يحس أفراده بأية صلة ما تجمع بينهم وبين بعضهم البعض، العلا قات الطفيلية قوام هذا النوع من العلاقات اعتماد كل فرد على الآخر اعتمادا كليا أو ما يقرب من الاعتماد الكلي، ومن أمـثلتها تطـفل الأطفـال على آبائهم والشحـاذين على المحسنين و اللصوص على ضحاياهم.

ب ـ العلاقات العامة:

و يـبدو هذا المسـتوى في كل علاقـة عابرة لا تـنطوي على حق لفرد أو واجـب عــليه، وتـقوم علاقـات هذا النوع على بعض الاتجاهـات النفسية، ومن أمثلـتها العلاقات التي تنشا بين زملاء الرحلة خلال أحاديثهم العابرة، وبين نزلاء الفندق الواحد حينما يتعارفون، وبين رواد المقهى حينما يتناقشون .

ج ـ العلاقات المتبادلة:

يقوم هذا المستوى من العلاقات على بعض الإتجاهات النفسية المتبادلة التي تؤدي إلى المنفعة المشتركة و تتميز بنوع خاص من التفاهم والإرتباط بين الأفراد ومن أمثلتها علاقة الخادم برب البيت.

1- زيدان محمود مصطفي، السلوك الاجتماعي للفرد، دون دار للنشر، ودون طبعة، ص79.

د ـ العلاقات الإجتماعية:

يبلغ مستوى العلاقات ذروته وغايته المتقاة حينما يصل إلى المستوى الإجتماعي الصحيح، فكل الأشخاص(نحن ككل، أنتم، أنا) نعيش في وسط جماعات، أين تظهر بعض الأبنية للإرتباطات الإجتماعية والتي ترتبط بمبادىء متغيرة الأهمية، وتعطي لأفرادها مجموعة سمات ثقافية وفي إطارها التاريخي المرتبط باللغة التي تتكلم بها الجماعة، والدين الذي تدين به الأغلبية، وكذا نمط السلطة المتبنى داخلها بالإضافة إلى الإيديولوجية المتبناة... الخ هذا الإرث ينتج عند الأغلبية منا الإحساس بأنه الفاعل الموجه، والذي لا نستطيع التملص من شروطه الأصلية، ارتباطه الوطني أو الجهوي، إلى القوانين التي تحكم جنسه مثل العمر، المهنة السلالة، الديانة التي نتصورها مثل شروط البرجوازية في القرن 19 إلى اليهود في العصور الوسطى وكذا العبيد في الماضي[1].

و ـ الإرتباطات الإجتماعية:

الجماعات المتجانسة توزع وتشكل (تؤسس) فيما بينها إرتباطات والتي ليست بالضرورة متعارضة، طبيعة هذه الإرتباطات الإجتماعية في نظري لا يجب أن تكون متماثلة
مع تلك للعلاقات الإجتماعية والتي أقترح أن ترتبط بميدان العلاقات الشخصية المتبادلة،
الإرتباطات الإجتماعية هذه تخص الجماعات وإرتباطاتها في مفهومها المتجانس مع المجتمع، ونلفت الإنتباه إلى أنه إذا كانت إرتباطات التعاون يمكن أن توجد أيضا في الجماعات التي توجد في نفس المستوى المتجانس، فإنه توجد أيضا مثل ذلك بين الجماعات التي توجد على مستويات مختلفة [2].

3 ـ خصائص العلاقات الاجتماعية: [3]

من المعروف أنه يمكن قيام علاقة إجتماعية بين فردين إذا كان وجود أحدهما ونشاطه يؤثر في تصرفات الفرد الآخر، وعلى هذا يمكن قيام علاقة إجتماعية بين شريكين أو بين صديقين، بل يمكن أن تقوم علاقة بين غريمين، وتظهر العلاقة الإجتماعية في كافة ألوان النشاط سواء نشاط العمل أو النشاط الترويحي أو النشاط الأسري الخاص وما إلى ذلك، وقد أظهرت الملاحظة أن

1 – Claude javeau, leçon de sociologie, édition armond et masson, paris,1997,p 157.
2 – Claude javeau, I bid , p 142.
3 - زيدان محمود مصطفى، السلوك الإجتماعي للفرد، مرجع سابق، ص 78.

العلاقة الإجتماعية في أبسط صورها أو في أكثرها تعقيدا تتميز بثلاث خصائص هامة:

- أولها أنها مركبة.
- وثانيها أنها متعددة.
- وثالثتها أنها متشابكة.

وهذا التركيب والتعدد والتشابك لا يوجد فقط إذا كانت العلاقات قائمة بين عدد كبير من الأفراد ولكنها تظهر حتى ولو كانت العلاقة قائمة بين شخصين فقط، وتبعا لتعدد الأفراد يمكن أن تكون العلاقة الإجتماعية مفردة أو جمعية أو مختلطة، فهي مفردة عندما يكون كل طرف من أطراف العلاقة فرد واحد، ويعرف هذا النوع بالعلاقات الإجتماعية الأولية.

أما في العلاقات الإجتماعية الجمعية فان كل طرف من طرفي العلاقة يكون مجموعة من الأفراد، وعندما يدخل طرف ثالث بين طرفي العلاقة تسمى عندئذ بالعلاقة الإجتماعية المختلطة.

4 ـ أنواع العلاقات الاجتماعية :[1]

تبدو عمليات التفاعل في ثلاث مستويات:

أ ـ التفاعل بين الأفراد :

حيث يظهر شكل التفاعل واضحا بين الأفراد، فالزوج والزوجة يتكلمان والصديق وصديقه يلعبان، و لذا فوحدة التفاعل هي الأفراد الذين يسلك كل منهم سلوكا معين واضعا في إعتباره الآخرين وتأثيرهم عليه.

ب ـ التفاعل بين الأفراد والجماعات :

حيث يتأثر الفرد بالجماعة وتتأثر الجماعة بالفرد، ومثال الأولى عندما يدفع التنافس الفرد وهو يعمل مع رفاقه إلى أن يزيد من إنتاجه ليتفوق عليهم جميعا فهو يسفر بذلك عن اثر الجماعة في سلوكه وعن مدى تأثره هو بتلك العوامل الجماعية.

ج ـ التفاعل بين الأفراد و الثقافة:

حيث يشير لفظ الثقافة إلى العادات والمعتقدات وطرائق التفكير والفعل والعلاقات الغير شخصية التي تظهر في المجتمع، وينبع التفاعل بين الفرد و الثقافة منطقيا من التفاعل بينه و

1ـ غريب محمد سيد أحمد، المدخل في دراسة الجماعات الإجتماعية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 264.

بين المجتمع، حيث أن تلك الثقافة ماثلة في ذلك المجتمع، بحيث تؤثر تلك القيم والمعايير الناتجة عن تكامل عناصر الثقافة السابقة في سلوك الفرد وفي حياة الجماعات وتتأثر بهما [1].

د ـ شبكة العلاقات الاجتماعية :

يمكن تمثيل علاقات الفرد بالفرد والفرد بالجماعة بشبكة من الخطوط تمتد بين أفراد الجماعة.

5 ـ تصنيف العلاقات الاجتماعية:

على أن هذه التصنيفات تتنوع وتتعدد، وهي جاءت تبعا للزاوية التي ينظر منها الباحث وتبعا لما يخدم بحثه، لذلك جاءت هذه التصنيفات:

أ ـ من حيث الزمن:

فالعلاقات الاجتماعية إما وقتية و إما مستمرة و إما دائمة فالعلاقات الاجتماعية الوقتية تبدأ أو تنتهي مع الحدث الذي يحقق هذه العلاقة، أما العلاقات الاجتماعية المستمرة فهي التي تتصف بكونها طويلة الأمد كما يغذيها من مشاعر وعواطف وانفعالات قد تكون سارة أو مؤلمة، فالعلاقة الاجتماعية بين البائع والمشترى مثلا قد تكون مستمرة إذا تحقق المشترى ما يرجوه من راحة وثقة من ناحية البائع.

و أخيرا فان العلاقة الاجتماعية الدائمة تعتمد على عناصر لها صفة الثبات و الاستقرار، هذا النوع الذي تدعمه عادة روابط الدم أو القومية أو الوطنية، فروابط الأبوة و البنوة مثلا تعتبر من أسباب العلاقات الاجتماعية الدائمة [2].

ب ـ من حيث طبيعتها:

فالعلاقات الإجتماعية أما مجمعة و إما مفرقة فالعلاقات المجمعة هي التي تؤدى إلى التجمع والتالف، وتتسم أحيانا بالعلاقات البناءة، وقد تتسم أيضا بالعلاقات الإيجابية، ومن أمثلة هذه العلاقات التعاون، التودد، الحب، الزواج، الثناء، التعارف.

في حين أن العلاقات الاجتماعية المفرقة أو السلبية أو الهدامة تقوم على عنصر الاختلاف وعدم التفاهم وعدم التوافق ومن أمثلة هذا النوع الكراهية، الصراع، الطلاق، الحرب، الفوارق

1– زيدان محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 81.
2- زيدان محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 79.

الطبقية، العلاقات الناشئة من عدم المساواة، العلاقات الناشئة عن الإستسلام، والخضوع والإذلال، وهذه العلاقات وما أليها يؤدي إلى التنافر والتفكك الإجتماعي، ويتمثل عملها في تقويض دعائم المجتمع، وتحول دون إتجاهه إلى وحدة القصد ووحدة الهدف.[1]

ج ـ من حيث كونها أولية أو ثانوية:

وتتحقق العلاقات الأولية المباشرة في الأسرة وفى الجوار وفى جماعات الأصدقاء وتعتبر البؤرة الأولى لتكوين الطبقة الإجتماعية، ويحدث نتيجة هذه العلاقات إندماج كلي بين الأعضاء وإتحاد بين مشاعر الأفراد فيجد الفرد نفسه جزء لا يتجزأ من المجموع، ولعل خير ما توصف به هذه الجماعات كلمة نحن لأنها تتضمن ترابطا و تعاونا وجذبا روحيا وتعارفا متبادلا للوضعية الإجتماعية.[2] وتتحقق العلاقات الثانوية غير المباشرة بين الأفراد الذين تنتظمهم مؤسسة أو هيئة أو طبقة أو مجتمع، ومثل هذه التجمعات يطلق عليها كولي مجتمعات ثانوية من حيث أن التأثير بين أفراد المجتمع ليس تأثيرا تلقائيا أو مباشر و إنما هو تأثير أنشئ إنشاء بطريق غير مباشر بحكم القواعد الموضوعة والنظم القائمة في الجماعات التي يلحق بها الأفراد كأعضاء وبحكم العمل على تنظيم علاقاتهم وفق النظم التي تحدد واجباتهم وحقوقهم.

د ـ من حيث كونها ظاهرة أو مستترة:

فمن العلاقات الإجتماعية ما هو ملحوظ بصفة شعورية، ومنها ما ينمو في الخفاء بصفة سرية، نموا خطيرا وذلك مثل العلاقات التي تقوم في الروابط السرية والخلايا غير المشروعة أو في نطاق الروابط غير السوية ودراسة هذه العلاقات غير السوية لا يقل أهمية وشانا عن دراسة العلاقات السوية المستقرة ذات الأهداف الواضحة[3].

6 – أسس العلاقات في المجتمع:

مما لاشك فيه بان العلاقات بين الأفراد وحتى بين الجماعات في المجتمع تتأثر بمظاهر الثقافة العامة السائدة فيه، حيث تشتق منها مجموعة القيم المتمثلة لها والمعبرة عليها، كما تحكمها أيضا المعايير الإجتماعية والتي تعرف بأنها الإطار المرجعي لأي جماعة ينتمي إليها الفرد حيث

1 – نخبة من الأساتذة، مرجع سابق، ص403.
2 – زيدان محمود مصطفى، مرجع سابق، ص97.
3– نخبة من الأساتذة ، مرجع سابق، ص403.

تحدد سلوكيات أعضائها وفقا لمتضمناتها[1]، فطالما إنضم الإنسان إلى جماعة ما فإنه ملزم بان يحترم وجوده فيها، وأن يحترم ما تمليه عليه من سلوكات إرتضتها لنفسها على إعتبار أنها وحدة إجتمـــاعية ذات كيان مستقل على كيان أي من أعضائها الذين ينتمون إليها، على أن هذه العلاقات في الجماعات الأولية كالأسرة مثلا تكون محدودة ومباشرة، بينما في الجماعات الثانوية كالمجتمع المحلي تكون العلاقات أقل إنتماء، وربما تكون محددة بالإتصالات غير المباشرة المعتمدة الإهتمامات أو المصالح العامة[2] ، غير أن الفرد يتجاهل بعض هذه المعايير أو غالبيتها فيخرج عليها، أو يتطرف بها ويحرفها وفقا لما يهواه لكثير من الأسباب التي يعتقد بأنها مبررات كافية لعدم التزامه بها.[3]

ضف إلى ذلك فإن ما يعتبره البعض ذا قيمة هامة بالنسبة لهم قد لا يمثل أي قيمة على الإطلاق في نظر غيرهم.

7 – الإهتمامات والمصالح في المجتمع :

إن للجماعات كما للأفراد إهتمامات ومصالح عامة تسعى إليها، وتتنوع هذه الإهتمامات والمصالح من مصالح أولية وصفها البعض بأنها حاجات أولية أساسية مثل الحاجة إلى الطعام والحاجة إلى الماء والحاجة إلى الهواء والحاجة للتخلص من الفضلات والحاجة لحفظ النوع والحاجة للنوم والحاجة إلى الراحة[4] و إلى مصالح ثانوية وصفها آخرون بأنها حاجات ثانوية مرتبطة بالوظيفة الإجتمـــاعية للإنسان مثل الحاجـــة للأمن والحاجة إلى للإنتماء والحاجة للنوم والحاجة للاحترام وتأكيد الذات، إلى حاجات أخري كالحاجة إلى التملك والسيطرة والتقدير الإجتماعي.

وتختلف هذه الإهتمامات والمصالح من حيث طريقة السعي إليها، ومن حيث الأهمية النسبية لكل منها في حياة الكل، والأشكال الإجتماعية التي ينطوي تحتها السعي إلى المصالح، كما أن الأهمية التي يعلقها الناس على الأنواع المختلفة تتغير بالإنتقال من الجماعة الأدنى إلى الجماعة الأعلى [5].

1– ماهر محمود عمر، سيكولوجية العلاقات الإجتماعية،دار المعرفة الجامعية، 2006 ، ص129.
2 ـ غريب محمد السيد أحمد، مرجع سابق، ص30.
3 ـ ماهر محمود عمر، مرجع سابق،ص135.
4 ـ ماهر محمود عمر، المرجع السابق، ص 124.
5- ر.م. ماكيفر ، الجماعة ،دراسة في علم الإجتماع ، ترجمة محمد علي أبو درة و لويس إسكندر ، دار الفكر العربي ، 1968 ، ص392.

وذلك لأن الجماعات تتميز كل منها بتوحد محكم للإهتمامات والمصالح وهذا ما يعبر عنه في العادة بكلمة نحن، ويوجد هذا التوحد الفريد في شكل تجريدي، ذلك لأن هناك غايات كثيرة للنشاط الإنساني تبقى دون أن يعتريها تغير، ولابد أن تبقى كذلك إلا أن تحقيق ذلك هو الذي يتغير أو يتحور[1].

على أن الفقر كما يقول ميشال كامد يسوس مدير صندوق النقد الدولي في سنة 2000 هو التهديد الأخطر والكوني الذي يواجه الإنسانية، أن إزدياد الفروقات الشاسعة ما بين الأمم الفقيرة وتلك الغنية هو بمثابة قنبلة شديدة الإنفجار اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا[2]، ونحن نقول بدورنا أن الفقر يواجه التجمعات الحضرية الجديدة، وأن ازدياد الفروقات الشاسعة بين الفئات ساكني هذه الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة هو أيضا بمثابة قنبلة شديدة الإنفجار اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، وأن ترك الفقراء هكذا بدون أمل ولا مساعدة إستراتيجية، فإن الفقر سيؤدي إلى إضعاف هذه المجتمعات عن طريق المواجهات والإضطرابات والعنف والفوضى المدنية.

على ذلك فإن هناك قسمين كبيرين من المصالح، هما المصالح المستقلة و المصالح المشتركة وأن نوعا من المصالح المستقلة يجب أن تمييزه بنوع خاص عن المصالح المشتركة، وأن المصالح المستقلة هي التي توجه كل إنسان إلى المحافظة على حياته الخاصة و إشباع حاجاته الشخصية وهذه المصالح موزعة بين نواح مختلفة منها كسب العيش، والبحث عن المسكن ووسائل الراحة، ومنها السعي إلى المنفعة الشخصية بوجه عام. [3]

وعندما تسعى كل رابطة وكل جماعة من بين عدة رابطات أو جماعات، وكوحدة قائمة بذاتها إلى المصلحة نفسها التي يسعى إليها الباقون أو إلى مصلحة متماثلة في النوع، فإننا نسمي المصالح التي يسعى إليها الجميع مصالح متشابهة، وهنا توجد مصالح مشتركة داخل الوحدة الواحدة، أما ما يوجد بين الوحدات المختلفة فهو مصالح متشابهة فحسب. [4]

1 – david.w.johnson، les relation humaine dans le monde de travail، édition de reneveau pédagogie، saint lourans، quebec، 1988، p193.

2 ـ غسان منير حمزة سنو وعلي أحمد الطراح، العولمة والدولة ـ الوطن والمجتمع العالمي، دار النهضة العربية،لبنان، 2002 ، ص 121.

3 ـ ر.م.ماكيفر، مرجع سابق،ص 392.

4ـ ر.م.ماكيفر، المرجع السابق،ص 392.

8 – العمليات الإجتماعية :

ونعني بها مختلف الأساليب التي يمكن للأفراد و الجماعات أن يسعون بها إلى مصالحهم المتشابهة، ولان هذه المصالح هي التي تبرز أكثر التفاعلات التي تقوم من جراء السعي إليها أكثر من عناصرها، إذ أن العمليات الإجتماعية تقوم في أساسها على عملية التفاعل بين الأفراد وهذا التفاعل هو ما يطلق عليه إسم العمليات الإجتماعية.

أ ـ الصراع:

هو إحدى العمليات الأساسية، التي تنشا من تفاعل الأفراد والجماعات أثناء سعيهم لتحقيق مصالحهم، وخاصة المصالح المتشابهة " وقد يكون هذا الصراع بصفة مباشرة ووجها لوجه، وقد ينمو في الخفاء، ويتخذ مظاهر غير مشروعة كالقتل و حبك الدسائس"[1] ،على أن الصراع يكون الغرض منه الحصول على نفس الأشياء و الخدمات و هو ما يؤدى إلى صراع الجماعات داخلـيا كما يؤدى إلى صراعها مع الجماعات الأخرى، وهو يشمل كل العلاقات التي يتجه فيـها نشاط فرد أو مجموعة واحدة إلى عرقلة أو هدم نشاط فرد أو مجموعة أفراد أخرى، وفي كل تنازع مباشر يتجه الجهد إلى تحطيم الجهد ولا يتجه نحو بناء شيء بعيد عن محل النزاع، وهنا نجد أنفسنا في منطقة الصراع الخالص بين المصالح، أو بعبارة أخرى في منطقة المصالـح التي يعتبرها أصحـابها مصالح متصارعة ولا يقرون بوجود مصلحة مشتركة [2] على أن الكثير من الناس يعتقدون أن الصراع دائما سلبي ومضر وانه هو الطريقة الوحيدة للتعامل في مثل هذه الظروف، إلا أننا نعتقد بأن الصراع يمكن أن يفيد الأفراد إذا أحسنوا تسييره كما يذهب إلى ذلك دافيد.و. جونسون، وهذه بعض الأمثلة[3]:

ـ مع رئيسك في العمل، أين يعجبه تصرفك وتستفيد من الترقية التي تريد.

ـ يدفعك إلى إتقان عملك، لأنك تحضر له جيدا.

ـ يدفعك إلى توقع المشاكل والصعوبات والإعداد لها، ويرفع من قدراتك على التعامل معها.

ـ يدفعنا إلى التغيير والتجديد في أساليب ومناهج العمل.

---

1 ـ زيدان محمود مصطفى ، مرجع سابق، ص 94.

2 ـ غريب محمد السيد احمد، مرجع سابق،ص 269

3 – David. w. Johnson, I bid ,p 193.

ـ يدفعنا إلى أن نعطي للعمل أكثر أهمية بحيث نرتبط به، بفضل المزايا الناتجة عن العمل، وبفضل التطرق إلى سياسة العمل والتغيرات المدخلة أو الواجبة الإدخال عليه.

ـ كلما كان للأفراد وجهات نظر متباينة كلما إتخذنا أفضل القرارات، لأنه في حالة التباين في المواقف نفكر أكثر ونبحث أكثر عن أفضل الحلول من بين البدائل المتاحة، فالقرار السليم يدفع إلى تخفيف الضغط وسوء الفهم.

ـ كما أن الصراع يدفعك إلى فهم نفسك أكثر، ما تريد؟ ما تصنع؟ أي طريق تتبع؟ ومن ثم تحدد أهدافك ومصالحك وطريقك إلى كل ذلك، وعندما لا تأخذه بجدية كبيرة يصبح ممتعا.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدة طرق لتسيير الصراع يمكن إجمالها فيما يلي:

كما يذهب إلى ذلك دافيد. و. جونسون الذي يرى بأن الأشخاص بحسب شخصيتهم يتبنون طرق مختلفة في نظرتهم للصراع، هذه الطرق عادة نتعلمها في الصغر، والتي تعد طبيعية ومألوفة لأننا لا نعي طريقتنا في التصرف عندما نكون في حالة صراع (نزاع) إذ لكل واحد طريقته التي يكون قد تعلمها ولأنه تعلمها فانه يمكنه أن يغيرها بطريقة أخرى أكثر فعالية لمعالجة الصراع.

وهناك فكرتين فيما يتعلق بالصراع، الأولى تتعلق بتحديد أهدافك الشخصية وأنت في صراع لأن أهدافك الشخصية تتعارض مع شخص أخر، لأن أهدافك مهمة كثير بالنسبة إليك، كما قد تكون أقل أهمية، والثانية هي محاولة المحافظة على علاقات العمل مع الغير المرتبطين بالصراع، لأنه يلزمك مواصلة العمل بفعالية مع هذا الغير، هذه العلاقة قد تكون هي في حد ذاتها مهمة بالنسبة لك، وتصرفك في هذا الصراع مرتبط بالأهمية التي توليها لأهدافك الشخصية والى هذه العلاقة مع الغير، وفي إطار هذين النظرتين تتحدد الطريقة في تسيير الصراع[1].

ب ـ التنافس:

التنافس عملية إجتماعية، تؤدي إلى إطلاق القوى الكامنة، ومحاولة استغلالها في أرقى وأكمل صورة ومظهر[2]، وهو كذلك شكل من أشكال التفاعل بين شخصين أو أكثر، أو جماعتين أو أكثر، يتنافسون للحصول على نفس الأشياء والموضوعات والخدمات في نفس الوقت [3] .

وفي الواقع هناك ثلاثة أشياء يتنافس من اجلها الإنسان وهي الماء والطعام والحاجة إلى النمو كما أن الدراسة الاقتصادية لعملية التنافس تركز عليها من زاوية البضائع والخدمات، أما

1– David. w. Johnson, I bid,p 200.

2 - زيدان محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 93.

3 - غريب أحمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 268.

الدراسة الإيكولوجية فتنظر إلى تنافس الناس على الأرض وتنظر الجغرافيا البشرية إلى قوى ونتاج التنافس على منابع الطبيعة التي ينتفع بها الناس للوصول إلى أهدافهم الفردية والجماعية.[1]

وهو يشمل كل العلاقات التي تكون فيها الأهداف الأولية لا الوسائل ولا النشاطات هي موضع التعارض، وهنا يعوق نجاح الفرد أو الجماعة الواحدة نجاح باقي الأفراد أو باقي الجماعات، والفرق بين الصراع والتنافس هو في كون التعارض يكون كليا في الصراع وجزئيا في التنافس على أن المنافسة قد تكون منافسة بحتة وغير مكيفة، وقد تكون من النوع المكيف إذا رأو قدرا معينا من المصلحة المشتركة، وحيث تكون المنافسة من النوع البحث فإن المصلحة التي يدور حولها التنافس تكون من الطراز الذي يحتم التصارع الكلي، أما إذا كانت المنافسة من النوع المكيف فان المصلحة المتنافس عليها تنطوي على جانب من الاتساق، وفي هذه الحالة الأخيرة تكون هناك مصلحة مشتركة، ولكنها لم تصل بعد إلى درجة الكمال، ولهذا فإنها لا تؤدي إلى تعاون الناس في السعي إليها، بل يقتصر أثرها على الحد من المنافسة.[2]

ج - التعاون:

التعاون عملية إجتماعية، يرجع الفضل في ترويض الأفراد عليها إلى الأسرة أولا ثم إلى البيئة الخارجية، لأن وحدة المصالح ووحدة الأهداف تؤدي بالأفراد إلى التعاون لتحقيق المصلحة المشتركة والخير العام .

وحيث يهدف إلى غرض مشترك يسمى ذلك تعاونا، أي أن التعاون هو العمل المشترك لتحقيق غرض ذاتي، ويختلف التعاون من حيث النطاق، فقد يكون مقصورا على أفراد جماعة أو مصنع أو بيئة محلية، وقد يتسع نطاقه فيشمل إقليما أو عدة دول أو أقاليم.[3]

ومع هذا فإنه ليس هناك تعاون تام، و إنما يتعاون الأفراد والجماعات فقط بغية الوصول نحو أهداف معينة بالذات، ولهذا فهم لا يتعاونون من أجل التعاون في حد ذاته، فبالرغم من وجود الجماعات بثقافاتها المتباينة، وأهدافها المتصارعة فإنها تعيش سويا في المجتمع، وربما تتعاون إذا كان الهدف واحدا، ولذا تسعى بعض البلدان للتوفيق بين تلك الجماعات[4] بغرض تحقيق التكيف

1- غريب أحمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 268.
2- ر. م ماكيفر، مرجع سابق، ص 400.
3 - زيدان محمود مصطفى ، مرجع سابق، ص91.
4 - غريب أحمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 267

الإجتماعي في المجتمع، وما دام التعاون قائما فإن المصالح المتشابهة التي للناس أو للمجموعات من الناس تكون مصالح متسقة متوافقة.[1]

والتعاون ليس فقط للحصول على المأكل، ولكنه ضروري أيضا للحصول على الإحترام، الصداقة، والرفقة والألفة، والحب، لأجل الحياة نحتاج للصداقة كما نحتاج للغداء[2].

وفي وقتنا الحالي أغلبية العلاقات لا تتشكل بين يوم وليلة، حيث يلزمنا وقت وأخذ وعطاء، بحيث تكون أحيانا العلاقات في مجال العمل سهلة ومريحة، وفي مرات أخرى يثور الصراع، والمشاكل تنمو والتي تتطلب العلاج، وعند هذا الحد يتطلب منك ومن زملائك الإلتقاء والحديث عن هذه المشاكل التي تقلق علاقاتكم[3].

وحينما يأخذ الناس بأسلوب التعاون فإنهم يوجدون مصلحة مشتركة ثانوية ـ أن لم يكن أكثر ـ تجعل من المصلحة المتشابهة مصلحة متسقة، وهكذا يسعى الناس بطريق مباشر إلى مصلحة عامة أو مشتركة، وفي هذا المجال نستطيع أن نميز بين نوعين من التعاون تعاون جزئي وتعاون كلي[4]، وذلك حينما تكون مصالح مشتركة ثانوية أو مصالح متشابهة .

د ـ الانعزال:

وهو عدم وجود أي علاقة بين الأفراد أو الجماعات من الناس في السعي إلى مصالحهم المتشابهة، وهنا نجد أنفسنا في منطقة المصالح المتوازية، وهنا أيضا لا توجد مصلحة مشتركة [5].

وفي مقدورنا الآن أن نلخص الأساليب التي يمكن للناس أن يسعوا بها إلى مصالحهم المتشابهة على الوجه الآتي: [6]

1 ـ الصراع أو أسلوب التنازع المباشر :

المصالح هنا متصارعة ولا وجود لمصلحة مشتركة .

2 ـ أسلوب المنافسة:

1 ـ منافسة بحتة: (مصالح نوعية متصارعة)، (مصالح مشتركة أوسع)

1- ر. م. ماكيفر، مرجع سابق، ص 402.

2– David. w. Johnson،op.cit،p67.

3– David. w. Johnson،I bid،p167.

4- ر. م. ماكيفر، مرجع سابق، ص 402.

5 ـ ر.م.ماكيفر، المرجع نفسه، ص 400.

6- ر.م.ماكيفر، المرجع نفسه، ص 403.

2 ـ منافسة مكيفة: (مصلحة نوعية متصارعة من ناحية و متسقة من ناحية أخرى)، (مصالح مشتركة أوسع).

3 ـ أسلوب التعاون :

1 ـ تعاون جزئي:(مصلحة نوعية مكملة لغيرها، ويؤدي هذا إلى وجود مصلحة مشتركة جزئية .

2 ـ تعاون كامل: (مصلحة نوعية مشتركة)

4 ـ أسلوب الانعزال :

1 ـ مصالح متوازية: (مصالح متوازية، ولا وجود لمصلحة مشتركة).

9 ـ التفسير النظري للعلاقات الإجتماعية:

أ ـ النظرية الإيكولوجية :

تعد المدينة المكان الطبيعي لإقامة الإنسان المتحضر، وذلك باعتبارها منطقة ثقافية، لها أنماطها الثقافية الخاصة بها، وتعد كذلك بناء طبيعي يخضع لقوانين خاصة به، ولأنها كذلك فانه من الصعب تجاوز هذه القوانين لإجراء أي تعديلات في بنائها الفيزيقي أو نظامها الأخلاقي وهي بناء متكامل، بمعنى ما يصدق عليها ينسحب على كل قسم من أقسامها الفرعية، بحيث تصبح لكل مجاورة من مجاوراتها خصائص متميزة إستمدتها من خصائص سكانها[1].

ويحكم تنظيمها الاجتماعي عمليات المنافسة والتكامل، وفيها يتعلم الأفراد كيف يتنافسون حول المواد النادرة فرادى و جماعات، و تختلف الطبيعة الحقيقية في العلاقات التنافسية عبر الزمن و ترتبط بالتغيرات في الظروف البيئية[2]، ذلك أن الكائن البشري على خلاف الكائنات الأخرى يتمتع بالإرادة و القدرة على خلق الثقافة و التصرفات في المواقف المختلفة، حيث تقوم الميكانيزمات الطبيعة بتقويم الكائن الحي "الإنسان والمجتمعات البشرية "بأنها محافظة، بينما سلوكات الإنسان الواقعة في المحيط الحضري تستجيب إلى التغير الذي يمسها[3]، ولقد نظروا إلى الكائنات البشرية مثلها مثل بقية الأشياء الأخرى على أنها تعيش في نطاق محدد أطلقوا عليه إسم المجتمع المحلي.

حيث نجد إهتمام الدراسات الإيكولوجية و عبر المراحل التاريخية ينصب حول السكان و توزيعهم بحسب قواعد التجانس و القرابة الخاصة بالأجناس على المركز الحضري و مواقع الفضاءات المجاورة، و فسرت العديد من الظواهر المرتبطة بنمو المدن في ضوء مفاهيم التنافس و السيطرة والتعاقب والعزل التي تم استخدامها على نطاق واسع في تحليل الأنماط المكانية الحضرية للظواهر الإجتماعية.

و لقد خلص ـ بارك ـ إلى القول بأنّ:" الإيكولوجيا تهدف إلى الكشف عن الأنماط المنتظمة فى المكان للعلاقات الإجتماعية "[4].

1 ـ السيد عبد العاطي السيد، علم الإجتماع الحضري، ج 1، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 313.
2 ـ إسماعيل قيرة، علم الإجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 51.
3 ـ عبد الحميد دليمي، الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 13.
4 ـ إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص 53.

ب ـ النظرية الماركسية:

تعد النظرية الماركسية من أهم النظريات المعروفة في علم الإجتماع، نظرا لكون الصراع يخيم على البشر و يخيم على علاقات الجماعات والمجتمعات، ذلك أن الحياة الإجتماعية التي نعيشها هي حياة يتفاعل خلالها الأفراد و الجماعات، و أثناء التفاعل يحدث الصراع بين الأطراف المتفاعلة خاصة على الأشياء التي تكون قليلة و نادرة ومحدودة و التي ليس بالإمكان السيطرة عليها و التحكم فيها.

حيث يذهب ماركس إلى القول بأن:" تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع الطبقي الإجتماعي و الصراع الطبقي هو الصراع بين طبقتين إجتماعيتين متخاصمتين "[1].

و أساس الصراع هو تملك وسائل الإنتاج، فهناك طبقة تملك وسائل الإنتاج وهناك طبقة لا تملك وسائل الإنتاج بل لها الجهود البشرية التي تبيعها بأجور زهيدة إلى طبقة أرباب العمل، و بالنظر إلى طبيعة العلاقات الأساسية للإنتاج التي جعلت النظام الاجتماعي الرأسمالي يتكون من طبقتين كبيرتين، البرجوازية التي تملك وسائل الإنتاج و طبقة البروليتاريا التي لا تملك إلا عملها، جعلت ماركس يؤكد على التفاعل المتبادل بين البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، و يبرز تغير البنيتين حسب المراحل التاريخية المختلفة لتطور المجتمعات، و هذا ما دفع ماركس إلى القول بان: " تطور الشكلية الاقتصادية الاجتماعية كعلبة طبيعية تاريخية و إلى المجتمع أيا كان شكله، بأنه نتاج الفعل المتبادل للبشر ".[2]

ج ـ نظرية ويرث:

يذهب ويرث إلى القول:" أن المدينة موطن دائم و كثيف و كبير نسبيا لأفراد غير متجانسين من الناحية الاجتماعية، وان الحجم والكثافة و اللاتجانس تخلق بناءا إجتماعيا تستبدل فيه علاقات الجماعة الأولية باتصالات ثانوية ذات طابع غير شخصي و انقسامي سطحي و مؤقت ونفعي، لينتهي الأمر بساكن المدينة إلى أن يصبح شخصا يتسم بالإنعزالية، السطحية و العقلانية و يضطر لكي يؤدي وظيفته بنجاح إلى الإرتباط مع الآخرين لينظم معهم روابط و إتحادات طوعيه وأشكال رسمية، كضبط السلوك ووسائل غير شخصية من الإتصال الجموعي "[3].

1 ـ إحسان محمد الحسن، النظريات الإجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 130.
2 ـ إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص ص 13، 14.
3 ـ السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص 237.

وبغض النظر عن الحجم و الكثافة و اللاتجانس فالحضرية هي أسلوب حياتي له سماته وخصائصه ويتضمن القدرة على تشرب نمط الحياة الحضرية والتكيف وواقع البناء والتنظيم الإجتماعي.

وقد تناول ويرث الحضرية كأسلوب للحياة من خلال ثلاث منظورات ترتبط فيما بينها إرتباطا كبيرا:

1 ـ النظر إلى الحضرية كبناء فيزيقي يتضمن أبعادا سكانية وإيكولوجية وتكنولوجية.

2 ـ النظر إلى الحضرية كنسق من التنظيم الاجتماعي له بنائه ونظمه ونمط علاقاته الاجتماعية.

3 ـ النظر إلى الحضرية كمجموعة من الإتجاهات والأفكار المنظمة لنمط السلوك الجمعي باليات من الضبط الإجتماعي[1].

د ـ النظرية النفسية الإجتماعية:

إذ أنه وإزاء الإهمال الواضح للعوامل الثقافية في المدخل الإيكولوجي، والحاجة الماسة إلى إيجاد نظرية أكثر شمولا وتميزا عن الحضرية، وكذا استجابة إلى الحاجة التي استشعرها العلماء الألمان الذين ينتمون إلى مدرسة فرانكفورت "والذين كانوا غير راضين عن حالة النظرية الماركسية، وخاصة ما يتصل بتقويم العلاقة بين النظرية والممارسة الذين ذهبوا إلى التأكيد على أن فهم المجتمع وكشف طبيعته يتطلبان عدم الاقتصار على تحليل المجال الاقتصادي ووجوب الإهتمام بالجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية "[2].

حيث حاول فيبر مثلا جاهدا "لأن يوضح الظروف التي تجعل دور المدينة إيجابيا وإبتكاريا في الحياة العامة للإنسان من خلال إعتقاده أن مهمة علم الاجتماع في نظره هي شرح وتفسير الأفعال الإنسانية والعلاقات في ضوء معانيها أو مغزاها بالنسبة لأطرافها، وأيضا في ضوء ما يرتبط بها من تغيرات فيزيقية خاصة "[3].

فالمدخل الإجتماعي والثقافي يؤكد على الدور الإنساني من خلال العواطف والمشاعر والقيم في تشكيل أنماط العلاقات، "حيث تلعب القيم والاتجاهات والمعتقدات وطبيعة العلاقات الإجتماعية في إطارها الثقافي دورا بارزا كمقومات أساسية في التنظيم المعيشي ومفهومات أساسية في تفسير

1 ـ إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص 83.
2 ـ أحمد سالم الأحمر، علم إجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، الكتاب الجديد، 2004، ص 107.
3 ـ زيدان محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 43.

واقع الحياة الإجتماعية في منطقة أو مكان ما "، فعلى الرغم من أن أوضاع السكان في منطقة ما تتحدد وفقا للمكان وأوضاعه الإقتصادية إلا أن طبيعة المكان وخصائصه وأوضاعه تتشكل في ضوء أبعاد وخصائص ثقافية وإجتماعية بل وسيكولوجية أيضا "[1]، فالجماعة مثلا لا تقوم في فراغ ولكنها تقوم في بيئة إجتماعية ولها علاقات معينة بالجماعات وبالمؤسسات الأخرى، ويغلب لأن يكون لهذه البيئة الإجتماعية تأثيرها الكبير في إختيار الأهداف للجماعة، "والجماعة في تحديدها لهدفها تحاول أن تقيم العلاقة المرغوب فيها بينها وبين بيئتها ويشكل هذا التفاعل الضروري بين الجماعة وبين بيئتها الإجتماعية عاملا هاما وهو ضبط البيئة للجماعة، ويجب أن تكون أهداف الجماعة مقبولة من بيئتها الإجتماعية تبعا لحاجتها لإرضاء هذه البيئة، ولذلك فإن الجماعات والمنظمات تبذل الكثير من الجهد في العمل على تقبل المجتمع لأهدافها[2]، وكذلك نجد "الأفراد في تفاعلهم مع الآخرين ومع بيئتهم يخلقون ويعدلون الثقافة التي تضم القيم والمعتقدات والمعايير التي تحكم الفكر والتفاعل[3].

فالحياة الإجتماعية التي نعيش فيها ما هي إلا عملية تفاعل مستمر بين المصالح والمواقف فجميع الأشياء التي نشاهدها وتحيط بنا مثل الأصدقاء والأعداء، الأشجار والجبال والأحداث التي نمر بها كالتعاون والمنافسة ما هي إلا مصالح، وتدور مواقفنا حول هذه المصالح وتتجه إلى أن تكون سلبية عدائية أو إيجابية تعاونية أو هامشية[4].

ومن خلال كل ما سبق نخلص إلى القول بأن العلاقات الإجتماعية هي وليدة إجتماع الأفراد وتبادل أفكارهم وإتحاد مصالحهم بصفة تلقائية، وهي بعد ذلك دليل على التوحد والتفاعل والتعايش والتبادل للأفكار فيما بين الأفراد والجماعات، أثناء سعيهم المستمر لتحقيق أهدافهم ومساعيهم في المجتمع، هذا التفاعل يكون في شكل تعاون أحيانا وحياد أحيانا أخرى، كما يكون في شكل تنافس أو حتى صراع في أحيانا أخرى.

1 ـ مريم أحمد مصطفى وعبد الله محمد عبد الرحمان، علم إجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية،2001، ص 326.
2 ـ زيدان محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 44.
3 ـ إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص 75.
4 ـ إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 178.

الفصل الثانـي

لجان الأحياء

الفصل الثاني: لجان الأحياء

تمهيد:

1 ـ مفهوم لجنة الحي.

2 ـ نظرة تاريخية.

3 ـ تصنيف جماعات لجان الأحياء.

4 ـ وظائف جماعات لجان الأحياء.

5 ـ التحول في أنماط المشاركة.

6 ـ مسألة قضاء وقت الفراغ.

7 ـ خلفيات المشاركة.

خلاصة.

تنوعت تصنيفات الجماعات واللجان وتعددت تبعا لذلك الأسباب الداعية إلى تأسيسها بحسب حاجات الأفراد ورغباتهم وميولاتهم، فنجد الجماعات الرسمية والغير رسمية، ونجد الجماعات الأولية والجماعات الثانوية ونجد الجماعات المستمرة والجماعات المؤقتة إلى غير ذلك من الجماعات، كما نجد لكل جماعة من هذه الجماعات وظائف تقوم بها أنشأة من أجلها، كما نلحظ أيضا تحولات تلحق هذه الجماعات واللجان بالنظر إلى البيئة التي تنشط بها، ضف إلى ذلك أوقات النشاط المختلفة للأفراد، وكل ذلك في ضوء الخلفيات المختلفة التي تدفع الأفراد إلى النشاط، أو حتى في نشاط دون أخر.

1 - مفهوم لجان الأحياء :

يذهب معجم العلوم الإجتماعية إلى تعريفها إنطلاقا من تعريفه للجماعة على أنه لكي يكون للتعريف دلالته في التحليل الإجتماعي يجب أن يرتبط بنوع من البناء الإجتماعي المتكامل لا بمجرد مجموعة من الأفراد.

وتدعوا الحاجة إلى إيجاد تعريف عام للجماعة بغض النظر عن اعتبارات الحجم، بعد ذلك كعامل متغير إضافي، ولا يتوقف تعريف الجماعة على قوة الروابط التي تربط أعضائها بعضهم ببعض فحسب، بل أيضا على الشكل النهائي لهذه الروابط، وتختلف التعاريف الإجتماعية للجماعة من حيث توجيه الإهتمام إلى نوعية الروابط التي تصل ما بين أعضائها، فهناك فريق يهتم بهذه الروابط كوسيلة للإتصال بين الأعضاء و وهناك فريق ثاني ينظر إليها من حيث قيمتها المعيارية، وفريق ثالث ينظر إليها من خلال قيمتها الوظيفية، وبمراعاة الإعتبارات السابقة يمكن تعريف الجماعة على النحو التالي:

" يكون عدد من الأشخاص جماعة إذا حدث بينهم طراز محدد من الاندماج يمكن تحديد درجته"[1]، وفي هذا الإطار يذهب حسن نافعة إلى تعريفها إنطلاقا من تعريفه لجماعة المصلحة الخاصة بإعتبارها هي مجموعة من الأفراد تسعى للتأثير بوسائلها الخاصة على عملية صنع السياسات العامة لدفعها في الإتجاه الذي يحقق مصالح أعضائها المادية والمعنوية دون السعي للمشاركة في الحكم أو تحمل مسئوليته[2].

1 ـ نخبة من الأساتذة، مرجع سابق، ص 211.
2 ـ حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، مكتبة الشروق الدولية، 2002، ص325.

ويستفاد من هذا التعريف ما يلي:

أولا أن جماعة المصلحة الخاصة تميل إلى أن تحدد نفسها وظيفيا في إطار محدد من المسائل والمصالح والإهتمامات المادية والمعنوية، وثانيا هو وجود جماعة تتكون من عدد من الأشخاص، وقد تكون صغيرة أو كبيرة وثالثا وجود مصلحة مشتركة تتبناها الجماعة وتدافع عنها، وقد تكون هذه المصلحة مادية أو معنوية، كما قد تكون هذه فئوية أو ذات طابع عام.

كما يذهب دينكل ميتشيل إلى تعريفها إنطلاقا من تعريفه للجمعية على إعتبارا كون الجمعية هي: وحدة إجتماعية مستقلة تتكون من أفراد، لها قوانين تحددها، وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة[1]، ولعل أهم العناصر الأساسية التي تتدخل في بناء الجمعية حسب التعريف السابق يمكننا استعابها من خلال العناصر التالية:

1 ـ كونها وحدة إجتماعية تختلف عن الوحدات الإقتصادية والسياسية والمهنية.

2 ـ كونها مستقلة أي غير تابعة لأي جهة كانت رسمية كالدولة أو غير رسمية كالأسرة.

3ـ كونها تتكون من عدد من الأفراد ، ويتمثلون في العنصر البشري، خاصة الأعضاء.

4 ـ كونها تنتظم في الإطار القانوني لها كجمعية.

5 ـ كونها تشكل علاقات بين أعضائها.

6 ـ كونها إطار لتجسيد الأهداف المشتركة.

لكن المشرع الجزائري تناول لجان الأحياء كذلك من خلال تطرقه للجمعيات بصفة عامة في القانون الخاص بها 31/90 ويحدد مفهوم الجمعية إنطلاقا من كونها إتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح[2]، وبالنظر إلى هذا التعريف نجد بأن المشرع الجزائري يركز على الأساس التعاقدي من جهة بحيث يلغي كل مشاركة بدون تعاقد، ومن جهة أخرى نجده كذلك يركز على الغرض الغير مربح.

1 ـ دينكل ميتشل، معجم علم الإجتماع ، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة،بيروت، ط 2، 1986، ص 25.
2 ـ المادة 02 من القانون 31/90، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادر في 1990/12/04، ص 02.

وعلى ذلك يتحدد مفهوم جمعية لجنة الحي في دراستنا هذه على أساس كونها وحدة إجتماعية مستقلة تتكون من عدد من الأفراد تربط بينهم علاقات إجتماعية وعلى أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، قصد تحقيق أهداف مشتركة.

التعريف الإجرائي:

لجنة الحي هي: وحدة إجتماعية مستقلة تحكمها القوانين، وتتكوم من عدد من الأفراد تربط بينهم علاقات إجتماعية على أساس تعاقدي لغرض غير مربح، وقصد تحقيق أهداف مشتركة.

2 ـ نظرة تاريخية :[1]

وجدت الجماعات بشكل أو بأخر في تصنيفات شتى منذ أن وجد الإنسان على وجه هذه الأرض، حيث ولد وهو اجتماعي بطبعه، ميال للاتصال بغيره راغب في التعاون معه، مكونا بذلك الجماعة، وبدراسة تاريخ الإنسانية على مر العصور، نجد أن الجماعات كانت اقل عددا وأكثر حركة، متكفلة بعدد من الأنشطة التي تشبع حاجات أفرادها بالدرجة الأولى ولعل الأسرة كأقدم جماعة ممثلة لذلك.

ومع ظهور الحضارات القديمة ظهرت جماعات في تصنيفات متباينة مارست مختلف الأنشطة لتحقيق أهداف متنوعة والتي من اجلها تكونت واستمرت لفترات طويلة من الزمن منها الجماعات الحاكمة، والجماعات السياسية، العسكرية، الدينية، والجماعات الكادحة من طبقات الشعب الدنيا.

وسجل تاريخ فرنسا تصنيفات خاصة لجماعة معينة مارست أنشطة نوعية محددة مثل جماعة المهرجين الذين كانوا يعملون في القصور للترفيه عن البلاط الملكي، وجماعة الحرفيين من أفراد الشعب الكادحين من اجل كسب لقمة العيش، وشهد القرنين 18، 19 تطاحن بين الجماعات الكادحة المتطلعة لحياة أفضل والجماعات المترفة من الأشراف والنبلاء ورجال الكنيسة المستأثرين لأنفسهم بالكثير من خيرات البلاد من مال وعتاد.

ومع بداية القرن 20 وحتى الآن كتب على الإنسان سواء شاء أم أبى أن يكون عضوا في جماعات متشابكة، سياسية، واقتصادية واجتماعية، متمثلة في أحزاب ونقابات وهيئات ومؤسسات وجمعيات وغيرها من الروابط والمنظمات ذات الأنشطة المتنوعة سواء أكانت متعارضة أو

1 ـ ماهر محمود عمر ، مرجع سابق، ص 226.

متكاملة، حيث فرض عليه مواجهة المشكلات الناتجة عنها في مجالات الحياة المختلفة من مجالات شخصية وإجتماعية وتربوية ودينية.

حيث أن التفاعلات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية المعاصرة تفرز أنماط جديدة من الجماعات كل يوم، وعلى سبيل المثال فقد صدر في منتصف الثمانينات كتاب ألفه:أوف، عنوانه الحركات الإجتماعية الجديدة عرض فيه لنوعيات جديدة من جماعات المصالح التي يصعب حصرها في التصنيفات والأنماط التقليدية، وهي جماعات تهتم بالجسد، أو بالصحة العامة، أو بالبيئة، أو بالهوية الثقافية والتراث الإثني واللغوي و الآن هل إنتصر الإنسان على مشكلاته بحلها، أو بالتكيف معها ؟ أم انه في حاجة ملحة إلى جماعات خاصة ذات طابع مميز لها، ينضم إليها لتساعده على مواجهة هذه المشكلات وحلها.

3 ـ تصنيف الجماعات:

بادئ ذي بدء إن عرض هذه التصنيفات هو من اجل الدراسة والبحث والتعرف على خصائص كل منها فقط بصورة نظرية وليست بطريقة علمية، حيث يمكن لجماعة ما أن تنتمي لكل هذه التصنيفات، ذلك انه لا توجد حدود فاصلة بين كل تصنيف أخر، ويتوقف اختيار مقياس معين لتصنيف الجماعات على غرض الدراسة وهدف البحث.

1 ـ الجماعات الصغيرة والجماعات الكبيرة:

يعتمد هذا التصنيف على أساس الحجم، حيث أن ثمة ظروف من شانها أن تجعل من بعض الجماعات كبيرا والبعض الآخر صغيرا، وعليه فان حجم الجماعة هو إحدى الخصائص الأكثر أهمية، والمعروف جيدا مغزاه السوسيولوجي، ولجان الأحياء هذه التي نحن بصدد دراستها تنتمي إلى الجماعات الصغيرة الحجم ذلك أنها مرتبطة بتمثيل حي معين، حتى أننا لاحظنا جمعية حي ممثلة لـ 24 مسكن مع ما في هذا التمثيل من دلالة قرابية، وإلا فكيف لـ 24 رب أسرة تشكيل جمعية عامة لإنتخاب الجمعية العامة والتي يشترط القانون الأساسي وجود 21 عضوا فيها، وهم بدورهم ينتخبون مكتبهم المسير.

أ- الجماعات الصغيرة:

ففي الجماعات الصغيرة تكون العلاقات أكثر شخصية وأقل رسمية، حيث نجد الأفراد يشتركون في الأنشطة، وقد يقومون بنفس الوظائف، ويغلب عليها الجانب العاطفي، والشعور القوي بالتماسك، ونمط السلوك العام الذي يربطه التفاعل المحدد لأعضائها.

ب- الجماعات الكبيرة:

في الجماعات الكبيرة تكون العلاقات أكثر رسمية واقل شخصية، حيث كلما ازداد حجم الجماعة إزداد تقسيم العمل و وحيث تضحي أنشطة الأعضاء أكثر تخصصا، وتختلف الوظائف تبعا لذلك و حيث يلاحظ بأن هناك علاقات ثانوية كثيرة في المدينة عما لو كانت في قرية صغيرة.[1]

2 ـ الجماعات الثابتة والجماعات غير الثابتة:

ويعتمد هذا التصنيف على أساس الديمومة من عدمها، فقد تستمر بعض الجماعات في الحياة طويلا، بينما تكون غيرها مؤقتة أو سريعة الزوال، حيث انه وتبعا لطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فانه يمكن أن تتحول هذه الجماعات من جماعات ثانوية إلى جماعات أولية ومن ثم فإنها ربما تصبح عاملا أساسيا لديمومة تلك الجماعات[2]، على أن لجان الأحياء التي نحن بصدد دراستها تنتمي إلى الجماعات الثابتة، وذلك في إعتقادنا لسببين إثنين ، الأول قانوني حيث يشترط قانونها الأساسي مدة السنة ويتطلب بعدها التجديد والتجديد ممكن في كثير من الأوقات خاصة في ظل زهد الكثيرين عن هذا النشاط، خاصة إذا وضعنا في إعتبارنا نشاطها الموسمي والمناسباتي في غالب الأحيان، والأمر الثاني يتمثل في المشاحنات والمناوشات التي تحدث بسبب النشاط في حد ذاته ، أو بسبب عدم إنجاز الأهداف والأغراض التي أنشأة من أجلها لجنة الحي بالأساس، وكل هذه مما يدفع الكثيرين إلى النأي عن هذا السبيل مما يترك المجال واسعا نحو بقاء نفس الأشخاص ، وحتى إن لم يبقى نفس الأشخاص فمن الممكن أن يتم التجديد لأخرين ومن ثم يسمح هذا الإجراء بإستمرارية لجنة الحي في النشاط مدة أطول.

أ ـ الجماعات الثابتة:

هذا النوع من الجماعات يتصف بالثبات والإستقرار،[3] وللأفراد في مثل هذا النوع من الجماعات عواطف قوية وذكريات ثابتة، ومن أمثلة هذا النوع من الجماعات لدينا الأسرة، وجماعة النادي، وجماعة الطائفة.

1 ـ غريب أحمد سيد أحمد ،المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1993.ص28.
2 ـ غريب سيد أحمد، المرجع نفسه، ص40.
3 ـ زيدان محمود مصطفى، مرجع سابق ، ص34.

ب ـ الجماعات غير الثابتة:

أما الجماعات غير الثابتة فإنها غالبا ما تنشا لسبب عارض، كاجتماع الناس في الطريق العام لمشاهدة حادث ما، وسرعان ما ينفض شمل الجماعة ويمضي كل فرد إلى وجهته التي كان يسعى إليها من قبل[1] ومن أمثلة هذا النوع من الجماعات لدينا جماعة الجمهرة، وكذا الجمهور.

3 ـ الجماعات الداخلة والجماعات الخارجة:[2]

حيث تصنف هذه الجماعات على أساس الأنشطة التي تقوم بها أو الوظائف التي تؤديها، كما يلاحظ تغير الجماعة من حيث الشكل والنشاط، مع أنها قد تبدوا ثابتة فكما أنها تضيف إلى بنائها التنظيمي أعضاء جدد فهي أيضا تضع وظائف جديدة لهم، وربما تقوم بوظيفة تلو الأخرى حتى تنحل نهائيا، وتظهر أهمية هذا التصنيف عند الحديث عن أنماط التفاعل إما الصراع وإما التنافس، وإذا رجعنا إلى لجان الأحياء التي نحن بصدد دراستها فنجد بأنها تنتمي إلى صنف الجماعات الداخلة، وهذا بالنظر إلى إهتماماتها وإنشغالاتها بحيث تضع مصلحة الحي وسكانه في الدرجة الأولى وهو ما يشعرهم بالتضامن ويدفعهم إلى التعاون والمساعدة المتبادلة، وهذا ما يدفعها إلى التنافس فيما بينها وحتى الصراع في بعض الأحيان الأخرى.

أ ـ الجماعة الداخلة:

حيث يعتمد هذا التصنيف على أساس الوظيفة التي تؤديها الجماعة للأعضاء الداخلين فيها، وتتميز العلاقات في الجماعة الداخلة بالأمن والنظام والاستقرار، ويبدوا التعاون بين أعضائها وكذا المساعدات المتبادلة، إنهم يشعرون بالتضامن، كما يشعرون بالأخوة والولاء للجماعة، ولكن اتجاههم إلى ما سواهم يعتبر شعورا عدائيا وكراهيا.

ب ـ الجماعة الخارجة:

فهي الجماعة التي لا يشعر الفرد تجاهها بالانتماء والمساعدة المتبادلة والتعاون أو التعاطف، وابعد من ذلك يقف المرء منها موقفا عدائيا، والجماعات الداخلة والخارجة ليست جماعات فعلية حيث أن الشخص هو الذي يخلقها حينما يستخدم اللفظ نحن واللفظ هم، وعلى هذا فربما تكون الجماعة الداخلة الأسرة أو الدولة والجماعة الخارجة هي ما عدى الأسرة في الأولى وما عدى الدولة في الثانية.

1 ـ زيدان محمود مصطفى، مرجع سابق ، ص34.
2 ـ غريب أحمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 37.

4 ـ الجماعات الرسمية والجماعات غير الرسمية:

حيث يعتمد هذا التصنيف على طريقة الإنشاء، وأسلوب التعامل فيها، وشروط عضويتها، حيث يركز غالبيتهم على شكلها القانوني من حيث تأسيسها وإستمراريتها، وعلى هذا الأساس نجد أن لجان الأحياء تنتمي إلى الجماعات الرسمية ذلك أن القانون يشترط الشكل الرسمي وحدد لذلك نموذج خاص بلجان الأحياء وميزه عن غيره من الجمعيات، كما يشترط الإعلان في جريدة يومية ويحدد كذلك مدة السنة لنشاطها ويشترط بعدها التجديد أو الفسخ، كما يحدد وظائف أعضاء المكتب المسير وكذا الجمعية العامة، وبالإضافة إلى ذلك نجد وأن القانون الأساسي يضع ويحدد أهدافها والتي تتمثل في مجملها في تكثيف التشاور بين الإدارة والمواطنين بصفتها همزة الوصل وكذا إثارة إهتمام المواطنين وتجنيدهم ومساعدتهم على النهوض بحيهم وسكانه.

أ ـ الجماعات الرسمية:

هي عبارة عن جماعات يتم إنشائها و تكوينها حسب تقليد منظم يشتمل على أسس معينة من اللوائح والقوانين المتضمنة لقواعد معينة وبنود محددة، يلتزم بها كل المنتسبين إليها، وغالبا ما تبنى هذه الجماعات لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو إدارية، أو اجتماعية أو رياضية أو تربوية أو دينية أو خلافها[1]، وهذا هو النمط الأكثر شيوعا لجماعات المصلحة في المجتمعات الحضرية[2], و من أمثلتها الجمعيات و الهيئات والنقابات المهنية ... الخ.

ب ـ الجماعات غير الرسمية:

هي جماعات يتم تكوينها بناءا على تجمع عدد من الأفراد يعملون معا بأسلوب جماعي خلال إطار غير منتظم وغير رسمي وبدون أي التزام بلوائح معينة، حيث تبدأ معظم الجماعات بطرق غير رسمية، فالناس يدركون حاجاتهم العامة التي لم يستطيعوا إشباعها وهم فرادى، ولذا يبدؤون في الاتصال كل بالأخر، ولذلك فالجماعة غير الرسمية عبارة عن عدد من الأشخاص لهم قيم معينة يريدون الإحتفاظ بها وتنميتها أو تطويرها[3]، وقد يتوفر لها إطار تنظيمي دائم ولكنه غير مشروع وتمارس نشاطها في الخفاء مثل بعض عصابات الإجرام ، أو الحركات العنصرية أو الطائفية المتطرفة.

1 ـ ماهر عمر محمود، مرجع سابق ،ص229.
2 ـ حسن نافعة، مرجع سابق، ص347.
3 ـ ماهر عمر محمود، مرجع سابق، ص229.

5 ـ الجماعات الأولية والجماعات الثانوية:

حيث يعتمد هذا التصنيف على طريقة الاتصال بين الأعضاء داخل الجماعة ونوعية العلاقات والمشاركة التي تمارس بينهم فيها، ولجان الأحياء موضوع دراستنا الراهنة تنتمي إلى الجماعات الأولية، ذلك أنه ومن خلال التواجد المستمر لأعضاء لجنة الحي بالحي السكني وإتصالهم المستمر بالسكان بحكم الزمالة والجيرة وكذا بحكم العلاقات القرابية التي تجمعهم وبحكم كذلك الخلفيات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي قربت بينهم ودفعتهم إلى إنشاء لجان الأحياء هذه.

أ ـ الجماعات الأولية:

هي الجماعة التي يعيش أعضائها معا، ومن ثم يمكنهم أن يتفاعلوا ويستجيبوا أحدهم للأخر بطريقة مباشرة، وتربطهم روابط قوية غالبا ما تكون روابط الدم والقرابة والجوار.[1]

كما تتميز الجماعات الأولية بصغر الحجم والتشابه في الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين أعضائها علاوة على توفر المحبة والمودة والتعاطف بينهم ومن أمثلتها: جماعة الأسرة، الفريق الرياضي، جماعة الدراسة[2]، على أن هذه الجماعات تتميز كل منها بتوحد محكم للإهتمامات والمصالح والإتجاه إلى تقليل أهمية الوجود الفيزيقي و إحلال الإعتماد العاطفي المتبادل بين الأعضاء محله.[3]

ب ـ الجماعات الثانوية:

هذه الجماعات تتميز بالقصد والتكوين الشعوري، وتمثل غالبا اهتمامات وحاجات خاصة، ويطلق عليها اسم الجماعات ذات الاهتمام الخاص وليس من الضروري أن تعتمد على العلاقة المباشرة، كما أن العلاقات الثانوية تفسر عن طريق الوطن والحزب السياسي والطائفة الدينية وعلاقات العمل.[4]

إلا أن هذه الجماعات تظهر في المجتمع الحضري بأشكال شتى، سواء منها التي تهدف بحسب أرنو لدروس إلى تمكين الفرد من التعبير الذاتي والإبداع وتبادل الأفكار وتوجيهه نحو إهتمامات ومصالح فردية خاصة وبين التي تأخذ على عاتقها مهمة التأثير في الأفراد والتنظيمات الأخرى في المجتمع ومن أمثلتها المنظمات السياسية والروابط المهنية.

1 ـ زيدان محمود مصطفى ، مرجع سابق، ص37.
2 ـ ماهر عمر محمود، مرجع سابق ، ص 228 .
3 ـ غريب أحمد سيد أحمد، مرجع سابق ، ص31.
4 ـ غريب أحمد سيد أحمد، المرجع السابق ، ص33.

أو التي تعني بحسب بل و فورس بمسائل ترتبط بشريحة معينة في المجتمع كالإتحادات العمالية وأصحاب العمل[1]، وبغيرها مما لا ترتبط بمصلحة طبقية أو إجتماعية محددة، والتي تعنى بالمصالح الفردية الخاصة.

وسواء بعد ذلك كانت هذه الجماعات تعنى بمصالح:[2]

مهنية:

والتي تهدف إلى تنظيم أصول مزاولة المهنة والارتقاء بها وبالمستوى المهني لأعضائها مثل نقابات الأطباء والمحامين...الخ.

سياسية:

وهدفها منصب على قضية سياسية بعينها، مثل حظر انتشار السلاح النووي....

إقتصادية:

وتهدف في الأساس إلى تحسين أجور العمال والمستوى المادي عموما مثل نقابات العمال... الخ.

إنسانية:

مثل التي تهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، أو فئات معينة بذاتها، كجمعيات حقوق الإنسان، المسنين.....الخ.

عامة:

وهي التي تمارس نشاطا عاما يجمع بين الكل، أو معظم هذه الألوان، ومن أمثلتها الجمعيات النسائية....الخ.

1 ـ حسن نافعة، مرجع سابق ، ص347.
2 ـ حسن الحكاك، نظرية المنظمة، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص15.

4 ـ وظائف لجان الأحياء :

في هذه النقطة سنقوم بإستعراض وظائف جماعات لجان الأحياء والمهام التي تقوم بها في مختلف المجالات، فبداية سنعرض إلى الوظيفة الأيديولوجية التي تؤمن بها لجنة الحي وتسعى إلى نشرها ثم ننتقل إلى الوظيفة السياسية وموقف لجنة الحي من القضايا السياسية، وعلاقتها بالأحزاب السياسية ثم الوظيفة القانونية والتشريع للشباب، وبعدها نمر إلى الوظيفة الإقتصادية و أموال لجان الأحياء وأوجه التمويل من أجل التحرك للقيام بجملة هذه الوظائف، ثم نأتي إلى الوظيفة التنظيمية ووجهة نظرها تجاه البيروقراطية، ثم الوظيفة الإجتماعية من خلال علاقة لجان الأحياء هذه بالمجتمع وتأثيرها وتأثرها به من خلال تنسيق أعمالها وتسيير نشاطاتها، ثم نأتي إلى الوظيفة الثقافية والنشاطات المختلفة التي تقوم بها والواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق الفرد شاغل الوظيفة في لجنة الحي.

أ- الوظيفة الإيديولوجية:

إن للأيدولوجيا دور بالغ الأهمية بالنسبة لجماعاتلجان الأحياء، حيث تعتبر منبع للمعلومات والمعايير والقيم التي تحتكم إليها جماعات لجان الأحياء, وتتمثل هنا في إيديولوجية المصالح والمنفعة الشخصية، التي إتخذتها لجان الأحياء أساسا لها، والتي تؤدي إلى إمتثال وإذعان الأفراد داخللجنة الحي والمجتمع إليها، ويتعلق الأمر بالمعتقدات التي تتضمنها جماعة لجنة الحي ويدين بها أعضائها، ولا شك بان هذه المعتقدات تسير في إتجاه واحد، وتمثل سلوكا موحدا بين أعضائها، والجدير بالذكر أن أي معتقد يطالب دائما ببعض صور التغيير في النظم السياسية والإجتماعية القائمة.

وذلك على أساس أن الإديولوجيا هي ما يتصوره الإنسان عن نفسه، ومجتمعه و الكون المحيط به، ولهذا يمكن أن نطلق عليها علم التصورات و كما أن الأديولوجيا كمقولة إجتماعية هي محاولة ربط الفكر بالواقع ووصل العقل بالحياة، ودمج المنطق بالوجود الاجتماعي، ليتوصل إلى ما يسميه العالم الاجتماعي الفرنسي المعاصر أندري هوش سوسيولوجيا العقل[1]، والملاحظ أن جماعات المصالح قد استخدمت وخاصة في الدول التي تسود فيها نظم حكم شمولية كاذاة للحشد

1 ـ محمد إسماعيل قباري، علم الاجتماع السياسي و قضايا التخلف و التنمية و التحديث، جامعة الإسكندرية، 1985، ص ص25،26.

والتعبئة لمساندة قيادة النظام وأيديولوجيته وسياساته وتتحول إلى قنوات مرتبطة بالحزب الحاكم .[1]

ب- الوظيفة السياسية:

لاشك في أن فئة الشباب هي الفئة الفاعلة في المجتمع، ولاشك كذلك في أنها الفئة التي غالبا ما تقف في مواجهة الجيل القديم، متبنية شعار التطوير والتحديث والتقدم، حيث يعد الشباب أبرز العناصر الفعالة في جماعات لجان الأحياء من الناحية السياسية وخاصة فيما يتعلق

بتأكيدهم على ضرورة تكافؤ الفرص في المجتمع الجديد، أي إتاحة التحرك الإجتماعي من أسفل إلى أعلى، أضف إلى ذلك فتح آفاق الوظائف ولكن لا على الأسس التقليدية.[2]

ولما كانت فئة الشباب أكثر فئات المجتمع نزوعا إلى الرفض والمنازعة و أكثرها ثورية ضد الواقع، وأشكال الحياة اليومية والمؤسسات الإجتماعية، نجدهم يميلون إلى الرفض والتكتل في جماعات مختلفة، ولما تفشل هذه الجماعات في تحقيق أهدافها تلجا إلى العنف والتخريب والإحتجاجات المتكررة، إذ تعتبر جماعات لجان الأحياء أحد القنوات والأوعية الرئيسية التي تتم من خلالها صياغة وبلورة مطالب أعضائها تجاه الدولة أو تجاه الشركاء الإجتماعيين الآخرين، كما تساعد على توعية أفرادها بحقوقهم وواجباتهم الخاصة والعامة على السواء.

ولذلك فان العديد من جماعات المصالح تعد وخاصة في الدول الديمقراطية بمثابة معامل لتفريخ القيادات والكوادر المؤهلة لقيادة العمل العام، فهي أداة للتعبئة والتنشئة والمشاركة السياسية[3]، ويظهر ذلك أكثر في تحول قيادات هذه الجماعات إلى العمل الحزبي، أو إرتباطها بشخصيات معينة كالقائد سواء كان رئيس الحزب أو جمعية أو نقابة، إلى جانب وجود نزاعات بين مؤسسات المجتمع المدني خاصة الأحزاب وجماعات المصالح، ممثلة خاصة في لجان الأحياء.

ج- الوظيفة القانونية:

فباعتبار أن القانون هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الحياة داخل المجتمع فإننا نجد الجماعات بأنواعها وأشكالها تقوم بعملية الضغط على الجهات الوصية حتى تكون القوانين التي تخرج بها قوانين تخدم الفئات المجتمعية المنضوية في هذه الجماعات، ومن جهة ثانية تعمل على توعية أفراد المجتمع بحقوقهم، إلى جانب سعيهم إلى خلق قوانين جديدة تخدم مصالحهم وأهدافهم

1 ـ حسن نافعة، مرجع سابق ، ص352.
2- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميادينه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص ص143.144.
3 ـ حسن نافعة، مرجع سابق، ص350.

ونحن نجد لجان الأحياء من ضمنها والتي تسعى لتطبيق القانون أولا وإلى التوجيه إلى مواطن الخلل والقصور في القوانين الموجودة أو حتى إلى إقتراح قوانين جديدة تخدم مجتمعاتها.

د- الوظيفة الثقافية:

إن الثقافة تعمل على إرساء قيم و سلوكيات معينة في المجتمع، وكثيرا ما تتضمن مفاهيم ومبادئ ومعتقدات الطبقة الحاكمة، والتي تعمل من خلال البرامج التعليمية على تكريس الواقع أو إصلاحه أو تغييره، وتترجم هذه الحقائق بصفة واضحة من الصحافة من خلال مواقفها من القضايا الإجتماعية للجماهير الشعبية الكادحة باسم حرية التعبير والرأي والديمقراطية[1] ولذا نجد ردات الفعل من الجماعات المختلفة في المجتمع تجاه هذه السياسات الثقافية والتي تصطدم عادة بالخلفيات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية لهذه الجماعات وفي مقدمتها جماعات لجان الأحياء.

كما تلعب البعض منها دورا مهما في الحياة الثقافية والفكرية من خلال النشريات والمطبوعات والأيام الإعلامية والدراسية وكذا التحسيسية، بالإضافة إلى الحفلات والدورات الرياضية.

هـ - الوظيفة الإجتماعية:

فالوظيفة الإجتماعية هي فن أو علم تطبيقي، يهدف إلى مساعدة الناس على حل مشاكلهم وتطبيق الوسائل العلاجية لإصلاح عيوب المجتمع، والأخصائي الإجتماعي يمكنه استغلال معلومات وقوانين ونظريات علم الاجتماع من الناحية العلمية في رسم خططه لتنسيق المجتمع.[2]

وجماعات لجان الأحياء هذه في المجتمع تسعى لتوعية أفراد المجتمع لفهم طبيعة المجتمع و أبنيته الاجتماعية، فهي تفسر لهم عددا من الحقائق الاجتماعية وذلك بهدف الدفاع عنها أو نقدها أو لاقتراح تعديلها، من خلال تشجيع وخلق المزيد من التضامن الاجتماعي والتجانس الأخلاقي والفكري لأعضائها، كما تحرص بعض جماعات لجان الأحياء على تقديم خدمات مباشرة لأعضائها، وتسهم من جهة أخرى في تنمية المجتمعات المحلية بالسعي مع الجهات الوصية إلى

1 - دورة كيفية إدارة و تسيير أجهزة الثقافة العمالية، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل، الجزائر، ص77.
2 - حسين عبد الحميد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1989، ص 11.

إقامة مشروعات لتطوير الأحياء والمناطق التي تتواجد فيها ويستفيد منها الجميع، الأعضاء وغير الأعضاء.[1]

و تعد الوظيفة الإجتماعية من الوظائف التي يسهل تشخيصها بالنسبة للجان الأحياء من خلال دورها الواضح في تقديم الخدمات المباشرة و حتى غير المباشرة للأفراد و المجتمع على حد سواء، بحيث تعد لجنة الحي:

1 ـ أداة للتنشئة الاجتماعية:

فالتنشئة الاجتماعية هي عملية تلقين الفرد قيم و مقاييس و مفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه[2]. والمعروف أن لجان الأحياء بصفتها ظاهرة إجتماعية تسعى إلى إكتساب الفرد مختلف نواحي و جوانب السلوك الإجتماعي المقبول كالتعاون و الأخلاق الحميدة، فمن خلال المشاركة الجمعوية يتمكن الفرد من حمل التقاليد و العادات الصحية و سلوك السلوك الحضري الرشيد، و يعكس جانبا كبيرا من روح التعاون المساعدة و يكون هدفه الأساسي إبراز قدراته و مهاراته و إستعداداته من أجل تحقيق الأهداف الكبيرة لمجتمعه وتعزيز مكانته و دوره الإجتماعي، و من هنا تأخذ الحركة الجمعوية أهميتها و مكانتها في عملية التنشئة الإجتماعية و التي هي عملية مهمة لكل من الفرد و المجتمع.

2 ـ أداة للوحدة و التفاعل الإجتماعي:

فالفاعلين الجمعويين مؤهلين أكثر من غيرهم للمشاركة و التوافق و الإندماج مع الآخرين، فلجان الأحياء ضرورية إذا للوحدة و التفاعل، بحيث تؤدي إلى تعميق الوعي الإجتماعي و توطيد العلاقات الإنسانية بين مختلف الأفراد، سواء أكانوا ضمن الجماعة الواحدة أو الجماعات المتعددة فعملية التفاعل بين الفاعلين الإجتماعيين عملية قائمة، وهي محور أساسي في تحقيق الإنجازات، سواء كان ذلك من خلال اللقاءات و المشاورات أو من خلال تفعيل البرامج و الإنجازات، إضافة إلى طبيعة العلاقات الإجتماعية و التفاعل الإجتماعي القائم بين هذه الجماعات و الجهات الوصية و المستهلكين، فشعور أعضاء الجماعة بالمسؤولية الجماعية يولد فيهم دوافع قوية للتماسك و التفاعل الإجتماعي.

1 ـ حسن نافعة، مرجع سابق، ص350.

2 ـ أياد عبد الكريم العزاوي و مروان عبد المجيد إبراهيم، علم الاجتماع التربوي الرياضي، دار سراج، عمان، الأردن،ط 1،2002،ص 63.

3 ـ أداة للانتقال الاجتماعي:

الإنتقال الإجتماعي يشير إلى انتقال الفرد من طبقة إلى طبقة إجتماعية أخرى في المجتمع و يشار إلى هذه العملية بالانتقال العمودي و هناك انتقال أفقي و يحدث عند بقاء الفرد في طبقات، إلا أنه يحسن من أوضاعه المعاشية و الإقتصادية و الإجتماعية، و هو وسيلة يتمكن الفرد من خلالها احتلال موقع اجتماعي من أفضل من المواقع السابقة [1] و ذلك من خلال ما يحصل عليه من خبرات و تجارب وحتى مكاسب مادية وعن طريق استثمار علاقاته الشخصية، بحيث هذه الإنجازات تمنحه الشهرة و المكانة الجيدة التي تجعله مهيأ للاستفادة من الإمكانات المادية و الإجتماعية و الإعلامية و بشكل يحقق له الفرصة الكبيرة في بناء وضعه الإجتماعي الجديد و التفاعل مع أفراد آخرين ن طبقات إجتماعية أفضل.

و قد يلجأ هذا الفاعل الإجتماعي إلى تحسين مستواه الإجتماعي عن طريق تغيير وسائله الحياتية و المعيشية و تغيير سكناه و بذلك يتمكن من الإنتقال الإجتماعي و بدأ حياة إجتماعية جديدة تختلف في خصوصياتها و ظروفها عن حياته السابقة، و لكن ذلك لا يحدث لجميع الفاعلين الإجتماعيين كما أن طبيعة الانتقال الاجتماعي تتحدد بطبيعة المجتمع و بمستواه الإجتماعي و الإقتصادي و الحضاري و خصوصياته السياسية، و قد لاحظنا ذلك من خلال تتبع مسيرة رئيس جمعية عمد إلى النشاط الطوعي الخيري و حصل على مكانة و شهرة مكنته فيما بعد من إحتلال إحدى المراتب الأولى في الانتخابات المحلية الأخيرة 29 نوفمبر 2007 في صفوف حزب كبير.

4 ـ أداة للضبط الإجتماعي:

إن المجتمعات تسعى دائما إلى إيجاد الوسائل الهادفة لتوحيد جهود أبنائها عن طريق تنظيم و توحيد ميولهم و رغباتهم و إهتماماتهم المختلفة و الإستفادة و الإستثمار الصحيح لأوقات الفراغ [2] من خلال بعث لجان الأحياء و غيرها بحيث تتحقق من خلالهم الأهداف المطلوبة التي تتطلبها المصلحة الإجتماعية، فلجان الأحياء على سبيل المثال لها أهميتها في غرس الكثير من القيم و الضوابط الإجتماعية في أفراد المجتمع، و هي أداة مهمة في بنائهم الثقافي و الإجتماعي و ذلك من خلال نشر الوعي و تحديد و ضبط الإحتياجات و الأولويات و تبيان المزايا و العيوب.

1- إياد عبد الكريم العزاوي ومروان عبد المجيد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 63.
2 ـ إياد عبد الكريم العزاوي ومروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع نفسه،ص 64.

5 ـ أداة للتمثيل الإجتماعي:

من السمات المميزة للجان الأحياء أهميتها الكبيرة للفرد و المجتمع فهي تمنحه المقدرة على نموه الإجتماعي و تهذيب سلوكه و بناء إتجاهاته الإجتماعية و تعزز فيه الشعور بالمسؤولية الإجتماعية و واجباته بصفته عضوا فاعلا في المجتمع و تعمق فيه أبعاد هذه المسؤولية و هذه الواجبات فتضعه في مواجهة متطلبات الإلتزام و العطاء المميز و التمثيل الحقيقي لجماعته بشكل يعزز مكانته في المجتمع.

فالمعروف أن ممثل الجمعية يتحمل أعباء نفسية و إجتماعية كبيرة في عملية التمثيل هذه، سواء أكان ذلك أثناء محاولته الحصول على المطالب المتبناة من القاعدة في مواجهة الجهات الوصية و ممثلي الجمعيات الأخرى أو أثناء عرض الحصيلة أمام زملائه في الجمعية أو حتى أمام ساكني الحي الذين يريدون دائما الجديد و دائما يتطلعون و يرفعون سقف المطالب.

و ـ الوظيفة النفسية:

تخلق الممارسة الجمعوية حالة من الإستقرار النفسي و الإتزان العاطفي لدى الفرد المشارك بفعالياتها المختلفة، كما تنمي فيه روح الإستعداد للتفوق و الوصول إلى مبتغاه.

فالحركة الجمعوية لها أهميتها في تمكين الفرد من أداء دوره في المجتمع بشكل فاعل و متميز و تخلق له شعور بالدافعية و المثابرة على العمل بفعالية و روح إيجابية تمكنه من ضبط إنفعالاته النفسية، و القدرة على التصرف في المواقف الصعبة التي تتطلب إتزانا نفسيا و إجتماعيا.

كما أنها تسهم أيضا في خلق المشاعر التي تتسم بجمالية الإبداع و تبعد الفرد عن مشاعر الضياع و الإحباط و التي قد تؤدي إلى العدوانية أو العزلة أو الأمراض النفسية و الإجتماعية المختلفة، و هي في نفس الوقت تخلق من هؤلاء الأفراد عناصر فاعلة في مجتمعاتهم.

ي- الوظيفة التنظيمية :

فالتنظيم هو الإطار الذي بموجبه يتم ترتيب جهود الجماعة من الأفراد وتنسيقها في سبيل تحقيق أهداف محددة[1] حيث تركز كل جماعة أولا على التنظيم الداخلي لأفرادها من خلال توزيع المهام والصلاحيات بحسب إمكانيات كل فرد فيها وقدراته إضافة إلى تنظيم العلاقات فيما بين الأفراد فكلما زاد حرص جماعة لجنة الحي على إنضباط أعضائها وتوقيع العقاب على من

1 ـ فايز الزغبي و إبراهيم عبيدات، الإدارة الحديثة ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1986،ص 5.

يخرج على نظامها كلما إزدادت قدرتها كآلية لضبط السلوك، وفي الأخير تنظيم العلاقات وكذا سبل السعي وكذا الأنشطة الموجهة إلى الخارج، سواء تعلق الأمر بالعلاقات بين الجماعات أو مع المجتمع المحلي الذي تنشط فيه، كما تعد جماعات لجان الأحياء أذاة إتصال وضبط إذ أنها تعمل في إتجاهين، وذلك حين تقوم بنقل مطالب الأعضاء إلى صناع القرار من جهة ومن جهة ثانية نقل موقف صناع القرار إلى الجماعة والمجتمع، وفي كلتا الحالتين تعمل على تهيئة الأوضاع لفهم أو تفاهم أفضل بين الشركاء الإجتماعيين، كما نجدها دائما في مواجهة للبيروقراطية الإدارية التي لا تواكب الأحداث والتطورات في نظرها ذلك أن للبيروقراطية كتنظيم مشكلاتها التي تنجم عند عمليات التطبيق والممارسة والتنفيذ، مما يعوق النظام ويؤدي إلى الخلل والإبطاء في قضاء الحاجات، وضياع الوقت وفقدان مصالح الناس.

ك- الوظيفة الإقتصادية:

إنه ولكي تستطيع أي جماعة تحقيق أغراضها وأداء نشاطاتها، لابد أن تكون لها موارد مالية خاصة بها، وعليه فالمال يعتبر عصب الحياة بالنسبة للجماعة، وعلى ذلك تقوم كل جماعة بتنمية مواردها المالية ذاتيا، ووفق الأسلوب الذي يلائم نشاطها الاقتصادي، إلى جانب اعتمادها المبدئي على الإمداد المالي من السلطة المركزية.

وبما أن جماعات لجان الأحياء هذه لا تقوم بدور إقتصادي فعال فقد لخصنا الوظيفة الإقتصادية في دورها المالي فقط، بإعتبار أنها تسعى للحصول على التدعيم المالي لها وذلك لكون مدا خيلها الذاتية لا تكفي للتسيير عدى نشاطاتها.

5 - التحول في أنماط المشاركة الاجتماعية الحضرية :

لقد دفعت الحضرية بالفرد إلى السعي نحو ربط ذاته بالآخرين من خلال المصالح المشتركة في جماعات على درجة عالية من التنظيم لم تكن لتتوفر في الجماعات الأولية بمعناها التقليدي، لذلك إرتبطت الحضرية بتطوير العديد من التنظيمات الرسمية التي توجه مباشرة لإشباع حاجات الأفراد ومصالحهم، والتي تتضمن بدورها قدرا ملحوظا من الإعتماد المتبادل ولكن في إطار من العلاقات أكثر تعقيدا وسطحية وفي المجالات التي لا يستطيع الفرد أن يسيطر عليها بمفرده وعلى هذا فإننا نشهد تحول نظامي لأنماط المشاركة الاجتماعية الحضرية، وذلك من الجماعات الأولية بأنواعها إلى الجماعات الثانوية بأنواعها كذلك، أي إن هناك تحول إلى جماعات جديدة بوظائف جديدة وعلاقات جديدة في أنماط المشاركة الإجتماعية الحضرية، والهدف هو إشباع الرغبات

والحاجات التي لم تشبعها الأنواع الأخرى من الجماعات، وتقوم على أساس الإهتمامات والمصالح المتشابهة وفي إطار منطقي كذلك[1] والى هذا ذهب أنصار مدرسة شيكا قوا ممثلا في ما قدمه بارك و ويرث، ومؤداه أنه نظرا لما أصاب العلاقات الأولية والوثيقة أو غير الرسمية من ضعف وفتور في المجتمع الحضري، يضطر الأفراد إلى الإعتماد وبشكل واضح على الروابط والتنظيمات الرسمية حتى يمكنهم الإحتفاظ بعلاقاتهم بمجتمعهم المحلي و لأجل تحقيق أهدافهم و مصالحهم[2] وهو كذلك ما ذهب إليه تونير في نظرته للمجتمع المحلي، حيث أكد على إحلال الروابط الطوعية الوسائلية ذات الهدف المحدد محل الجماعات الأولية خلال عملية التحضر، وإن كان يذهب جانزوأوسكار لويس إلى العكس من ذلك إلى أن الأفراد لا يقبلون على العضوية في الروابط والتنظيمات الرسمية الحضرية بإعتبارها بدائل للجماعات الأولية أو العلاقات الشخصية، بل باعتبارها وسيلة منظمة لتأكيد هذه العلاقات[3] ومن ذلك تعتبر الروابط الطوعية والتي من بينها جماعات المصلحة الخاصة ممثلة في جماعات لجان الأحياء من أكثر أشكال المشاركة الإجتماعية الرسمية إنتشارا في المجتمع الحضري، حيث يقصد بالرابطة الطوعية جماعة من الأفراد على درجة عالية من التخصص والتنظيم يرتبط فيها الأعضاء أو يتوحدون بإحدى المصالح أو الإهتمامات التي لا يمكن أن تتحقق من خلال السلوك الفردي أو المشاركة الإجتماعية في الأشكال الأخرى للتفاعل الإجتماعي[4].

6 ـ مسألة قضاء وقت الفراغ:

إن النشاطات التي تقوم بها لجان الاحياء هذه هي في الغالب تكون في المساء أو في أيام العطل والمناسبات، وذلك بحكم أن المنضوين تحتها هم في الغالب من فئة العمال، ولذلك تطرح مسالة وقت الفراغ والذي نقصد به الخلو من العمل الضروري، بل إن الفراغ هو الشعور بضرورة شغل الوقت بعد انقضاء فترة العمل ولذلك يتأثر أسلوب شغل وقت الفراغ وبرامجه ومنهجه بطبيعة العمل، فالذي يفرغ من العمل الذهني أو الفكري لا يشغل وقته بنفس الطريقة التي يقوم بها من يفرغ من العمل البدني أو الصناعي[5]وتختلف لذلك الأنشطة الممارسة في وقت الفراغ من بيئة إلى أخرى تبعا لاختلاف القيم والمبادئ التي يؤمن بها الأفراد ذاتهم.

1 ـ غريب أحمد سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 26.
2- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج1، دار المعرفة الجامعية ، 2004، ص 267.
3- السيد عبد العاطي السيد، المرجع نفسه ، ص 268.
4- السيد عبد العاطي السيد، المرجع نفسه ، ص 268.
5- محمد إسماعيل قباري، علم الإجتماع الصناعي و مشكلات الإدارة و التنمية الإقتصادية، الإسكندرية، 1980، ص 23.

7 ـ خلفيات المشاركة :

إن الجماعات بإعتبارها نسق مفتوح تتبادل التأثير والتأثر مع البيئة الموجودة فيها لذلك نجدها تتأثر بالبيئة الإيكولوجية والإجتماعية والثقافية وحتى الإقتصادية حيث تتحدد طبيعة العلاقات ونمط التفاعل فيما بينها تبعا لذلك، كما أنها يجب أن تتقبل الجديد حتى يكون لها القدرة على الإبتكار ومسايرة حركة التغيرات الحديثة التي أحدثتها التكنولوجيا في المجتمع.

أ- الخلفيات الإيكولوجية:

حيث أن الروابط السطحية والمؤقتة سمة غالبة لبناء العلاقات الإجتماعية السائدة بين سكان المدينة، الذين يتعرضون دائما لتجديدات ومتغيرات اجتماعية مستمرة تؤدى إلى تغير وتعديل انتماءاتهم الثقافية إذا ما قورنوا بساكني القرية الذين يستطيعون العيش في ظل تراث ثقافي مشترك دون تغير يذكر إلى جانب ذلك إرتبطت سطحية العلاقات الإجتماعية في نظر البعض مثل ويرث بكبر حجمها وزيادة نمو هذا الحجم باستمرار.

حيث نجد في القرية العلاقات الأولية المبنية على الألفة والمودة و الجوار وتبادل الخدمات والمساعدات، نجد في منطقة الأطراف والضواحي النمط الشبه الأولى ونقصد به أن نمط التفاعل و العلاقات الإجتماعية بين سكانها يكاد يجمع ما بين الطابع المميز للجماعات الأولية ليبعد إلى حد كبير عن الخصائص السطحية و الغفلة و اللاشخصية وبين الطابع الرسمي الذي يميز الجماعات الثانوية الأكثر إنتشارا و سيطرة على حياة المدينة[1].

ب- الخلفيات الإجتماعية:

هناك الكثير من العوامل الإجتماعية التي تلعب دورا هاما في التأثير على شبكة العلاقات الإجتماعية للجماعة، ومن ثم تحديد الوظائف وكذا نمط التفاعل المؤدى لتحقيقها، وتشمل هذه العوامل الرغبة في المكانة، الإتصال بالآخرين، وواجبات الصداقة، والطبقة الإجتماعية، و المنافسة[2].

1- الرغبة في المكانة:

يوجد في كل مجتمع نماذج معينة من السلوك يمكن محاكاتها لأنها تمنح الاحترام والمكانة، فأشكال السلوك التي تعتبر ذات مكانة تختلف من مجتمع إلى آخر، ففي المجتمعات التقليدية نلاحظ

1 ـ السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص 242.
2 ـ سناء الخولي، التغيير الإجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 116.

إن إنجازات غير مادية ورمزية تكافأ بالمكانة العالية ومثال ذلك الزهد والطهارة، القيام بالواجبات الدينية، آما في العالم المعاصر فان الناس يبحثون عن المكانة من خلال الحصول على رموز مادية واضحة مثل الملابس، الطعام المسكن المجهز الفاخر والسيارات[1].

2- الإتصال:

إن مناطق الإتصال الثقافي هي مراكز التغيير، حيث ومن خلال الإتصالات نجد إن السلوك يتعدل ويدخل خبرات جديدة وتنشأ رموز جديدة للمكانة والنفوذ حيث إن الإحتكاك بين الأفراد والجماعات يدفع إلى تبادل التأثير والتأثر ومن ثم إكتساب الخبرات والرموز الجديدة، كما تلعب الهجرة والتنقلات السكانية دورا ملحوظا في هذا الصدد، حيث تبين لزيمر مثلا إن عضوية هذه المنظمات تزداد حجما بين المهاجرين الذين تطول مدة إقامتهم بالمنطقة، إن حجم هذه المشاركة يضيق لدى مناطق شبه حضرية، مهما طالت مدة إقامتهم بالمدينة[2].

3- واجبات الصداقة:

تظهر أنماط الصداقة وتتوازن في أغلب بلاد العالم، فبالإضافة إلى الحب والإرتباط الحر بشخص آخر طبقا لإختيار الشخص الآخر، فإن الصداقة تتضمن إلى جانب هذا واجبات ومزايا متبادلة، فالصداقة أساس التعاون في كثير من المجتمعات، وكنتيجة لها النوع من رابطة الصداقة تقبل عدة تغيرات لكي تبعث السرور في أداة التغيرات أو هؤلاء الذين تقبلوه[3].

4 ـ الطبقات الإجتماعية:

تتفاعل الطبقات الإجتماعية المختلفة في المجتمع بطرق مختلفة، فالأفراد الذين يندرجون تحت أوضاع طبقية دنيا يكونون أقل إنغماسا وإنتماء إلى هذه المنظمات إذا ما قورنوا بغيرهم ممن يند جون تحت أوضاع طبقية أعلى، فالطبقات العليا مثلا أكثر إحتمالا لقبول الخبرات الحديثة لأنهم يستطيعون تحمل تكاليفها كما أنهم أكثر تعلما، ولهم أيضا وسائلهم للحصول على الكثير من التجديدات والإبتكارات غير المتاحة للطبقات الأخرى.

وعندها يتعلق الأمر بالثقافة المادية فهم أكثر تقبلا لها، أما الطبقات الدنيا وخاصة الفقراء فهم أكثر ميلا للمعارضة للطرق الجديدة وذلك لأنهم أقل الناس تحملا لقبول المخاطر، وهم

1 ـ سناء الخولي، مرجع سابق، ص 118.
2 ـ السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص 272.
3 ـ سناء الخولي، مرجع سابق، ص 119.

محتاجون إلى التأكد قبل فعل أي شئ مختلف[1]، كما أوضح آلفين بوسكوت أن الوضع الطبقي للأفراد لا يؤثر فحسب في ميل الأفراد للمشاركة في هذه المنظمات أو الروابط، بل يؤثر أيضا في حجم هذه المشاركة ونوعيتها، الأمر الذي ينعكس على ما أسماه بتعددية الإنتماءات وتنوعها بالنسبة للفرد الواحد[2].

5- المنافسة:

إن المنافسة غالبا ما تدفع الناس إلى القيام بتغييرات، وقد تحدث المنافسة بين أفراد أو جماعات، كما أن المنافسة تظهر بشكل أوضح في السوق من خلال خلق منتجات احدث واكبر وأكثر كفاية[3]، كما أن المنافسة مع وجود الاتصال قد تسمح بتجميع المصالح المشتركة و التعاون على تحقيقها، وبالتالي التقليل من حدة التوترات.

ج- الخلفيات الثقافية:

تتراكم الثقافة بمرور الوقت، ويميل نموها إلى التزايد، وعموما فإن أساس الثقافة القائمة هو الذي يقرر السمات الجديدة التي يمكن قبولها، وتظهر الثقافات المختلفة درجات متفاوتة من القدرة والإستعداد لقبول ـ التغير ـ الأنماط المختلفة للسلوك، كما تعتبر درجة التكامل الثقافي أيضا أحد عوامل قبول التغير، فالثقافات المتكاملة المنسجمة ينتج عنها عادة شعور بالأمن والرضا بين أعضائه[4].

أما المجتمع الذي يتميز بعدم التناسق والانسجام بين عناصره الثقافية، و قلة التكامل في المبادئ الثقافية، تظهر فيه دائما الصراعات والارتباك وعدم الأمن والقلاقل الاجتماعية، وبالتالي فان مثل هذه الثقافة تميل لان تكون أكثر عقلانية ودنيوية، مع تأكيد مرتفع على الفردية، وفى نفس الوقت نجد أن الناس عادة ما يقبلون التغيير في النواحي المادية ولا يجدون ضررا في ذلك، أما النواحي غير المادية و الروحانية فإنها تكون ملتصقة بالقلب والروح و يصعب تغييرها بسهولة.

حيث أن المعرفة التي يتمسك بها أعضاء ثقافة فرعية، عن عملهم هي بالقطع معرفة عامة حيث تتضمن عناصر القيمة وعناصر التوقع التي تحدد السلوك المرغوب، وتوفر المعايير التي يستند إليها الحكم على ما إذا كان السلوك مرغوب أو غير مرغوب، إلا انه من الخطأ الإعتقاد بأن

1 ـ سناء الخولي، مرجع سابق، ص 124.
2- السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، 272.
3 ـ سناء الخولي، مرجع سابق، ص 127.
4 ـ سناء الخولي، المرجع نفسه، ص128.

الجماعة تشتمل على نسق ثقافي كبير يشترك فيه كل أعضاء التنظيم بحيث تتعايش الثقافات المتعاونة والمتنافسة في نطاق الجماعة الواحدة، وكما ترى كاترين جريجوري فان الجماعات حسبها متعددة الثقافات، لأن الجماعات الفرعية تختلف من حيث ثقافتها العرقية أو المهنية[1].

د- الخلفيات الإقتصادية:

ليس هناك شك في أن الرغبة في الربح الإقتصادي هي باعث هام على التغير، فإذا كان هناك شيء له قيمة نفعية، أي قيمة بسب بما يمكن أن يؤديه، فإن التغير في مثل هذه الحالة يكون مقبولا وموضع ترحيب.

1 ـ إدراك المزايا الإقتصادية:

فأفعال الإنسان تتقرر بحسب إدراكه للفائدة الإقتصادية، وكلما أدرك الفرد أو الجماعة بأن الفائدة مجزية ومعروفة بوضوح كلما تحمس وإندفع للتغيير.

2 ـ التكلفة:

التغير دائما مكلف، ولهذا نلاحظ أن الفقراء دائما ينأون عنه، لأنهم لا يستطيعون تحمل تبعاته، وفي مقابل ذلك يحاولون المقارنة بين البدائل المتاحة لإشباع حاجياتهم وبأقل تكلفة.

وقد تظهر التكلفة الإجتماعية في العزلة والكراهية أو حتى الإبتعاد عن بعض الجماعات المرجعية[2]، فالإنتماء إلى جماعات معينة يتطلب القيام بواجبات محددة، قد ينظر إليها على أنها أعباء إضافية ليست ملزمة، فالشخص الذي يعيش على هامش الجماعة ليس لديه الكثير الذي يخسره مع التجديد.

3 ـ المصالح المستقرة:

ترتبط المصالح الإقتصادية هنا بالتوقع المجني من التجديد، فعندما يعتقد أصحابها إن التغير المقترح سيكون مربحا لهم، وسيعود عليهم بالفائدة، فإنهم يميلون إلى قبوله أما إذا كان العكس فإنهم يميلون إلى رفضه ومعارضته.

فجماعات لجان الأحياء التي تستطيع الوصول إلى فائدة خاصة من المحافظة على الوضع الراهن، يحاولون المحافظة على مزاياهم وإمتيازاتهم الخاصة ويعارضون التغيرات ما عدا

1 ـ سعيد عيد مرسي بدر، عملية العمل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 126.
2 ـ سناء الخولي، مرجع سابق، ص 134.

الملائمة لهم أو التي تخدم مصالحهم وتدعم مركزهم[1].

وإلى جانب هذا نجد أن الإمكانيات المادية المتاحة في المجتمع, وقدرته الإنتاجية والعلاقات الإقتصادية بداخله ومع غيره من المجتمعات بالإضافة إلى مستوى دخل الفرد ومدى مناسبة الظروف والأوضاع المعيشية كل ذلك يؤثر على الجماعة[2].

وفي الأخير فإن الشيء الذي يمكن أن نستنتجه من هذا الفصل هو أن لجان الأحياء وإن كانت علاقاتها متعددة ومتنوعة إلا أنه يغلب عليها طابع السطحية والمنفعة الذاتية والميول الحزبية، ولكنها مع ذلك بإمكانها المساهمة في الحد من تدهور هذه التجمعات الحضرية الجديدة.

1 ـ سناء الخولي، المرجع السابق، ص 135.
2 ـ خيري خليل الجميلي، التنمية الإدارية في الخدمة الإجتماعية، الإسكندرية، 1998، ص 78

الفصل الثالث

النمو السكاني والتغير الإجتماعي والثقافي

الفصـــــل الثالث: النمو السكاني و التغير الاجتماعي و الثقافي

تمهيد:

I- النمو السكاني.

II- التغير الإجتماعي .

III - التغير الثقافي.

خلاصة.

إننا سنحاول في هذه النقطة الإشارة إلى لمحة عن النمو السكاني وأسبابه ومشكلاته وكذا إلى التغير الإجتماعي والثقافي ذلك أن التجمعات الحضرية الجديدة هي نتيجة لما حدث من نمو سكاني وتغير إجتماعي وثقافي.

وعلى العموم فإن التغير الإجتماعي هو أحد العمليات الإجتماعية التي تلحق بعناصر المجتمع كلها أو جزئها وبوظيفة تلك العناصر، وهي لذلك تمس كل أوجه الحياة الاجتماعية إبتداء من قيم الأفراد ومعتقداتهم وإتجاهاتهم إلى طبيعة النظم والمؤسسات الإجتماعية، وهي من جهة أخرى تعد عملية مناقضة لتلك العمليات التي تسعى للحفاظ على المجتمع مثل الإستقرار والتوازن، وعلى العموم وبغض النظر عن الإختلاف الحاصل بين العلماء حول مفهوم التغير الإجتماعي والتغير الثقافي وعن الفرق بينهما أو بين أيهم أشمل للأخر، فإننا إعتبرنا في بحثنا هذا على أن التغير الثقافي يعد أحد عوامل التغير الإجتماعي.

I- النمو السكاني:

1 ـ لمحة تاريخية:

ليس لنا إحصائيات دقيقة فيما يخص النمو السكاني إبان الحكم العثماني، ولكن بعد ذلك وفيما وقعت عليه أيدينا فإن المتتبع للمعطيات الإحصائية عن سكان الجزائر منذ بداية الاحتلال 1830 وحتى أول إحصاء للسكان في عهد الاستقلال 1966 يلاحظ أن نمو السكان قد مر بثلاث مراحل متباينة[1]:

1 ـ مرحلة الركود والتراجع السكاني، وتبدأ من بداية فترة الاحتلال لتنتهي سنة 1886، وهي أخطر مرحلة مر بها نمو سكان الجزائر، إذ ظل فيها عدد السكان يتجه نحو التدني باستمرار، فقد أصابت المجاعة والكوليرا سنة 1867 ـ 1868 بشدة إقليم سهول الشلف مبيدة حوالي ثلث الأهالي ولحقت أزمات مماثلة منطقة قسنطينة كذلك، ثم الحروب الاستعمارية والثورات الوطنية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1849 وحتى سنة1881.

2 ـ مرحلة النمو السكاني البطيء، وتمتد من سنة 1886 وحتى سنة 1921، وهي مرحلة مستقرة دامت 35 سنة، حيث كانت الزيادة الطبيعية فيها تتراوح 0,4 و1,7،بحيث خضع السكان

1 ـ محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 70.

في بداية القرن 20 وحتى الحرب العالمية الأولى إلى نظام ديمغرافي عتيق متميز بوفيات عالية جدا لا تسمح إلا بنمو ديمغرافي بطيء يضمنه الإنجاب الطبيعي، فوفيات ذلك العهد لم تتضح بعد، إلا أن التقديرات متلاقية حول نسبة تتراوح بين 30 و35 بالمئة وقد كان متوسط الحياة مقاربا لثلاثين سنة، وشهدت الوفيات تذبذبات هامة بين هذه السنوات ناجمة عن الانتشار الشائع لأوبئة فتاكة منجرة عن تأثيرات الأزمات الغذائية الخطيرة [1].

3 ـ مرحلة الإنفجار السكاني، وتبدأ من سنة 1921 لتستمر حتى يومنا هذا، حيث عرف سكان الجزائر عامة نموا ديمغرافيا ملحوظا منذ مطلع القرن 20 وبصورة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية [2] على أنه تواصل النمو الديمغرافي بعد ذلك بوتيرة متسارعة نتيجة لتحسن ظروف الحياة بعد ذلك حيث قدر تعداد السكان في الجزائر لسنة81 بواحد وعشرين مليون ساكن وهذا عند إجراء تعداد 1977، وان التزايد السكاني ملفت للانتباه إذ أن تواصله بمثل النسق قد يرفع عدد السكان في الجزائر إلى أكثر من 57 مليون ساكن سنة 2020 [3]

وتفرض هذه الزيادة الكثيفة التفكير في تلبية الحاجيات المتعلقة بالمجال وبالسكن وبالتجهيزات الجماعية الإجتماعية الإقتصادية والثقافية والدينية والترفيهية والتفكير في كيفية إستعمالها وما هي الفترة التي تنحط فيها، وإذا بقيت وتيرة النمو الديمغرافي على هذا المستوى فمما لا شك فيه أن التجهيزات الجماعية الحالية يزيد عليها الطلب وتصبح غير قادرة على تلبية حاجات الأفراد والجماعات وأن إستغلالها بشكل مكثف على المدى ـ وبنفس الضغط تبدأ الأرض الصالحة للبناء بالمدن تسير نحو النقصان بينما الإنفجار السكاني يتزايد يوما بعد يوم ـ الطويل يؤدي بها الىالإنحطاط والتخريب [4]

2 ـ أسبابه:

يرجع النمو السكاني في الجزائر إلى الزيادة الطبيعية في عدد السكان، أي الفرق بين عدد المواليد والوفيات وكذا عامل الهجرة، والتحضر، كما ترجع الزيادة في عدد المواليد كذلك إلى العقائد والمعتقدات الخاصة بإنجاب الذكور والإناث و إلى العزوة وضمان الحماية، كما يمكن أن

1 ـ جان فرانسو تراون وآخرون، المغرب العربي الإنسان والمجال، تعريب علي التومي و أخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997، ص235.
2 ـ عبد الحميد دليمي، الواقع والظواهر الحضرية، مرجع سابق، ص 85.
3 ـ جان فرانسو تراون وآخرون، مرجع سابق، ص 243.
4 ـ عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص 65.

تكون بسبب ضمان عدم زواج الرجل مرة أخرى [1]، وتعتبر المواليد والوفيات من أهم العوامل الموثرة في التغيرات السكانية وعلى أساسها تقاس الحاجات المستقبلية للسكان الخاصة بالسكن والعمل والترفيه والمواصلات[2] والدول الصناعية اليوم تمارس ما يطلق عليه علماء الديموغرافيا التحول الديموغرافي ويعنون به التحرك من معدلات خصوبة عالية إلى معدلات منخفضة في الوفيات وفي الخصوبة [3] وذلك راجع إلى كون انه وبعد تحسن الرعاية الصحية تقلصت نسبة الوفيات فزادت نسبة النمو السكاني مما حدا بهذه الدول إلى إقرار سياسة الحد من عدد المواليد في محاولة إلى تثبيت نسبة النمو في مستويات منخفضة.

والملاحظ لإحصاءات المواليد والوفيات لسكان المدن يعرف أن عدد المواليد في زيادة دائمة وانتقل من 16.480 سنة 1977 إلى 22.599 سنة1999 وبالمقابل توضح الأرقام والمعطيات أن معدل الوفيات في إنخفاض مستمر بحيث كان مجمل الوفيات الأطفال سنة1977 هو 80427 وعاد في سنة 1988 إلى14043 ولعل هذا يرجع أساسا إلى التحسن المستمر في الظروف المعيشية والاقتصادية وإلى تطور عملية التلقيح والوقاية الصحية والعناية بالطفل والأمومة [4].

أـــ عامل الخصوبة:

إن متوسط الخلفة لإمرأة تزوجت في سن 15 وبقيت كذلك إلى سن 50 كان قد بلغ سنة 1977 نسبة 10,65 أطفال ويتأكد التطور الذي قد يبلغ في الجزائر سنة 1980 معدل 7,4 أطفال لكل إمرأة، والجزائر لا تزال تبدي كل العلامات الخاصة بنظام الإنجاب الطبيعي، فمتوسط الخلفة كما مر معنا سابقا لا يزال كبيرا ضف إلى ذلك رفض القادة توخي سياسة إرادية لتحديد الولادات ذلك الموقف الذي عبر عنه الرئيس هواري بومدين سنة 1969 [5]

فالمتغير الأساسي هو مدة الزواج والتي هي بدورها محددة خاصة بالسن عند الزواج، ففي سنة 1970 كانت المرأة التي يتراوح عمرها بين45 و 49 سنة والتي تزوجت في سن 17 سنة قد

1 ـ حسين عبد الحميد احمد رشوان، مشكلات المدينة، مرجع سابق، ص 84.
2 ـ عبد الحميد دليمي، الواقع والظواهر الحضرية، مرجع سابق، ص 86.
3 ـ سناء الخولي، التغيير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص 224.
4 ـ عبد الحميد دليمي، المرجع السابق، ص 87.
5 ـ جان فرانسو تراون وآخرون، مرجع سابق، ص 222.

أنجبت بمعدل 9,2 مواليد أحياء في حين لم تنجب إمرأة من نفس الفئة تزوجت في سن 25 سنة سوى 5 أطفال[1].

ب ـ عامل الهجرة:

حيث باتت حصيلة الهجرة أكثر مما هي حصيلة النمو الطبيعي، وهي أسرع بكثير من ظاهرة توفير التجهيزات الجماعية الضرورية لأهل المدن [2]، فالهجرة من الريف إلى المدينة تعد أحد العوامل الهامة والمؤثرة في توزيع السكان شانها في ذلك شان النمو الديمغرافي وهي ليست ظاهرة جديدة وهي متواصلة كذلك بطريقة سريعة، وترجع بالأساس إلى:

ـ الأوضاع الاقتصادية الصعبة، فمعظم العمال في الريف موسميين ومن ثم فالرغبة في منصب عمل دائم هي الشغل الشاغل للمهاجرين وخاصة الشباب منهم، بالإضافة إلى الأجر المرتفع في المدينة بسبب تحسن ظروف العمل من جهة والى التشريعات العمالية من جهة أخرى.

ـ ضعف الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات... الخ، وإنعدامها في بعض الأحيان بالإضافة إلى الغياب المتكرر للقائمين عليها بسبب بعد المسافة وقلة المواصلات.

ـ تحسين مستوى المعيشة، بسبب تنظيم المدن وتنسيق الخدمات بالإضافة إلى إستئثار المدن بالخدمات وخاصة الجامعات والمدارس.

على أن النازحون إلى المدن أقاموا في عدة مناطق بعضها في وسط المدينة والأخرى كونت حزاما حولها، لقد إختار النازحون الأماكن الصعبة والتي ليست لها أهمية عند السلطات المحلية [3]، ونحن هنا نتكلم عن الهجرة الداخلية باعتبارها لها علاقة بزيادة عدد السكان في المدن على عكس الهجرة الخارجية التي تؤدي إلى خفضها، وعموما فان الهجرة الريفية الحضرية تلعب دور كبير في المجتمعات النامية ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن سكان الريف يزدادون نموا لدرجة أن هؤلاء السكان ستقابلهم منافسة شديدة على العمل إذا ما ظلوا ومكثوا في مجتمعهم الريفي الفقير [4].

1- جان فرانسو تراون وآخرون، المرجع السابق، ص222.
2 - عبد الحميد دليمي، الواقع والظواهر الحضرية، مرجع سابق، ص97.
3 - عبد الحميد دليمي، المرجع نفسه، ص 98.
4 - سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص 234.

ج ـ عامل التحضر:

تعبر الهجرات السكانية عن التغيرات التي تلحق بتنظيم المجتمع والمجال وبسيريهما، فالتحضر المتسارع زمانيا ومجاليا وتوسيع مجال تدخل الدولة وخلق أقطاب استثمار جديدة والتحولات الإجتماعية، أي بإختصار التشعب المتزايد لأنماط التنظيم المجالي تخلق كلها ظروف الإفصاح عن أشكال جديدة من تحر كية السكان [1]، لذا فإن أغلب المهاجرين ذوي أصل ريفي سواء كانوا فلاحين بدون أرض أو مستغلين لا تتوفر لديهم إمكانية الإدخار ولا الوسائل المالية والتقنية السامحة بإحياء أمثل للثروة ينصبون في الوسط الحضري بدون ضمانات النجاح (التأهيل والموارد النقدية ومعرفة طرق سير المدينة والعلاقات المجتمعية) الكفيلة بإدماجهم في القطاعات العصرية، فهم لذلك يلاقون صعوبات خطيرة في الإندماج الإجتماعي والمجالي، وينتج عن ذلك حينئذ مساهمتهم المكثفة في الأشغال الوقتية أو غير المنتظمة وفي الأشغال التي لا تتطلب سوى تأهيل ضعيف ولا توفر إلا أجرا زهيدا [2].

3 ـ مشكلات النمو السكاني:

تنمو المدن نتيجة زيادة عدد السكان وسواء كانت هذه الزيادة راجعة إلى النمو الديمغرافي المتسارع الوتيرة أو إلى الهجرة الريفية فالنتيجة تكاد تكون واحدة على المدينة ومستقبلها بإستثناء الحديث عن طبيعة العلاقات الإجتماعية داخل هذه المدن.

ولقد خلق الإزدياد السريع للسكان مدنا بالغة الضخامة مما ترتب عليه إختفاء الحياة البدائية الأولى[3]، وتزايد أحجام المدن القائمة والمستحدثة، وأصبحنا نسمع ونتكلم عن المدن الألفية والمليونية.

وقد كان لتزايد عدد السكان في المدن الكثير من المشكلات، بداية من إزدحام المدن وإكتظاظها إلى البطالة وخفض الأجور وإنخفاض الدخل وإرتفاع تكاليف المعيشة، إلى جانب إكتظاظ المساكن وعدم صلاحيتها وإرتفاع معدل شغلها [4] إلى إنخفاض مستوى الخدمات التعليمية

1ـ جان فرانسو تراون وآخرون، مرجع سابق، ص 294.
2 ـ جان فرانسو تراون وآخرون، المرجع السابق، ص 310.
3 ـ حسين عبد الحميد رشوان، مشكلات المدينة، مرجع سابق، ص62.
4 ـ حسين رشوان، المرجع السابق، ص 90.

والصحية والمواصلات بالإضافة إلى العجز عن الإيفاء بمستلزمات السكان في شتى المجالات نتيجة الطلب المتزايد عليها.

ومن جهة أخرى نلحظ التزاحم السكاني وما يترتب عليه من مشكلات الإنحراف والجريمة، بحيث زادة معدلات الجريمة نتيجة لسوء التكيف والإحباط الذي يتعرض له المهاجرون خاصة، إلى جانب النقص الحاد في الإسكان وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في هذا المجال وفي سبيل حل هذه المشكلة، كما ظهرت الأحياء العشوائية، بحيث قامت الجماعات الوافدة بالبناء والتكدس دون مراعاة للأبعاد المعمارية وساءت الأحوال المعيشية والتي تتمثل في الإزدحام وظهور مشكلات المرور والتسول والفقر والتلوث.

II - التغير الإجتماعي:

إن التغير ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية فهو سبيل بقائها ونموها وبه يتهيأ لها التكيف مع الوقائع وبه أيضا يتحقق التوازن والإستقرار في أبنيتها وأنشطتها وعن طريقه تواجه الجماعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة، وهو حقيقة تاريخية تمس الأفراد والجماعات والنظم والمؤسسات، كما تمس العلاقات الإنسانية التي تتفاعل وتترابط وتتكامل فيما بينها في كل صورة من صور التغيير، فقد يبدو المجتمع مستقرا ساكنا سائرا في إنجاز وظائفه في هدوء طوال أجيال متعاقبة ولكنه حين يصل إلى درجة من التجمع الحضري يبدأ في التغير النوعي، بسبب وجود قوى تعمل في أعماقه لتجديد الأنساق أو لتأسيس نظم جديدة.

1 ـ مفهومه:

إن التغير هو عملية ووسيلة وهدف، وهو يتعلق بفهم الواقع وتصور المستقبل[1]،
وبغض النظر عن كون التغير تلقائي أو موجه فإننا نصل في الأخير إلى نتيجة مغايرة للأولى المنطلق منها، ومهما كان كذلك فإننا نميز بين التغير الاجتماعي على أساس انه تلقائي والتغير الاجتماعي على أساس أنه موجه، وبغض النظر كذلك عن المفاهيم المرتبطة به كالتقدم والتطور والتنمية وإكتساب الصفات الحضرية والتحديث، كما أن مفهوم التغيير يشير إلى الجهود المتكاملة

1 ـ حسين حسن سليمان وآخرون، الممارسة العامة في الخدمة الإجتماعية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ،ط1 ،2005 ،ص68.

والهادفة عن طريق الوسائط المناسبة لتحسين أداء الأنساق الإجتماعية [1] على أنه هناك ثلاث قضايا أساسية يتضمنها تحليل مضمون التغير:

أـ الهدف أو الغاية النهائية أو بؤرة الاهتمام، حيث أننا نجد أن الهدف من إنشاء المدن الجديدة في الجزائر خاصة هو إنتاج علاقات اجتماعية جديدة قائمة على تجديد وتعديل وإضافة ورفض لبعض صوروا نماط العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع أو المدن الأصلية بصفة خاصة.

ب ــ وسائط إحداث التغيير، ونحن نلحظ أن وسائط هذا التغيير هي مؤسسات المجتمع المدني وبصورة خاصة الجمعيات، والتي أنيط بها دعم جهود مؤسسات الدولة في هذا الاتجاه.

ج ــ الطرق والأساليب التي سوف تستخدم لإحداث التغيير، وفي هذا الإطار وكخطوة أولى لتشخيص الداء وإعطاء الدواء أنشىء السيد رئيس الجمهورية اللجان الوطنية للإصلاح، إصلاح هياكل الدولة، إصلاح العدالة، إصلاح المنظومة التربوية...الخ والتي قدمت تقاريرها إلى السيد رئيس الجمهورية ونعتقد أن الخطوات الموالية هي تجسيد لهذه الإصلاحات على أرض الواقع والتي تتطلب أولا التوعية بأهمية هذا الإصلاح وضرورته في الوقت الراهن.

2 ـ طبيعته:

سبق وأن قلنا أن التغيير هو عملية ووسيلة وهدف ومن ثم كان:

أـ التغيير كعملية:

أن التغيير لا يحدث بصورة مفاجئة، ولكنه يتطلب التفكير والتخطيط لكيفية حدوثه ومداه، والمراحل التي يتم من خلالها حدوثه، ولذلك لا ينبغي الإستعجال في التوصل إلى نتائج فورية أو حل المشكلة أو المشاكل المطروحة.

ب ـ التغيير كوسيلة:

حيث توجه كافة الجهود والأنشطة والمهام إلى تحقيق الأهداف، وتحدث الأنشطة من خلال خطوات محددة تسهم كل خطوة أو نشاط في تحديد التغير الجزئي للسلوك والأفكار والاتجاهات التي تؤدي في النهاية إلى التوصل إلى نتائج التغيير.

1 ـ أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص204.

ج - التغيير كهدف:

وحيث أن التغيير يتعلق بفهم الواقع وتصور المستقبل، فان أي نوع من التغيير يتطلب بالضرورة التعرف على ما يحدث من ظروف وعمليات وتفاعلات، ثم التفكير فيما يمكن أن يكون عليه الحال لو تم تعديل هذه الظروف، وما هي النتائج التي يمكن أن تكون ناجمة عن التصور [1].

3 ـ مجالاته[2]:

إن التغيير يصيب الأفراد والجماعات كما يصيب النظم والعلاقات...الخ وإذا حاولنا أكثر فإننا نجده يصيب الحياة الاجتماعية بأسرها إلا انه يمكننا أن نشير إلى:

أ - التغيير في الأفراد:

والأفراد هم الهدف من كل عملية تغييرية ووسيلتها في ذات الوقت، وهو يشمل أساسا تغيير اتجاهاتهم وميولهم ورغباتهم، كما قد يتجه إلى المراكز والأدوار والقدرات والامكانات، وقد دلت العديد من الدراسات على أن ثقافة أفراد المجتمع تؤثر بصورة مباشرة في تقبلهم أو عدم تقبلهم لما يحصل من تغيرات في الجوانب المادية هذا التقبل قد يكون أسرع من تقبلهم لما يحصل في الجوانب الغير مادية.

ب - التغير في العلاقات الاجتماعية:

وهذا التغيير يكون لاحق ومتدرجا مقارنة بالتغير في الأفراد، ومن ثم فالعلاقات الاجتماعية قد تتغير في الاتجاه الموجب أي الترابط والتماسك كما قد تتغير في الاتجاه السالب أي التفكك والتشتت، وعلى كل فهي لا تثبت على حال.

ج - التغير في المؤسسات الإجتماعية:

تختلف المؤسسات الإجتماعية فيما بينها ولهذا فإن ما يصيب المؤسسات الإجتماعية من تغير يختلف بإختلاف أهمية تلك المؤسسة، فقد تختفي بعض المؤسسات وتظهر أخرى، كما أنه قد يتغير شكل بعض المؤسسات أو تتغير وظائفها، فالأسرة كمؤسسة إجتماعية لم تتغير إلا من حيث شكلها أو بعض وظائفها، فقد تكون ممتدة وقد تكون متعددة الأزواج أو الزوجات وقد تتسع وظائفها

1 - حسين حسن سليمان وآخرون، مرجع سابق، ص68.
2 - مراد زعيمي، النظرية العلم اجتماعية رؤية إسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1997، ص 387.

لتشمل كل نشاط يكفل للفرد وللجماعة حياتهما وقد تتقلص وظائفها إلى أضيق نطاق كالإشباع الجنسي والعاطفي وإنجاب الأطفال.

وقد شهد المجتمع الجزائري وخاصة مع إقرار التعددية بروز العديد من المؤسسات الإجتماعية والتي من بينها الأحزاب والجمعيات على إختلاف مشاربها وثقافاتها ووظائفها، وعلى هذا الأساس شهدت التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي إنشاء العديد من الجمعيات وتناميها، بحيث لا يكاد يخلو حي أو تجمع سكني من جمعية سواء كانت جمعية خيرية أو إجتماعية أو ثقافية أو رياضية.

د ـ التغير في النظم:

والتغير في النظم قد يكون تغير يمس بعض النظم أو بعض أجزاء من النظم، كما قد يكون تغيرا في كل النظم، فالمجتمع الجزائري حاول ويحاول اليوم إحداث تغيرات في الحياة الإجتماعية من أجل الخروج من التخلف وبث طريقة جديدة في الحياة وذلك بإعتماده على تغيير النظم الإجتماعية كالنظام الإقتصادي والسياسي، أو نظام التعليم أو النظام القضائي، من خلال برنامج الإصلاح الشامل الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية.

4 ـ معوقاته:

من الصعوبات والعوائق التي تواجه القائمين على عملية التغيير نجد:كل من عزلة المجتمع، وعدم تجانس تركيبية السكان، إلى جانب الرغبة في المحافظة على القديم، وغياب روح الإبتكار إلى جانب تكلفة التغيير في حد ذاته[1].

أ ـ عزلة المجتمع:

وسواء تعلق الأمر بالموقع الذي يتواجد فيه هذا المجتمع، من حيث صعوبة الوصول إليه نتيجة للظروف الطبيعية أو المناخية أو حتى نقص وضعف شبكة الطرق والمواصلات، أو كان ذلك نتيجة الحروب أو الحصار الإقتصادي.

1ـ أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق،ص 197.

وعلى المستوى المحلي نجد أن عزلة الأفراد، والجماعات وعدم مشاركتها، إذ أن المشاركة الاجتماعية للأفراد والجماعات تقلل من العزلة وتزيد من التفاعلات فيما بينهم وتسهم في تنمية المجتمع من خلال تحديد الاولويات وتنفيذ البرامج [1].

ب ـ عدم تجانس التركيب العضوي والطبقي للسكان:

فوجود التنوع العضوي والطبقي في مجتمع واحد يسهم في عرقلة التغيير، إذ أن ما يراه البعض محمودا يراه البعض الأخر مذموما وما يراه البعض مناسبا قد لا يراه البعض الأخر كذلك، وذلك يرجع إلى إختلاف المستوى العلمي والثقافي والإقتصادي وإلى إختلاف الأدوار والمراكز التي يحتلها الأفراد في المجتمع.

ج ـ الرغبة في المحافظة على القديم:

ومع أنه ليس كل قديم مذموما ولا كل جديد محمودا، إلا أننا نجد لدى البعض تقديس لما هو قديم ونجد عند البعض الأخر الرغبة في الإستقرار من جهة والخوف من كل جديد من جهة أخرى.

د ـ انعدام الروح الابتكارية والتجديد لدى أفراد المجتمع:

إذ أن البسطاء عادة ما يحاولون المحافظة على ما هو موجود على الرغم من بساطته ومحدودية نفعه، على اعتبار أن هذا معلوم لديهم ومجرب، أما الروح الابتكارية فهي مرتبطة بزعمهم بالمغامرين والمقامرين، في حين أن الروح الإبتكارية نجدها عند المتعلمين وذوي المستوى الثقافي وعند كثيري الإحتكاك.

و ـ تكلفة التغيير:

إن الحديث عن التكلفة مرتبط أساسا بأهمية التغيير بالنسبة للمجتمع وللجماعات والأفراد، وإن تكلفة التغيير يمكن النظر إليها من خلال البعد الاجتماعي والنفسي بالإضافة إلى البعد الاقتصادي، فجماعات المجتمع تتأثر بالتغيير بدرجات متفاوتة، فقد يكون إنتاج جديد في أحد المجالات مفيدا للبعض في حين يمثل للبعض الآخر خسارة فادحة [2].

1- حسين سليمان وآخرون، مرجع سابق، ص430.
2 ـ احمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 202.

III ـ التغير الثقافي:

إن المجتمعات البشرية في تغير مستمر، وهذا التغير هو سبب بقائها ونموها، وبه تتكيف مع واقعها وتسد من خلاله حاجاتها، وبواسطته تتخلص من القديم الذي لم تعد في حاجة إليه وكذا الذي يعرقل تطورها وتقدمها، ويتفق علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية على أن ظاهرة التغير تشمل جميع المجتمعات الصغيرة منها والكبيرة، البسيطة منها والمعقدة، على أن درجة التغير تختلف من مجتمع إلى أخر، ومن ثقافة إلى أخرى، ومن عصر إلى أخر.

1 ـ مفهومه:

إن التغير الثقافي يعني في ابسط مظاهره تعديل الأفكار والاتجاهات وأساليب الحياة، كما يعني في مدلوله العميق تعديل الإطار الإيديولوجي وتوسيع عملية التفاعل الفكري لدى الإنسان كجزء منتمي وملتحم بجماعات الواقع التي يجد نفسه واحدا في كل من بنائها المادي والفكري والروحي [1].

2 ـ مجالاته:

إن للتغير الثقافي أهميته في عملية التنمية، وفي تحقيق التكامل والتكيف في المجتمع، وكلما تعمقت جذور التغير الثقافي إلى الأدوار والوظائف واتسعت أبعاده إلى أنماط وأشكال ومظاهر العلاقات الإجتماعية إستطاع أن يكون أداة فعالة للتطوير والتقدم.

أ ـ الثقافة:

للثقافة في وقتنا الحاضر دورها الايجابي في تكوين شخصية المواطن وبلورة ذاتية الأمة واستكمال بناء كيانها، ولا شك أن الإنتشار الواسع للتوعية عن طريق وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة أو حتى على مستوى الاتصال والاحتكاك المباشر بين المواطنين فالثقافة هي ابرز العوامل المؤثرة في التغير الثقافي بل هي أساسه، إذ أن الثقافة هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته [2].

1ـ محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 144.
2 ـ مراد زعيمي، مرجع سابق، ص345.

ب ـ الأفراد:

فالأفراد يساهمون بشكل أو بأخر في الحفاظ على الأنماط الثقافية أو يغيرونها، فبإمكانهم المساهمة في إشاعة سلوك معين يقلده الآخرون إلى أن يصبح تقليدا اجتماعيا، فالأمور تبدأ بفرد ثم مجموعة أفراد ثم جماعة إلى أن يصل الأمر المجتمع.

ج ـ العلاقات الإجتماعية:

لاشك في أن للعامل الثقافي دوره بعد ذلك في تغيير طبيعة العلاقات الإجتماعية بين أفراد هذا المجتمع، ويظهر ذلك أكثر في حماسة المثقفين أكثر من غيرهم للتغير وتقبلهم بعد ذلك له.

3 ـ معوقاته:

إن التحولات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي يمر بها المجتمع الجزائري في الوقت الحالي تتطلب تغيير في القيم والإتجاهات والسلوكيات، في الوقت الذي تتشكل فيه حياة ساكني التجمعات الحضرية الجديدة ويتلون سلوكهم بلون خاص، يتمسكون به ويحافظون عليه لأنه جزء منهم، فإنه إذا بقيت الأفكار والأنماط الثقافية على حالها، وتجمدت القيم، ولم تتغير الاتجاهات لتلائم الظروف الجديدة إختل التوازن، وعلى هذا فإنه سيكون للتغير الثقافي المنشود عوائق تعمل على إعاقة حركيته وتتمثل في:

أ ـ التداخل بين الأجيال:

ويكون عندما يرفض جيل الكبار تغيير نمط معيشته ونظام قيمه ومعتقداته، بل انه يحرص عليها اشد الحرص، ومن جهة أخرى يعمل جيل الصغار على إحداث تغيرات في نمط وأسلوب الحياة، ونظام القيم مما قد ينتج صراعا بين الجيلين، قد يعطل من عملية التغير.

ب ـ الوصولية والحفاظ على الماضي:

و ربما العمل على عودة ذلك الماضي, وما يحمله من أفكار وأعمال, تأبى الاتصال بالأخر, خوفا من التأثير به, بل أن الماضي وما يمثل حياة المجتمع في تصور الداعين إلى ذلك, وإذا ما إتسعت رقعة الرفض, فان كل جديد في المجتمع من تكنولوجيا وأفكار تبقى حبيسة التصور الرافض إلى أن تذبل و تختفي.

ج ـ العزلة الثقافية:

ويقصد بها إنطواء الثقافة على ذاتها، ويعود ذلك إلى عدم الإحتكاك الثقافي والإتصال بالمجتمعات الأخرى، ويرجع ذلك لرغبة المجتمع في المحافظة على التقاليد الخاصة في المجتمع

والإعتزاز بها كتراث، وقد يرجع ذلك إلى ظروف المجتمع في مرحلة زمنية محددة تجعله إما أن ينغلق على نفسه أو أن يحاصر من قبل مجتمعات أخرى[1].

د ـ التضامن والإنسجام الإجتماعي:

إن التضامن والانسجام الاجتماعي الوثيق داخل الأحياء المرحلة إلى التجمعات الحضرية الجديدة والتي بقيت محافظة على هذا التماسك والانسجام بعد ذلك بالنظر إلى الروابط العائلية وعلاقات الجيرة القديمة وكذا علاقات الصداقة والزمالة وغيرها كل هذا زاد من التماسك والصمود في وجه التغير" فليس من السهل حمل الناس إلى غير ما يتطلعون إليه، أو توجيههم إلى مسالك لم يختاروها بإرادتهم، على أن البعض يرى غير ذلك ويذهبون إلى أن التضامن والانسجام الاجتماعي الوثيق داخل أحياء هذه التجمعات الحضرية الجديدة قد يجعل من عملية التغير الثقافي عملية سهلة وايجابية إلى حد كبير إذا أمكن الكشف عن مصادر الإشعاع والتأثير الروحي والأخلاقي والثقافي في هذه الجماعات " [2].

4 ـ عوامل التغير الثقافي:

هناك عدد من العوامل التي تتفاعل في المجتمع لإحداث التغيرات الثقافية ودفعها إلى مراحل ابعد مدى، ومن بينها العلم والاختراع، والابتكار والاكتشاف واستعارة العناصر الثقافية وتبادلها، والصراع والحروب والثورات، وكل هذه يعتبرها علماء الاجتماع والمهتمون بالثقافة كعوامل في إحداث التغير الثقافي، وفيما يلي بعض هذه العوامل التي تقف وراء التغير الثقافي:

أ ـ العلم:

فتسلح الإنسان بالعلم للسيطرة على الطبيعة وكشف إمكانياتها واستنباط ما فيها من موارد، وتحويل هذه الموارد إلى أدوات غيرة من أساليب حياته ومن نظرته إلى نفسه والى الكون الذي يعيش فيه، وقد أدى هذا إلى تحرر الإنسان من سلطان التقليد والتقاليد [3].

1ـ حميد خروف والربيع جصاص، علم اجتماع الثقافة، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2003، ص 65.
2ـ محمد السويدي، مرجع سابق، ص146.
3 ـ محمد السويدي، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحا ته، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، 1991، ص121.

ب ـ التكنولوجيا:

فلقد أدى تطبيق العلم في مختلف ميادين الحياة إلى تطورات هامة كان من أبرزها زيادة القدرة على الكشف و الإختراع بصورة مطردة، وإنتشار التصنيع ونمو المدن والمواصلات الحديثة، وغيرها من التطبيقات الحديثة السريعة، وغيرها من التطبيقات العلمية، التي غيرة من الظروف المادية للحياة الإنسانية، وكلما زادت قدرة الإنسان على التطبيق العلمي في هذه الميادين كلما زادت سرعة التغير على الرغم من وجود كثير من العقبات التي تعود إلى الخوف والتمسك بالتقاليد والنزعة إلى المحافظة والمصالح الخاصة.

والملاحظ أن لكل إختراع أثارا إجتماعية عميقة في مختلف نواحي الحياة، فيؤثر في سلوك الأفراد وفي علاقاتهم الإجتماعية، فقد أدى التصنيع مثلا إلى تعقيد العلاقات الإجتماعية وزعزعة أنواع منها، وانهيار قيم، وظهور قيم جديدة.

ج ـ الديموقراطية:

كان لنمو وازدهار الديموقراطية في العصر الحديث، سواء كان ذلك في التفكير أو في العمل أو في السياسة والحكم، بالإضافة إلى قيام الثورات الشعبية، وانبثاق نظم جديدة، وتغير علاقات الأمم والشعوب كلها مظاهر لنمو الديموقراطية على نطاق واسع.

فالتغير الجديد يعني نظرة جديدة للحياة الإجتماعية ومقوماتها ووسائلها، ووعي الرجل العادي لا يعني مجرد انفعالات تترجم في حركات طارئة، وإنما يعني نظرة جديدة للعلاقة بين الأفراد، وبينهم وبين أنظمتهم السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

د ـ العامل الإيكولوجي:

يقصد بالعامل الإيكولوجي تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية، ومدى ما توفره له من موارد غذائية وصناعية تؤثر في نشاطاته، ومعنى هذا أن التغير الذي يطرأ على البيئة الجغرافية ولو في فترات موسمية تعكس أثاره في تحولات وتغيرات إجتماعية، كما أن ما يطرأ على وسائل إستغلال موارد هذه البيئة من تطور يتجسد في إحداث تغيرات في الحياة الإجتماعية الثقافية[1].

1 ـ محمد السويدي، مفاهيم علم الإجتماع الثقافي ومصطلحاته، مرجع سابق، ص 124.

هـ ـ الثورة:

تعتبر الثورة من أهم عوامل التغير الثقافي، ذلك أن الثورة بمعناها الحقيقي وبمفهومها العلمي تنطوي على تغير فجائي شامل، جدري وسريع في المجتمع الذي يفجرها ويعيش أثارها، كما تعتبر الحروب أيضا من العوامل القوية في إحداث التغيرات الثقافية في المجتمع، فالشعب الغازي مثلا قد يأتي بثقافة جديدة يفرضها على أبناء المجتمع الخاضع[1].

والشيء الذي يمكن أن نستخلصه من المعاني سالفة الذكر هو أن النمو السكاني الكبير الذي شهدته المدن الجزائرية بصفة عامة ومدينة قسنطينة على وجه الخصوص قد شكل إحدى أهم المشاكل التي تعاني منها المدينة، والذي أدى إلى إختناقها، وهذا في ظل ما تشهده أيضا هذه المدن من تغير إجتماعي وثقافي معتبر.

1- محمد السويدي،المرجع السابق،ص 124.

الفصل الرابع

المدينة والتجمعات الحضرية الجديدة

الفصل الرابع:المدينة و التجمعات الحضرية الجديدة

تمهيد.

I ـ المدينة.

II ـ التجمعات الحضرية الجديدة.

خاتمة.

إننا في دراستنا هذه ننظر إلى المدينة كوحدة مكانية إقليمية، وكوحدة للتنظيم الاجتماعي، كما هي وحدة نفسية إجتماعية، ومن هذا المنطلق سنتطرق من جهة إلى المدينة من خلال تعريفها وكذا إلى نظرة تاريخية وإلى مراحلها، بالإضافة إلى سياسات المدينة في كل من فرنسا والجزائر، ومن جهة أخرى نتطرق إلى التجمعات الحضرية الجديدة وتعريفها وإلى نظرة تاريخية لإنطلاقاتها، وأسس تكوينها وأسباب نشأتها في مختلف دول العالم ثم في الجزائر، ونختمها بمشكلات التكيف في هذه الأخيرة.

I - المدينة :

في هذه النقطة سنتطرق إلى المدينة من حيث كونها كيان مركب، يحوي السكان والأبنية، وكل ذلك بالنظر الإختلاف الحاصل في المدن ذات المشارب الثقافية المختلفة، وعبر العصور المختلفة كذلك، وهي في كل هذا قد مرت بعدة مراحل تاريخية وعمرانية وفي ظل سياسات مختلفة كذلك تبعا لما أريد لها من قبل منشئيها.

1 - تعريفها:

من الصعب وضع تعريف محدد للمدينة، ذلك أنها ظاهرة معقدة تولدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة.[1] و من ثم إختلف في تعريفها، فمنهم من يذهب إلى كونها امتداد للقرية ومنهم من عرفها في ضوء عدد محدد من السكان، ومنهم من عرفها في إطار قانوني ومنهم من عرفها في إطار تقسيم إداري، إلى غير ذلك من المذاهب.

وعلى هذا يمكن تعريف المدينة على أنها "مجموعة السكان والأبنية التي ترتكز عليها الحياة في ظل نظام إقتصادي وإجتماعي وثقافي.[2]

ومن ثم فالمدينة تتحدد في ظل خصائصها الإحصائية، وكذا تنظيمها الإداري الذي يبرز وظائفها الأساسية في ظل أنشطتها الإقليمية من النقل إلى الخدمات إلى التجارة إلى القوات المسلحة أحيانا وكل ذلك في ظل تمثيلها للإنتشار الإجتماعي والثقافي المميز لها وفي النهاية الوظيفة السياسية.

1 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة دراسة في علم الإجتماع، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 5.
2 – ville, présentation, collection Microsoft encarta, 2004.

2 ـ نظرة تاريخية:

إنه لمن الصعب تتبع مسالة قيام المدن ونموها، ذلك أن كثير من المدن غير معروفة لدينا مثل مدن الشرق القديمة، وكذلك المدن القديمة في الحضارة الغربية، كما أن لكل مدينة تاريخها، وأنها إنبثقت تعبيرا عن ظروف تاريخية روحية ومادية وإجتماعية وسياسية، كما تأثرت بمختلف التقاليد والقيم والأفكار المنظمة للعلاقات الإجتماعية وكذلك بوسائل الإنتاج وأنساق الإتصال، وتطورت المدن والعمارة معها وإنعكست صور هذا التغيير الإجتماعي على تغير المدن ونمو العمارة[1].

وتؤكد الشواهد التاريخية أن الجذور المبكرة للحياة الحضرية ظهرت في العصر الحجري القديم فيما قبل الميلاد بحوالي 4500 سنة تقريبا، حيث سكن الناس الكهوف والمغارات.

إلا أنه في جهات أخرى، كما هو الحال مثلا في فرنسا في القرن الثاني قبل الميلاد وبعيدا عن الجبال حيث السهول ونتيجة الحروب والأزمات التي مرت "نجد أن السيد من العائلات الإقطاعية يبني له مسكن فسيح في العادة في وسط الحقول الزراعية التي يملكها وبجانب هذا المسكن المرافق الخدمية التابعة لهذا المسكن من مطبخ ومخزن وإسطبل وأكواخ للعمال الذين يخدمونه في شتى المجالات، حيث نجد أكواخ العمال هذه عند البعض من السادة منتشرة هنا وهناك وعند البعض الآخر مجتمعة مع بعضها.[2]

3 ـ مراحل نشأتها:

وير ممفورد أن المدينة تمر بالمراحل التالية[3].

3 ـ 1 ـ مرحلة النشأة:

ويقصد بها المدينة في فجر قيامها، وتتميز بإنتظام بعض القرى إلى بعضها البعض، وإستقرار الحياة الإجتماعية إلى حد ما، وذلك بإكتشاف الزراعة وإستئناس الحيوان وقيام الصناعات الحرفية واليدوية، وهكذا ظهرت المدن الأولى في العصر الحجري الحديث، حيث قامت هذه التجمعات على أساس الدم.

---

1 ـ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 14.

2 – p.bernard est f.redon, nouvelle histoire de la longue France et de la civilisation française, Fernand Nathan édition, paris, p22.

3 ـ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 19.

3 - 2 - مرحلة المدينة:

وتمتاز بوضوح التنظيم الإجتماعي والإداري والتشريع، وتنوع الأعمال والوظائف والاختصاصات، كما تتسم بالتميز الطبقي بين مختلف الفئات.

3 - 3- مرحلة المدينة الكبيرة:

وتعرف بالمدينة الأم، حيث يتكاثف فيها عدد السكان، وتنفرد بمميزات خاصة كالتجارة والصناعة وتنوع الوظائف، وقد تصل إلى حد أن تصبح عاصمة منطقة أو دولة، وتتركز فيها كل مظاهر النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بحيث تصبح بحق المدينة الأم.

3 - 4 - مرحلة المدينة العظمى:

وتتمثل في انبثاق المدن العظمى في القرن19، بحيث امتدت المدن حتى المناطق الريفية في موجات متتابعة، وتتميز هذه المدن بالتنظيم الآلي والتخصص وتقسيم العمل وانتشار البيروقراطية.

3 - 5 - مرحلة المدينة الطاغية:

وتمثل أعلى درجات السيطرة الإقتصادية للمدينة، ففيها تعتبر مسائل الميزانية والضرائب والنفقات من أهم الميكانيزمات المسيطرة، ويشهد هذا النموذج حركة ارتداد للسكان في اتجاه الأرياف والضواحي هروبا من ظروف العيش غير المرغوبة.

3 - 6 - مرحلة المدينة المنهارة:

ويمثل هذا النموذج نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي، ومع أنه لم يتحقق بعد إلا انه واقع لا محالة في نظر ممفورد، وتظهر عندئذ ما أسماه بمدن الأشباح.

4 - سياسات المدينة:

ونقصد بها مجموعة الأفعال العامة المعدة لأجل التنمية الحضرية المتجانسة وفي ظل التكامل الاجتماعي والاقتصادي للسكان في الأحياء[1].

إذ أنه وبعد الحرب العالمية الثانية وجه النمو الإقتصادي في أغلبية البلدان الصناعية وعلى وجه التفضيل للتحضر الذي أغفل من ذي قبل، خاصة في ظل الأزمة الإقتصادية الخانقة وما نتج عنها من بطالة سافرة، إلى جانب الهجرات المتكررة وعدم إندماج هؤلاء في الحياة العامة، كل هذا دفع بهذه الدول إلى إيجاد سياسة خاصة بالمدينة، والتي أصبحت أولوية بالنسبة للسلطات العامة

1 – ville, politique de la, collection Microsoft encarta, 2004.

لمواجهة الوضعية الإنحدارية التي تهدم التجانس الاجتماعي.

وإذا كانت سياسات المدينة في معظم الدول الصناعية والسياسات الحضرية على وجه الخصوص موجهة أساسا لمواكبة النمو الديمغرافي وحركية الحضرية، فإننا نجد هناك مدرستين "هامتان للفكر السياسي، كل مدرسة تختلف في حلولها وعلاجها لهذه الظاهرة ففي الدول الإشتراكية تنبع معالجة هذه الظاهرة من منطلق أن الأرض وجميع العقارات المبنية ملك للدولة وهي المسؤولة عن توفير المسكن لعامة الشعب، أما في النظام الرأسمالي الحر فيعتمد على التنافس الطليق بين أوجه الإستثمار، ويؤدي مع مرور الوقت التنافس الحر إلى توفير إحتياجات الإنسان في ميدان الإسكان بأسعار معقولة[1].

أ ـ في فرنسا:

ففي فرنسا مثلا مرت سياسات المدينة بعدة مراحل بداية ومنذ الحرب العالمية الثانية وحتى سنة 1970 اعتمدت على سياسة اختيارية لتخطيط المدن والتجمعات السكنية وذلك في إطار سياسة تهيئة الإقليم ولكن بعد ذلك عمدت الدولة إلى سياسة مساعدة البطالين في إقامة تجمعات سكنية في إطار إجتماعي وإقتصادي وبإشراف من السلطات المحلية.

ومع بدايات سنة 1977 وتحت شعار السكن والحياة الإجتماعية توجهت سياسة المدينة إلى الإهتمام بتجهيزات الأحياء وذلك بهدف تنمية وتطوير الفضاءات الجماعية وتجهيزاتها،لتتوجه السياسة إلى أوسع من ذلك ولتشمل التوظيف الإقتصادي للشباب بصفة دائمة في إطار مواجهة التحديات، وشملت بذلك الأحياء بصفة عامة.

ثم بعد ذلك توجهت السياسة إلى المدينة ككل، بداية من 1980 وذلك بهدف تطوير مختلف الأحياء في المحيط الحضري في إطار ما سمي بعقد المدينة، ليصاغ بعد ذلك في قانون ويستفتى عليه سنة 1991 وتحت شعار البرنامج المحلي للسكن وهو موجه في الأساس لإحقاق التوازن في التجمعات الكبرى الأكثر من 200000ساكن، وذلك بإنجاز السكن في مختلف البلديات.

وبشكل متوازي مع ذلك أنشئت الدولة هياكل إدارية موجهة بالأساس للإشراف على مجموع الأنشطة ففي سنة 1980أسست اللجنة الوزارية للمدينة والتي تطورت فيما كنواة إلى وزارة للمدينة.

---

1 ـ عبد الحميد دليمي، السياسات الحضرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 54.

وبمعنى آخر هذه الإنجازات ومنذ 1995 ربطت بوزارة أوسع هي وزارة تهيئة الإقليم للمدينة والتكامل.

وبعد تركز سياسة التنمية الحضرية للموقع على تخطيط التجمعات، عرف سنة 1990 التجديد تبني من جديد المخطط التوجيهي الذي شجع التكامل فيما بين البلديات، وتوجيه سياسة المدينة نحو النظرة الشمولية لتنظيم المجال.

أما التسيير المالي والتقني فباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية هو للدولة والسلطات المحلية، وهو مضمون في ظل الشروط التشجيعية التفضيلية لأجل جعل ثمن الشراء أو إيجار السكنات والمكاتب المعروضة تنافسية.[1]

ب ـ في الجزائر:

أما في الجزائر فتستمد استراتيجية التنمية من إرادة الدولة لضمان التغيرات واستعمالها في الاقتصاد الوطني بغية المحو التدريجي للفوارق الاجتماعية.

فمنذ 1965 اعتمدت السياسة الاجتماعية على تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت عليها البلاد في عهد الاستعمار والتخفيف من الامساواة، وذلك عن طريق تغيير الهياكل الاجتماعية وكذا من خلال وضع نموذج في التنمية الاقتصادية يهدف بالدرجة الأولى إلى تلبية الحاجات الضرورية وإرساء قواعد مادية حتى إعادة الإنتاج في النظام الاقتصادي.

وبما أن السكن هو أحد العناصر الأساسية لإعادة قوة العمل، اهتمت الدولة بوضع سياسة سكنية تتضمن سلامة الأسرة الجزائرية واستيفائها للحاجات والمطالب الضرورية لمعيشتها.[2]

وعلى هذا فقد مرت سياسة المدينة في الجزائر كذلك بعدة مراحل:

فبداية و منذ الاستقلال مباشرة والى غاية 1967 إعتمدت سياسة الأمر الواقع كون الجزائر تمر بفترة إنتقالية، حيث إتجهت سياسة المدينة إلى إعادة إسكان الجزائريين "النازحين الذين تهدمت مساكنهم أثناء الحرب التحريرية أو أولئك الذين قدموا إلى المدينة بحثا عن فرص العمل.[3]

---

1 – ville nouvelle، collection Microsoft, 2004.

2 ـ عبد الحميد دليمي، السياسات الحضرية، مرجع سابق، ص54.

3 ـ الصادق مزهود، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الرواشد، الجزائر، 1995،ص50.

وفي هذا الإطار أشارت اللجنة الوطنية للسكن سنة 1964 في تقريرها إلى أن المساكن المخلية من قبل الأوروبيين غير كافية ويجب إيجاد 75000 مسكن في المدن بالإضافة إلى 65000 مسكن في الريف، مؤكدين في نفس الوقت إستحالة تمويل هذه السكنات في ظل الموارد الوطنية المتاحة "[1]، وكون القطاعات الإنتاجية كلها تأثرت بفعل التحديات والتحولات السوسيوإقتصادية التي واكبت ورافقت الإستقلال.

وفي سنة 1965إتجهت سياسة المدينة إلى الإعداد لمواجهة هذه التحديات والأوضاع الموروثة "فأنشأت اللجنة الوزارية للسكن والتي ألحقت رئاستها بوزارة الأشغال العمومية والبناء

والتي أوكلت لها مهمة تفعيل كل الو رشات المتخلي عنها من قبل الفرنسيين والتي شملت ما يقرب من 38000 مسكن حضري و 4000 مسكن ريفي والتي كانت نسبة الأشغال بها بين 3 و 65 بالمئة.[2]

وفي المرحلة الثانية وبداية من المخطط الثلاثي 1967 إتجهت سياسة المدينة إلى تنمية الولاية وذلك لإقامة التوازن الجهوي بالنظر إلى المناطق المختلفة للوطن، وتأكدت حقيقة إعادة التوازن الجهوي هذا بظهور المخططين الرباعيين الأول والثاني، حيث عمد إلى مواصلة تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى وكذا البرامج الخاصة على المستوى المحلي مثل المخططات الولائية والبلدية.[3]

ومن جهة ثانية فإن برنامج الإستثمار الإجتماعي والثقافي في المخطط الرباعي الأول قد وجه إلى سياسة تنمية شروط الحياة والى الرفاهية وذلك من خلال توفير الحاجيات الأساسية للسكان في مختلف الميادين من السكن إلى التجهيزات الجماعية إلى الصحة العمومية إلى الأنشطة الشبابية في أوقات الفراغ إلى الأنشطة الثقافية والرياضية وإن كان السلطات العمومية قد أقرت بأن الإستثمارات في الوقت الراهن لا تستطيع إعطاء حيز كبير لبرنامج التجهيزات الإجتماعية، وإلى جانب هذا ذهب المخطط الرباعي الثاني [4]إلى توطين الإستثمارات الثقيلة وذلك بهدف توفير

1 – Rachid hamidou, le logement: un défi, imprimere aissat idir, 1989, p30.
2 – Rachid hamidou, op cite, p33.
3 – Rachid hamidou, I bid, p33.
4 – Rachid hamidou, I bid, p40.

الإحتياجات الداخلية ممثلة في التجهيزات والإستهلاك وكذا التكوين والتعليم في مختلف المجالات إلى جانب تثمين الرفاهية وشروط الحياة، على أنه ومن خلال هذين المخططين سيمكن توفير الشروط الضرورية للقضاء على أسباب البطالة.

وفي المرحلة الثالثة (79- 87) عمدت سياسة المدينة إلى تطبيق مخطط للتطوير الحضري يهدف إلى تطوير المناطق الحضرية الجديدة، وذلك من خلال وضع ميكانيزمات تسمح للبلديات بتخصيص مبالغ مالية لتهيئة بنية وهياكل الإستقبال ومن جهة أخري تسهيل كل الإجراءات من خلال مخططات لتجزئة القطع الأرضية وتهيئة الأرضية لمساعدة الخواص على الإنجاز.

إلى جانب إعتماد صيغ جديدة للتمويل بهدف مساعدة الفئات المجتمعية المختلفة للإستفادة من السكن الحضري، وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات جاءت في إطار البدأ في سياسة عامة للتهيئة العمرانية وذلك من خلال إنشاء سنة 1981 الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية والتي كلفت بالخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، وكذا التزود بقانون يتعلق بالتهيئة العمرانية سنة 1987 الذي وضع أدواتها على المستويين الوطني والمحلي، إلا أن هذه الفترة تميزت بإعطاء الأولوية للنظرة القطاعية دون أن تولي إهتماما بواجب التناسق إزاء التوجيهات المحلية.

المرحلة الرابعة(94- 88) تميزت بكونها فترة مراجعة للسياسة السابقة حيث أنه وفي ظل المرسوم 74- 26 المتضمن لتكوين إحتياطات عقارية لصالح البلديات، وبحيث سلمت زمام العقار لصالح البلديات وفي ظل ما طرح من عدم التناسق في ظل النظرة القطاعية ظهر قانون التوجيه العقاري سنة 1990 و المتعلق بالتهيئة والتعمير بحيث يضع هذا القانون إلزامية الإستعمال المنظم والعقلاني للأراضي ويسمح بإقامة تنسيق بين مختلف المصالح وخاصة منها المصالح التقنية والجماعات الإقليمية من جهة والمواطنين والمتعاملين من جهة أخرى، وفي المرحلة الراهنة إتجهت سياسة المدينة إلى تهيئة الإقليم وتنمية المستدامة وذلك من أجل إعادة التوازن للبيئة العمرانية وفي هذا الإطار صدر قانون رقم 8/2 المؤرخ في 8ماي 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها[1].

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 34 ، المؤرخ في 14 ماي 2002 ، قوانين خاصة بالتعمير.

II - التجمعات الحضرية الجديدة :

1 - تعريفها:

عندما نحاول تعريف التجمعات الحضرية الجديدة فإننا نجد صعوبات كثيرة متعارف عليها من قبل علماء الإجتماع، وليست هذه الصعوبات مقتصرة على مفهوم التجمعات الحضرية الجديدة فحسب، بل إن القليل فقط من المفهومات السوسيولوجية التي تم الإتفاق عليها، وذلك تبعا للزوايا المنظور منها، ومن هذه المفهومات ما يلي:

تذهب الدكتورة مريم أحمد مصطفى إلى تعريف التجمعات الحضرية الجديدة من خلال تعريفها للمجتمع الجديد والذي:هو مجتمع له مقومات المجتمع القديم من حيث بناء النظم الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية اللازمة لبقائه، أنشئ من خلال إرادة سياسية مخططة لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية في المحل الأول، وذلك للتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم [1]، ويذهب قاموس اللغة الفرنسية إلى إلى تعريفها إنطلاقا من تعريف المدينة الجديدة على أساس كونها مدينة أنجزت بالقرب من أخرى، لأجل الحد من النمو، وتسمح في الوقت ذاته بتوجيه التنمية في إطار الوظائف الاقتصادية والإسكانية [2]، كما يذهب المشرع الجزائري إلى تعريفها كذلك إنطلاقا من تعريفه للمدن الجديدة بإعتبارها هي كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة وهي تشكل مركز توازن إجتماعي وإقتصادي وبشري بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز.[3]

وتعرف التجمعات الحضرية الجديدة بإعتبارها تجمعات سكنية وفي علم الإجتماع الحضري والجغرافيا تنشأ التجمعات السكنية حول مركز موجود من قبل من الناحية التاريخية، وتسمح ظروفه بالتوسع والإمتداد[4].

كما تعرف التجمعات الحضرية أحيانا بطرق إحصائية ذلك أن التجمع الحضري هو فضاء حضري يشمل على الأقل خمسة ألاف(5000) نسمة [5]، وإن كان يظهر من هذه التعاريف الإتجاه إلى تحقيق أهداف معينة من وراء هذا الإنشاء إلا أنهم يختلفون في طريقة الإنتقال لأعمار

1- مريم أحمد مصطفى و عبد الله محمد عبد الرحمان، علم إجتماع المجتمعات الجديدة،دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 50.
2- Dictionnaire de la langue française, Collection Microsoft encarta, 2004.
3 ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 34 ، 14 ماي 2002، قوانين خاصة بالتعمير، ص 5.
4 ـ نخبة من الأساتذة، مرجع سابق، ص 119.
5 - المادة 4، القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الوزير المنتدب المكلف بالمدينة، ص7.

هذه التجمعات الحضرية الجديدة، وهل هو إنتقال طوعي من خلال عملية الجذب التي تمارسها هذه التجمعات الحضرية الجديدة كما يرى المشرع الجزائري أم هو إجباري كما يظهر من سياق كتابات الدكتورة مريم أحمد مصطفى، على أننا في دراستنا هذه سنأخذ بالتعريف الذي جاء به المشرع الجزائري، بإستثناء كوننا لا ننظر إليها على أنها مدن جديدة وإنما هي تجمعات حضرية جديدة فقط.

2 ـ نظرة تاريخية:

لقد بدأت فكرة التجمعات الحضرية الجديدة تتضح عام 1898 وذلك بصدور كتاب هام بعنوان الغد طرق سليمة إلى الإصلاح الحقيقي، وإقترح مؤلفه هاوارد وهو بريطاني الأصل إنشاء مدن جديدة وسط الطبيعة الخضراء يطلق عليها اسم مدن الحدائق، ولا يزيد عدد سكانها عن 30000 نسمة، بحيث يتم التخطيط مسبقا لكافة منشاتها الصناعية والتجارية ومختلف الخدمات الأخرى، وقد قام مؤلف الكتاب بتنفيذ فكرته المتصلة بمدينة الحدائق عام 1907 وأخرى عام 1920 إلا أن الفكرة لم تلق نجاح كبير بسبب بعض الصعوبات الإدارية والمالية التي تعرضت لها، إلا أن الحكومة بعد ذلك بدأت حملة نشطة لإنشاء تجمعات حضرية جديدة عام 1946 حتى بلغ عددها 28 عام1971، وذلك بهدف إستقبال الحجم الفائض المتواجد في المدن الكبيرة وخاصة مدينة لندن، أما في الولايات المتحدة فقد قامت الحكومة الفيدرالية في الثلاثينات ببناء أول ثلاث تجمعات حضرية محلية جديدة، وكان الغرض منها توفير فرص العمل لفئة متوسطي الدخل، ثم بدأت شركات الإنشاء الخاصة بعد الحرب العالمية الثانية تمارس ضغطا لتحتكر إنشاء هذه التجمعات الحضرية الجديدة والتي بلغ عددها في بداية السبعينات 64 مدينة تقريبا.[1]

أما في فرنسا فإن سياسة التجمعات الحضرية الجديدة المحددة والمقررة من طرف الدولة في الستينات ترمي إلى أهداف سامية ومهمة، إلا أنه وبسبب التراجع الديمغرافي فإن الأسباب تصبح محدودة في إقامة هذه التجمعات، أما خارج أوروبا فقد تبني هذا الحل التجمعات الحضرية الجديدة في استوكهولم مثلا، حيث إعتمد المخطط على إنجاز تجمعات صغيرة 10000 و20000 نسمة مجتمعة حول محطات الميترو ومجموع هذه التجمعات الواقعة على الخط تشكل مدينة جديدة بحجم 50000 نسمة على الأكثر ومركزها يقع بإحدى هذه التجمعات.[2]

1- مريم أحمد مصطفى و عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 51.

2- Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994, p5.

3 ـ أسس تكوين التجمعات الحضرية الجديدة:

أن الهدف من إنشاء التجمعات الحضرية الجديدة هو الوصول إلى مستوى إجتماعي وإقتصادي وثقافي يمكن من التغلب على المشاكل التي طرحها الواقع في المدن القديمة، لهذا وإن كانت مشاكل المجتمع تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى، فإن التخطيط ضروري لتوجيه التغيير في الإتجاهات التي يمكن أن نتوقعها.

لذلك فإن هناك مجموعة من الأسس التي ترتكز عليها قيام التجمعات الحضرية الجديدة:

1 ـ التجمعات الحضرية الجديدة لا ينبغي أن تكون ذات طابع سكني فحسب، لأن المدن الجديدة تقام أساسا لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة.

2 ـ ضمان تكامل الخدمات وإستكمالها قبل البدء في عملية التهجير والتوطين.

3 ـ ضمان قدرة المشروعات التنموية على سد الحاجيات الأساسية والمباشرة للأفراد، لكي لا يبقى الأفراد مرتبطين بالمدن الأصلية.

4 ـ التجمعات الحضرية الجديدة هي نموذج يحتذي به ويمكن الإفادة منه في المجتمعات التقليدية خاصة في بناء نمط جديد من العلاقات تقوم على أساس الإتفاق والوحدة.

5 ـ نجاح التجمعات الحضرية الجديدة مرتبط بالقيادات والكفاءات ووسائط التغيير وقدرتهم على عملية التوجيه والتوعية والإقناع.

6 ـ ينبغي أن تنطلق عمليات التغيير والتنمية في التجمعات الحضرية الجديدة من خلال خطة شمولية تراعي الإمكانات والطاقات والأهداف المحلية بإعتبارها جزء متكامل مع الأهداف العامة للدولة ككل.

7 ـ نجاح التجمعات الحضرية الجديدة مرتبط بتحقيق التوازن الاجتماعي بين الجماعات بعضها ببعض وبين التنظيمات المختلفة داخل المجتمع.

8 ـ وجانب كبير من تحقيق التكامل يرجع إلى إحياء القيم الأصلية للمجتمع التي يشترك فيها الجميع.

9 ـ ضمان توفير المناخ الملائم والبيئة الملائمة للمشاركة الجماهيرية في تنمية التجمعات الحضرية الجديدة.

4 ـ أسباب النشأة:

إن التجمعات الحضرية الجديدة أصبحت ضرورة تفرضها ظروف الواقع المعاش في دول العالم الثالث ودول العالم بآسره وإن إختلفت حدة وحجم هذه الظروف من مجتمع إلى آخر، وبمقدورنا أن نشير إلى عدد من العوامل على سبيل المثال لا الحصر وهي:

1ـ الزيادة السكانية، وخاصة في مدن دول العالم الثالث، وهي الزيادة التي تؤثر على الهياكل الإجتماعية والإقتصادية وإتاحة الفرصة للقلق السياسي، فضلا عن ريادة الفقر والجريمة [1]، وسواء بعد ذلك رجعت هذه الزيادة إلى النمو الديمغرافي المتزايد أو إلى الهجرة الريفية بسبب نقص فرص العمل.

2 ـ إن زيادة معدلات الفقر والبطالة والجريمة دفعت بالعديد من البلدان إلى التفكير في بدائل وحلول من خلال مدن جديدة بعلاقات اجتماعية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالحد من انتشار الأحياء القصديرية والأكواخ والسكنات الغير لائقة المنتشرة سواء على أطراف المدينة أو تكون محيطة بالمناطق الصناعية.

3 ـ تجربة الولايات المتحدة في إنشاء المدن الجديدة وكذا خبرة بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا في البلاد التي استعمرتها في إفريقيا واسيا، وذلك أن كثير من القرى والمدن التي تم إنشائها تعتبر من المدن الجديدة التي خطط لها وبنيت بصورة تفوق فاعلية مثيلاتها في البلاد الأصلية لهذه المدن، فالمدن الجديدة في فرنسا والمملكة المتحدة أنشأة لأجل توجيه التقسيم الغير مراقب في المدن القديمة والحد منه وإعادة التوازن، وأنشىء في دول أخرى بهدف الإصلاحات كما هو الحل في نيودلهي عند تغيير العاصمة وغيرها والتي أنشئت بغرض مواكبة التوطين الصناعي مثل ناواهوتا في بولونيا وأخري للتوطين السياحي مثل لاقراند موت وأخرى لمواكبة مراكز الأبحاث مثل نوشيبا في اليابان.

فالتجمعات الحضرية الجديدة نشأة بقرار سياسي لتسيير وتفعيل تطبيق البرامج لمجموعة متجانسة من الإختبارات الحضرية، أين التخطيط مرتبط بالموقع وحجم المجال والتهيئة، والمخطط التوجيهي وكذا مختلف الوظائف والتجهيزات.[2]

1 ـ مريم أحمد مصطفى و عبد الله محمد عبد الرحمان ، مرجع سابق، ص 57.

2- ville nouvelle, collection Microsoft Encarta, 2004.

5 ـ نشأة التجمعات الحضرية الجديدة في الجزائر الأسباب والأهداف:

إن إنشاء التجمعات الحضرية الجديدة في الجزائر وتهيئتها يندرج ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته تنمية مستدامة وذلك من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة وإعادة توزيع السكان من جهة ثانية مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والإجتماعية لكل منطقة.[1] مما لاشك فيه أن المدن انبثقت تعبيرا عن ظروف روحية ومادية وإجتماعية سياسية، كما تأثرة بمختلف التقاليد والقيم والأفكار المنظمة للعلاقات الإجتماعية، وكذلك بوسائل الإنتاج وأنساق الإتصال، وتطورت المدن والعمارة معها، وإنعكست صور هذا التغير الاجتماعي على المدن ونمو العمارة، والى ذلك يذهب بارنس حيث يؤكد أن العمارة هي سجل لعقائد المجتمع، وسارينس الذي يقول بان مشاهدة مدينتك تجعلني أدرك الأهداف الثقافية لسكانها فالمدينة هي كتاب تقرا فيه أهداف أهلها وطموحهم، ولقد تنوعت الأسباب والأهداف الداعية إلى ذلك، وإختلفت درجة أهميتها من منطقة إلى أخرى، وإن كانت المشكلات تكاد تكون ذاتها في المدن الجزائرية، فمدينة قسنطينة على وجه الخصوص تعاني من مشكلات عدة أبرزها إختناق المدينة، والإنحرافات بأنواعها.

فالتغيرات الكبيرة في التركيبة الإجتماعية، والتزايد المذهل في عدد السكان.[2] والناتج عن الهجرة الريفية بدرجة كبيرة والتزايد السكاني بدرجة اقل، قد أدى إلى اكتظاظ المدينة وتبعثرها بسبب ضغط الهجرة الريفية، مما أدى إلى تفشي ظاهرة البناء العشوائي وتزايد أحياء الصفيح التي عملت على تطويق المدينة من جميع النواحي[3] ممثلة في أحياء سركينة، واد الحد، الفوبور، نيويورك، باردو، القاهرة، بوذراع صالح.

كل هذا أدى بالهجرة الريفية المتنامية، وما يرافقها من اختلافات في السلالة و اكتظاظ المساكن واختناق حركة المرور والانحرافات التي أدت بالمدينة إلى أن أصبحت مرتعا للجريمة والإنحراف والتطرف، وظهرت نتيجة إلى ذلك أزمة في الإسكان وأزمة في حركة النقل وأزمة الإنحرافات وما إلى ذلك.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين خاصة بالتعمير، عدد 34، المؤرخ في 14ماي 2002، ص 5.

2- إبراهيم توهامي، بعض ملامح أزمة المدينة الجزائرية، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية 2003، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، ص 77.

3- سليمان بومدين، المدينة والعقلية الحضرية، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية 2003، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، ص 162.

فعندما بدأت المشكلات تظهر في هذه المدن الكبرى وخاصة منها قسنطينة والعاصمة وعنابة ووهران، من مواصلات وإسكان وتموين وصرف صحي ومستشفيات وخدمات تعليمية وترفيهية وما إلى ذلك، بالإضافة إلى مشكلات تلوث البيئة والضوضاء أصبح لزاما على الدولة أن تتبنى سياسة إنشاء التجمعات الحضرية الجديدة[1] استجابة لطلبات السكن ولاكتظاظ المدينة القديمة وكان أن تم إنشاء مجمعات علي منجلي بقسنطينة.

وليس هناك شك في وجود علاقة بين أنماط السلوك الإنحرافي للشباب و الواقع الإجتماعي لهم، من حيث عجز هذا الواقع في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجاتهم وتلبية رغباتهم، ومن حيث إمكانية أن يمثل هذا الواقع بيئة ملائمة تماما لنمو الإتجاهات نحو الإنحراف[2].

ومنذ الوهلة الأولى كان الهدف هو القضاء على هذه الاختناقات التي تعاني منها المدينة أو على الأقل التخفيف من حدتها وكذا خلق نمط جديد من العلاقات الإجتماعية يتماشى وثقافة المجتمع، وذلك لأن التجمعات الحضرية الجديدة هذه هي أجزاء من مجتمعات قائمة بالفعل أشمل وأكبر أو هي جماعات متكاملة، أريد لها تخطيطا وبرامجا أن تقوم في مناطق قريبة أو بعيدة من الجماعات القائمة بالفعل والمستقرة لتخفيف الكثافة السكانية فيها، أو لبث طريقة جديدة في الحياة، وبوجه عام يمكن القول أن خلق إنسان جديد وعيا وإرادة وتخصصا هو الهدف الأكبر من كل محاولة لجعل المجتمع الجديد فكرة وواقعا وإسهاما في التنمية[3].

فقد جاءت التجمعات الحضرية الجديدة هذه لتخفيف الكثافة السكانية، حيث عمدت السلطات إلى مواجهة التركز السكاني في المدينة القديمة بتوزيع السكان توزيعا إقليميا بمناطق كل من عين السمارة، ديدوش مراد، الخروب، و بكيرة.

إذ أن هذه المدن تستطيع أن تلعب دورا هاما في تقليل الفوارق الإقليمية داخل الدولة الواحدة والمدينة الواحدة حيث تمثل أقطاب نمو في الأقاليم التي تتواجد بها، إلى جانب كونها تساعد على الحد من مشاكل التحضر والمتمثلة في العديد من الإختناقات في أوجه الحياة مثل إختناقات المرور والمرافق، المواصلات والإسكان والى جانب ذلك نجد أن المدينة القديمة تميزت بتعدد الخلفيات

1- مصطفى عمر حمادة، السكان وتنمية المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 188.
2- سناء الخولي، أزمة السكن ومشاكل الشباب، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 165.
3 - مريم احمد مصطفى و عبد الله محمد عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 49.

الثقافية، نظرا لوجود العديد من الزمر الإجتماعية والتي جاءت من مناطق متباينة وهو ما كان له أثره الواضح في العلاقات الإجتماعية ودرجة الإندماج والتكامل والتوافق الإجتماعي، ثم أن التحول إلى الإقامة في التجمعات الحضرية الجديدة من شأنه أن يحدث تغيير شامل في أسلوب الحياة يستلزم إعادة النظر في العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع كما يستدعي بالضرورة إدخال تعديلات جوهرية في النظم الإجتماعية وأنساق القيم السائدة في المجتمع[1].

6 ـ مشكلات التكيف في التجمعات الحضرية الجديدة:

إن عملية إنتقال الأفراد إلى التجمعات الحضرية الجديدة تثير الكثير من المشاكل والتي منها الاستقرار من جهة والجريمة والانحراف من جهة أخرى.

حيث أن مشكلة التكيف أو التوافق مع البيئة الجديدة تثير العديد من التساؤلات لدى الباحثين وبخاصة في مجال الايكولوجية الثقافية.[2] فالأسرة عندما تترك المجتمع الأصلي المدينة القديمة إلى مجتمع جديد ممثلا في التجمعات الحضرية الجديدة، فان عليها إقامة علاقات اجتماعية جديدة، كما أن الانتقال للتجمعات الحضرية الجديدة يتطلب معه وجود خدمات اجتماعية ومجتمعية عديدة قد لا تفي بحاجات ومتطلبات السكان فيها، وهذا يؤدي إلى الكثير من المشكلات التي تنتج عن القصور في بعض الخدمات التي تقدم للسكان، وكيفية مواجهة الإحتياجات الضرورية لهم، وكذا إلى التميز والتنوع الثقافي لهؤلاء السكان نظرا لكونهم يأتون من مجتمعات ومناطق ومهن متمايزة و الأمر الذي يجعل تحقيق التوازن بين هذه الجماعات وضمان توحدها مع المجتمع مطلبا أساسيا لنجاح مسيرة التنمية، وإستمرار فعالية التجمعات الحضرية الجديدة.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التفاعل القائم بين الجماعات الإجتماعية وتنظيماتها من ناحية وبين بيئاتها الطبيعية من ناحية أخرى، على أنه لايمكن تحقيق التكيف ما لم تقدم التجمعات الحضرية الجديدة نماذج من السلوك يستطيع العضو الجديد تعلمها بشكل مباشر وموضوعي، لأنه عندما تفتقر التجمعات الحضرية الجديدة إلى نماذج كهذه يضطر كل فرد إلى التوقف كل مرة للتفكير فيما يعتزم عمله، أضف إلى ذلك أن ما يراه أحد الأفراد صحيحا ومنسجما مع الأفكار والقيم الأساسية للمجتمع الجديد قد لا يتفق مع ما

1ـ مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص 189.
2 ـ مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص 25.

يراه فرد آخر صحيح، وتكون النتيجة النهائية فوضى لا نهائية وتدخل في شؤون الغير "[1].

أضف إلى ذلك أن الأفراد في التجمعات الحضرية الجديدة وفي ظل انعدام هذه النماذج من السلوك تجدهم يشعرون بالمقاومة الشديدة بين تراثهم الثقافي الذي ورثوه من مجتمعهم الأصلي وبين الأوضاع والنظم المختلفة نسبيا في مجتمع التجمعات الحضرية لمدينة الجديدة، وعلى ذلك فعموما سكان التجمعات الحضرية الجديدة لا يندمجون كلية في علاقات اجتماعية مع من يعيشون معهم, وحتى العلاقات القائمة فهي محدودة وقد تكون حتى مؤقتة وبين الجماعة القرابية الواحدة, وعلى هذا فان التكيف الاجتماعي والثقافي بمجتمع التجمعات الحضرية الجديدة والذي ينتج من الاتصال والتفاعل والذي يؤدي بدوره إلى انتقال بعض السمات الثقافية بين أعضاء المجتمع.

إن الشيء الذي يمكن أن نستنتجه من هذا الفصل هو أنه وفي ظل النمو السكاني المتزايد في المدن الجزائرية وكذا التغيرات المجتمعية الحاصلة والذي أدى إلى إختناق هذه المدن على جميع الأصعدة كان الحل هو خلق تجمعات حضرية جديدة لفك هذه الإختناقات، ولكن الحاصل هو إختناق هذه التجمعات الحضرية الجديدة وهو ما يطرح تفعيل دور وعلاقات لجان الأحياء في هذه التجمعات الحضرية الجديدة.

1- مريم احمد مصطفى و عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص53.

الفصل الخامس

المجال العام والخاص للدراسة

الفصل الخامس: المجال العام والخاص للدراسة

تمهيد:

I ـ مجالات الدراسة: (الزمنية، الجغرافية، البشرية).

II ـ قسنطينة: مراحل وتصورات ـ (المجال العام للدراسة) ـ.

III ـ علي منجلي: الواقع والأمل ـ (المجال الخاص للدراسة) ـ.

خلاصة.

إن مجمل هذا الفصل يتناول مجالات الدراسة الزمنية و الجغرافية و البشرية، ثم المجال العام والخاص لموضوع الدراسة الراهنة، بحيث حاولنا إعطاء تصور عن الوضع السابق والوضع الراهن للتجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي، مبرزين نظرة تاريخية عن التطور العمراني للمدينة عبر الحقب التاريخية المتلاحقة، ثم محاولة إعطاء تفسير نظري للنمو والتوسع العمراني للمدينة ككل، ثم تحولنا إلى المجال الخاص للدراسة مبرزين موقعه وحدوده، والهدف من إنشاءه، وكذا إعطاء تصور عن بنية هذه التجمعات الحضرية الجديدة وتنظيمها الخاص، منتهين إلى آليات التسيير، وموقع الجمعيات ومن بينها لجان الأحياء على وجه الخصوص في هذه التجمعات من خلال الدور المناط بها، ونخلص في النهاية إلى تحديد موقع الوحدة الجوارية 07 الممثلة للمجال الجغرافي للدراسة.

I ـ مجالات الدراسة:

في هذه النقطة سنتناول مجالات الدراسة الثلاث، من المجال الزمني الذي إستغرقته الدراسة إلى المجال البشري الذي شملته إلى المجال الجغرافي الذي ضمته.

1 ـ المجال الزمني:

في كثير من الأحيان تختلط الأمور على الطالب عند محاولته تحديد المجال الزمني لدراسته، إذ أن هناك من يعمد إلى تحديد فترة دراسته الميدانية انطلاقا من كونها هي الفترة التي يظهر فيها الباحث أو الطالب مجهوده الخاص واعتقادا منه كذلك بان هذا الجزء من الدراسة هو المهم لأنه في نظره شيء جديد، وهناك من يعمد إلى تحديد الفترة الزمنية لدراسته انطلاقا من البدايات الأولى لبحثه أي منذ كتابة الإشكالية الأولية وهذا ما يعتمد عليه الكثير من الطلبة وما هو متداول في الكثير من المذكرات.

وعلى هذا فإن مجال دراستي يتمثل في السنتين الدراسيتين:2006 /2007 و 2008/2007 حيث إستغرقت الدراسة ككل ما يقرب من السنتين، حيث بدا التركيز على الموضوع منذ شهر نوفمبر 2006 من خلال المناقشات مع الأساتذة الأفاضل وكذا القراءات والملاحظات اليومية، ودام الجانب النظري لوحده قرابة 10 أشهر أما الجانب الميداني فاستغرق 8 اشهر فبداية من شهر جويلية 2007 والى غاية فيفري 2008، ولكن ونظرا للعطلة الصيفية من جهة والإنتخابات التجديدية للمجالس البلدية والولائية من جهة أخرى فقد توقفت الدراسة الميدانية في النصف الثاني

من شهر أوت وشهر سبتمبر وأكتوبر وهذا بسبب عدم تواجد السكان بإنتظام في مساكنهم وذهابهم إلى جهات متعددة لقضاء العطلة وكذلك الحال بالنسبة لرؤساء الجمعيات وإنشغال الجهات الوصية بالإنتخابات المحلية، لتنطلق الدراسة الميدانية بعد ذلك من جديد في شهر نوفمبر وإستمرت حتى شهر فيفري 2008، هذا من الناحية العملية أما من ناحية إهتمامي بالموضوع فقد كان منذ سنة 2001 تاريخ إنتقالي للسكن في المدينة الجديدة علي منجلي الوحدة الجوارية 07 فمن خلال الملاحظات اليومية والميدانية لمجال السكن والسكان بصفة عامة والجمعيات بصفة خاصة وإحتكاكي بعدد لا باس به من المندمجين في هذا الميدان تولدت لدي الرغبة في البحث في هذا المجال.

2 ـ المجال الجغرافي:

وهو المكان الذي يحتوي على مجتمع البحث، والذي يشمل الوحدة الجوارية 07 بعلي منجلي ـ الخروب ـ بمجمعاتها الخمسة، وهذه الأخيرة تقع في وسط التجمعات الحضرية الجديدة، إلى الجهة الشمالية الشرقية لمحور الطريق الولائي رقم:101، بحيث يحدها هذا الأخير من جهة الشرق، ويفصلها عن وحدتي الجوار رقم:01 و 09 من جهة الشرق، وتحدها من الجهة الغربية وحدات الجوار رقم:05 و06 و08، ومن جهة الجنوب حدود منطقة النشاطات التابعة لها بحيث نجد في مقابلها من الجهة الأخرى حي بلخوان، وتحدها من جهة الشمال وحدة الجوار رقم:13.

مساحتها تقدر بـ 78 هكتارأي بنسبة 5.2 بالمئة من المساحة الإجمالية للمدينة الجديدة علي منجلي، برمجت بها عدة أنماط من السكنات تمثلت فيما يلي:

* السكنات الاجتماعية والتي يشرف على تسييرها ديوان الترقية والتسيير العقاري لعلي منجلي وعددها 2826 وهي من نوع f2 وf3 ومن بينها 422 من نوع f1 لم توزع بعد.

* السكنات الترقوية والتابعة لمؤسسة عدل والمقدر عددها بـ 992 مسكن.

* السكنات المنجزة على القطع الأرضية الخاصة والمقدر عددها بـ 434 والتي هي في طور الإنجاز ولم تسكن بعد، بالإضافة إلى منطقة النشاطات، الحي الإداري ومستشفى بن شريف والقاعة المتعددة الرياضات.

وتقع هذه التجمعات الحضرية الجديدة على سطح هضبة عين الباي هذه الأخيرة تقع إلى جنوب قسنطينة بحوالي 13 كلم بالنسبة إلى وسط المدينة، وترتسم حدودها كالتالي: من الشمال بلاد الزبير ومن الجنوب بلاد السمول وتقمارت ومن الغرب جبال السكوم ومحصصة كاف لانمار ومن الشمال الغربي مناجم جبال قوندرو ومن الشمال الشرقي منطقة الحماية لمطار محمد

بوضياف ومن الشرق ترتبط بالطريق الوطني رقم 79، كما يحدها من الغرب سفوح هضبة عين الباي ـ سفح العيفور ـ ويحدها جنوبا قطار العيش.

وهذه التجمعات الحضرية الجديدة وجهت إلى تنظيم وتوسيع التجمعات المشكلة لمدينة قسنطينة حيث أن قسنطينة تعرف عدد كبيرا من المشاكل والتي لم يوجد لها حل إلا بإيجاد التوازن الذي شكل الخلل لفترة طويلة في الناحية.

3 ـ المجال البشري:

هو مجموع الأفراد الذين نختار عينة البحث من بينهم، وبما أن دراستنا قد أجريت بالتجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي الوحدة الجوارية 07 بمجمعاتها السكنية الخمسة، فإن مجتمع الدراسة سيكون محصورا في سكان هذه التجمعات الحضرية، ولكون عنوان دراستنا هو لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة هذه فإن مجتمع البحث سيتوسع إلى إلى الجهات الوصية التي لها علاقة بنشاط هذه اللجان حتى وإن كانت لا تقطن في هذه التجمعات الحضرية الجديدة، وهو ما يصدق على المنتخبين المحليين وكذا رئيس مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة للولاية، أما ما يتعلق برؤساء هاته اللجان فهم يسكنون بهذه التجمعات الحضرية الجديدة بالضرورة، ومن ثم فمجتمع بحثنا هذا يضم العدد الإجمالي لأرباب الأسر للقاطنين بهذه التجمعات الحضرية الجديدة وهو ما يقابل العدد الإجمالي للسكنات الإجتماعية وكذا التساهمية بالوحدة الجوارية 07 وعددها 2928 مسكن بما فيهم رؤساء لجان الأحياء الستة (06) ويضاف إليهم ممثلي الجهات الوصية الستة (06) الذين يقطنون خارج هذه التجمعات الحضرية.

II - قسنطينة: مراحل وتصورات - (المجال العام للدراسة):

إن الحديث عن مدينة قسنطينة له أكثر من دلالة، ذلك أن هذه المدينة لعبة أكثر من دور في مسيرتها التاريخية، فقد مرت فوق ترابها أمم وشعوب مختلفة، مضوا جميعا وبقيت هي صامدة، فهذه المدينة كانت منذ ما قبل التاريخ ملتقى لتقاطع الحضارات ولتواجد الإنسان، وكان لها دورها العسكري المعروف كقلعة من خلال موقعا الممتاز فوق الصخرة، ودورها الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وعبر الحقب والعصور المتلاحقة.

كما كان لموقعها هذا المميز أيضا الكثير من الصعوبات في إحتواء العدد الكبير من السكان خاصة في الآونة الأخيرة، حيث أصبح لا يستوعب العدد الكبير للسكان في ظل النمو السكاني المتزايد بإستمرار، وحتى بعد خروجها من الصخرة بقي المشكل مطروح وبحدة، خاصة بعد الاختناق الكبير الذي تعاني منه المدينة وفي جميع المجالات من السكن إلى النقل إلى التعليم إلى الصحة...الخ، ثم هناك هذا التوسع العشوائي الذي يمتد ليشمل الفراغات المحاذية له.

خريطة مدينة قسنطينة وحدودها الإدارية

مرايا ونوافذ ولاية قسنطينة

1 ـ التوسع العمراني لمدينة قسنطينة:

إن هدفنا في هذه النقطة هو إعطاء لمحة عن المناطق التي شملها التوسع الحضري للمدينة الأم قسنطينة، كون الصعاب التي واجهتها المدينة الأم هو السبب في التفكير في إيجاد التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي التي نحن بصدد دراستها.

أ ـ قبل دخول المستعمر الفرنسي:

خضعت المدينة لعدة أطوار جيولوجية قبل أن تأخذ شكلها الحالي، ويدل وجود الصلاصل الرملية والأحجار الكلسية على أن البحر كان يغطي شمال البلاد منذ 150 مليون سنة مضت[1] على أن المتتبع لتاريخ قسنطينة الطويل الممتد في التاريخ السحيق، يذكر بأن الإنسان كان يعيش بساحتها عندما إنفلق الصخر شطرين ليفتح مجالا لمجرى الوادي، وكذلك عندما جفت بحيرة المنصورة[2]، على أن موضع المدينة قد أختير بالضبط فوق الصخرة بهدف دفاعي بالدرجة الأولى، وقد أكسب وادي الرمال السحيق مناعة طبيعية لهذه الصخرة، حيث يبلغ طوله 2800م بداية من سيدي راشد، وهي النقطة التي يبدأ عندها هذا الأخدود، ثم ينتهي في الناحية الشمالية الشرقية عند سيدي مسيد و هو يحيط بالصخرة من كل جوانبها عدا الشريط الذي يصل الصخرة بهضبة الكودياء والذي يبلغ عرضه 300م، أما الشكل العام لهذه الصخرة فإنه يتفق مع الإنحناءات التي رسمها هذا الأخدود، وبالتالي يصبح شكلها مثلث قاعدته في الشمال ورأسه في الجنوب[3]، ويذهب أرنيست ميرسي إلى القول" بأن تاريخ نشأة سيرتا يرجع إلى العهد الذي غادر فيه الإنسان سكنى الكهوف، والمغارات، وصار يألف حياة الإجتماع والإنتظام "، وكانت عاصمة للملوك النوميديين حتى القرن 3 قبل الميلاد أين شهدت تطورا عمرانيا معتبرا، ثم إنتقلت إلى أيدي الرومانيين أين شهدت جانبا كبيرا من التحضر، ولكنها مع ذلك دمرت إبان الحروب التي عرفتها الإمبراطورية الرومانية، أين أصبحت تعاني من تدهور عمراني كبير، ليعاد تجديدها على يد الملك قسطنطين الأكبر الذي أعاد لها نشاطها فسميت بقسنطينة نسبة له.

ومع الفتح الإسلامي وفي سنة 670 أرسل الخليفة معاوية، عقبة بن نافع لفتح إفريقيا، فتوسع في الفتح خصوصا بعد حضور أبى المهاجر دينار إلى إفريقيا، فإتجه نحو الغرب محاربا

1 ـ مديرية الثقافة، قسنطينة مرايا ونوافذ، ط 2 ، شركة الأشغال للطباعة، 2002، ص 13.
2 ـ مديرية الإعلام والثقافة ولاية قسنطينة، قسنطينة، المطبعة الكبيرة النصر، قسنطينة، ص4.
3 ـ الصادق مزهود، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الرواشد، ميلة، 1995، ص18.

بعض الولاة ورؤساء القبائل في نواحي قسنطينة وإنتصرعليهم سنة 678 وإتخذ ميلة مركزا لعملياته الحربية [1].

وفي العهد العثماني(التركي) الذي يتفق مع بداية 1500، عرفت المدينة تحولا كبيرا بعد أن أصبحت بايلك للشرق، وقد كانت المدينة في بدايته محاطة بسور له أربعة أبواب، وبعد ذلك عرفت توسعا داخل أسوارها، لتستمر على هذا المنوال في عهد الفرنسيين.

ب ـ فترة الإستعمار الفرنسي:

ومع دخول الإستعمار الفرنسي إلى قسنطينة حولها إلى مقاطعة، وبعدها عاصمة لمقاطعة قسنطينة، أين قسمت المدينة من خلال شق طريق جديدة وبناء ثكنة عسكرية وحي إداري وذلك بعد إزالة العديد من المساكن، بالإضافة إلى تقسيمها إلى ثلاث أحياء غير متجانسة في كل شيء " حي للفرنسيين وحي لليهود وحي للمسلمين"[2]، ثم توسعت في فترة ثانية إلى خارج الصخرة، وذلك في إتجاهين نحو الجنوب الغربي بإنشاء حي سان جان وتسوية الكدية، ثم إنشاء حي المنظر الجميل، ونحو الجهة الغربية بإنشاء حي الأميرعبد القادر وهضبة المنصورة وسيدي مبروك وباب القنطرة، لتشهد فترة الحرب التحريرية إنشاء العديد من الأحياء القصديرية من قبل السكان النازحين من هول الحرب. وأمام هذه الظاهرة ظهر ما يعرف بمخطط قسنطينة سنة 1959.

ج ـ فترة الإستقلال:

مرة المدينة بعدة مراحل من التوسع العمراني نجملها فيما يلي:

ـ مرحلة ما بين(1962 ـ 1971):

حيث توسعت المدينة بشكل تجلى خاصة في الجهة الشرقية، بالإضافة إلى إستمرار توسع بعض الأحياء الفوضوية التي نشأة في المرحلة السابقة، مثل حي الأمير عبد القادر، برج الرمال، بن تليس، حي رومانيا، سركينة، المنصورة، وفي الجهة الغربية نجد حي المنشار، وبوذراع صالح، وكذلك توسع حي المنظر الجميل الأعلى، وجزء من حي قدماء المجاهدين، وحي الموظفين.

وتوالت فترات التوسع بعد ذلك في إتجاهين، الشرقي مثل حي الدقسي وساقية سيدي يوسف والزيادية، والغربي مثل حي 20 أوت و5 جويلية، وبعدها في الجهة الجنوبية الشرقية بحي سيساوي، وكذا بالجهة الغربية بودراع صالح وبوالصوف بالإضافة إلى الجهة الجنوبية حي

1 ـ مديرية الإعلام والثقافة لولاية قسنطينة، قسنطينة، مرجع سابق، ص 7.
2 ـ الصادق مزهود، مرجع سابق، ص 31.

الإخوة فراد، وإستمر التوسع بعدها في حي بوالصوف والزاوش من جهة وجبل الوحش علي منجلي وماسينيسا وزواغي...الخ.

ـ مرحلة ما بين (1971- 1982):

أين تم التوسع في إتجاهين: الشرقي مثل حي الدقسي، وساقية سيدي يوسف، والزيادية، والغربي مثل حي 20 أوت، وحي 5 جويلية وحي حسان بوجنانة وذلك في شكل تجمعات سكنية، بالإضافة إلى إنجاز عدة تجهيزات مثل جامعة منتوري، على ذراع بوفريكة والمركب الأولمبي بالجنوب وكذا المناطق الصناعية على ضفاف واد الرمال، وواد بومرزوق.

ـ مرحلة ما بين (1982- 2001):

في هذه الفترة إستمر التوسع بتوطين البناء الجاهز الفردي بحي القماص، وسيساوي بالجهة الجنوبية الشرقية، وبين بوذراع صالح والمنطقة السكنية الحضرية الجديدة بوالصوف في الغرب وفي الجهة الجنوبية حي الإخوة فراد، ورغم ذلك فإن البناءات الفوضوية قد إستمر نموها في حي بن الشرقي، وبوذراع صالح.

أما في العشرية الأخيرة فقد تركز التوسع في مظهرين هما[1]:

ـ التوسع في جهة المنطقة الحضرية السكنية الجديدة بوالصوف، وإنشاء حي الزاوش، والتوسع في حي القماص، وبناء المنطقة السكنية الجديدة جبل الوحش، وكذا حي بومرزوق وسيساوي، بالإضافة إلى المنطقة السكنية الجديدة زواغي، وبعدها إنشاء المدن الجديدة في كل من هضبة عين الباي(المدينة الجديدة علي منجلي) وماسينيسا في منطقة الخروب.

1 ـ الصادق مزهود، مرجع سابق، ص 30.

2 ـ التصور النظري لنمو وتوسع مدينة قسنطينة:

إن هدفنا هنا هو إعطاء بعد نظري للإتجاه الذي سار في إطاره التوسع العمراني لمدينة قسنطينة وذلك في إطار النظريات الحضرية المتداولة، وفي إعتقادنا ومن خلال تتبع مراحل التوسع العمراني من جهة وما يطابقه بحسب خريطة هذا التوسع المجالي في مدينة قسنطينة يظهر لنا أن المدينة مرت بما يلي:

أ ـ في الفترة الأولى:

وأبان الحكم العثماني والفترة الأولى من حكم المستعمر الفرنسي، أين تركزت المدينة فوق الصخرة وداخل أسوارها، نجد أن هذه المرحلة تنطبق عليها النظرية الإنتشارية حيث تركزت المدينة حول المركز والذي هو دار الباي وقصره ومركز حكمه وحاشيته وأعوانه ثم بقية السكان، وهي كذلك أبان حكم الإستعمار الفرنسي في مرحلته الأولى، إذ تركزت المدينة بعد إزالة العديد من المساكن وشق طريق جديدة، حول الحي الإداري والثكنة العسكرية.

ب ـ في الفترة الثانية:

أي من الحكم الفرنسي ومع إكتظاظ المدينة وتوسعها خارج أسوارها وذلك بإنشاء حي سان جان وكذا حي الأمير عبد القادر وسيدي مبروك والقنطرة، حيث نلحظ وأن النظرية المفسرة لهذا التوسع هي النظرية القطاعية، وذلك بحسب الحاجة إلى هذه الأحياء الجديدة، ويظهر تفسير هومر هويت كتفسير لذلك وظهر التوسع في شكل قطاعات مختلفة الأشكال ومتفاوتة المساحة، وقد عزاه هومر هويت إلى الإختلاف الإقتصادي والمتمثل في إختلاف المستوى المعيشي.

ج ـ في الفترة الثالثة:

فإنه يظهر وأن النظرية الأكثر تفسيرا لهذا النمو هي نظرية النويات المتعددة، بحيث تختص كل منطقة بنواة تتوفر على مختلف التجهيزات الضرورية واللازمة، والتي تقوم على مبدأ التوافق بين زيادة الحجم بالنسبة للسكان ومتطلباتهم في مجال الخدمات والمرافق.

ومع أننا قلنا بأن نظرية النويات المتعددة هي التي تنسجم مع التوسع العمراني الذي تشهده مدينة قسنطينة، إلا أن ذلك لم يمنع المخطط الجزائري وهو ينظر لهذا التوسع ويحاول إيجاد الحلول والبدائل من خلال تخطيط المناطق والأنشطة أن يستلهم من النظريات الحديثة، وخاصة منها ما يتعلق بإستخدامات أرض متعددة ومتباينة في داخل النواة الواحدة، من حيث التركيز والإستخدامات السكنية والتجارية والصناعية والخدماتية والترفيهية...الخ، وإلى التفاعل القائم بين

هذه الإستخدامات في شكله الإرتدادي التأثير، بالإضافة إلى إعتبار أن المدينة تشكل نظام يحوي أنظمة فرعية متجانسة ومترابطة مع بعضها البعض في علاقات ديناميكية، هذا الترابط وهذا الإنسجام يراعى فيه لكي يستمر أن يضع في الإعتبار أثر النمو السكاني وحركيته في الإطار المجالي للمدينة، وكذا من والى المدينة، ومن جهة أخرى ينبغي أن نضع في الإعتبار التحولات الإقتصادية التي تمر بها البلاد والمدينة على وجه الخصوص، لمل لهذه الأنشطة من أثر واضح في تفسير ظاهرة نمو المراكز الحضرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ينبغي مراعاة الجوانب المرتبطة بالتغير الإجتماعي بإعتبار أن المركز الحضري هو محل للتفاعلات والنشاطات الإجتماعية والثقافية وهو أيضا نواة لمفاهيم متجددة ومتغيرة.

وفي الأخير وفي ضوء كل هذا ينبغي أن نفسر التوسع الحضري في المدينة، ومدينة قسنطينة على وجه الخصوص في ظل نظرة تكاملية مع مراعاة لكل الجوانب المؤثرة في العملية التوسعية العمرانية.

III - على منجلي: الواقع والأمل -(المجال الخاص للدراسة)- :

1 – الموقع والحدود:

أ – الموقع:

تقع هذه التجمعات الحضرية الجديدة على سطح عين الباي هذا الأخير يقع إلى جنوب قسنطينة بحوالي 13 كلم بالنسبة إلى وسط المدينة وهو موقع شاغر وواسع سهل ومتموج وبه خدود ومتمو ضع على سطح بلديتي الخروب وعين السمارة ومتميز بكونه ضعيف المردودية الزراعية وبدرجات متفاوتة ولكنها على العموم ضعيفة[1] وتتربع هذه التجمعات الحضرية على مساحة 1500 هكتار حيث أنه من المتوقع أن تستوعب 50000 مسكن وبطاقة استيعاب لـ 300000 نسمة موزعة على 5 أحياء رئيسية مقسمة هي الأخرى إلى وحدات جوار، هذا الموقع الشاغر والضعيف المر دودية الزراعية لم يلعب دور كبير أبدا في تاريخ الناحية على الرغم من أننا نعلم بأنه شغل ومنذ الفترة الرومانية على الأقل ولكن أهميته لم تكن كبيرة على الإطلاق.

ب – حدودها:

إنه وبالرجوع إلى المصادر المختلفة بلها دف 84 مهندس معماري قسنطينة و مكتب الدراسات والإنجاز العمراني 94 و مديرية البناء والتعمير 2006 نجد أن المساحة لم تتغير وبقية على حالها، إلا أنه وبالرجوع إلى هذه المصادر وغيرها عند ذكرها لحدود هده التجمعات الحضرية الجديدة نجد أن الحدود تتباين، فمن جهة نجذ أن بلها دف يرسم حدودها كالتالي: من الشمال بلاد الزبير ومن الجنوب بلاد السمول وتقمارت ومن الغرب جبال السكوم ومحصصة كاف لانمار ومن الشمال الغربي مناجم جبال قوندرو ومن الشمال الشرقي منطقة الحماية لمطار محمد بوضياف ولم يتكلم عن حدودها من جهة الشرق ونضنه ربطها بالطريق الوطني رقم 79، نجدها عند الأستاذة سلمى مصيبح 2006 مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة تمتد شمالا إلى حدود الطريق السريع شرق غرب ومن الشمال الشرقي حدود مطار محمد بوضياف، كما يحدها من الغرب سفوح هضبة عين الباي ـ سفح العيفور ـ ويحدها جنوبا قطار العيش، ونجدها من جهة أخرى في وثائق الولاية والبلدية والخاصة بالجمعيات تمتد لتشمل قطار العيش وصالح الدراجي جنوبا[2].

1- Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p16.

2 ـ قائمة الجمعيات ، مصلحة الجمعيات، مديرية التنظيم والشؤون العامة، ولاية قسنطينة، ديسمبر 2007.

الموقع والحدود

الخريطة العامة للمدينة الجديدة علي منجلي توضع مع الموقع.

مرايا ونوافذ

2 ـ هدف الإنشاء ومراحله: [1]

أ ـ الهدف من الإنشاء:

يمكن القول إن الوظيفة الأساسية للتجمعات الحضرية الجديدة لم تكن محددة في البداية من قبل السلطات المحلية، ولم تفوض لمكاتب الدراسات المختصة في الميدان هذه النقطة المهمة والتي تتطلب دراسات محددة والتي يمكن أن تكون على المستوى الجهوي لتحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي والذي أمكن معرفته من خلال توجه مخطط التعمير التوجيهي وكذا من خلال توصيات لجنة المتابعة ومن ثم فالمدينة الجديدة وجهت إلى تنظيم توسع التجمعات المشكلة فمثلما لاحظنا ومنذ البداية فقسنطينة تعرف عدد كبيرا من المشاكل والتي لم يوجد لها حل إلا من خلال خلق مدينة تابعة كبيرة لأجل إيجاد مناصب شغل وتجهيزات للبنى التحتية بعد إيجاد التوازن الذي شكل الخلل لفترة طويلة في الناحية، بالإضافة إلى الصعاب المرتبطة بإيجاد أراضي مهيأة والحل إذن مدينة جديدة في جنوب قسنطينة تفرض نفسها، ولأجل هذا الحل طرحت أربع فرضيات.

تصور PUD: المخطط العمرانى الرئيسى لسنة 1982) [2]

فيما يتعلق بالـ CNERU الطريق الذي يسلكه تعمير قسنطينة الكبرى هو سهل وبسيط كثيرا وهو يطرح أربع فرضيات.

الفرضية الأولى:

بحيث يتعلق الأمر في المرحلة الأولى الاتجاه إلى شغل التجمعات السكنية بالمجموعات حتى النهاية والتي هي قريبة، وعندما نصل إلى هذا الحد، يوجد التجمع الحضري عين الباي المعد لإستقبال بحسب CNERU دائما 76000 ساكن وحتى سنة 2000 مع إمكانية شغله حتى 220000 ساكن في حده الأقصى وحتى حدود سنة2006.

وهذا يعني أن هذا التحليل له جانبين من الضعف: نسبة النمو المرتفعة مما يعني إن المدينة ستنتهي بعد 10 سنوات وتقع تحت الخطر الكبير في مجال التخلف في التجهيز...الخ، ولان مشكل الشغل يطرح كذلك من جديد في سنة 2006، ولكن النقطة المهمة في تصور PUD هي شبكة

1– URBACO plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p 15.

2 ـ تصريح أدلى لنا به رئيس مصلحة بـ URBACO في 10/ 03/ 2008.

النقل، وCNERU يطرح إمكانية إعادة التهيئة للعديد من طرق السير بالإضافة إلى خلق محولات للدوران ومفترقات للطرق لأجل تسهيل الحركة في مجال مدينة قسنطينة، ومن جهة أخرى تشغيل النقل الجماعي في إتجاهي الخروب وعين الباي.

الفرضية الثانية:

لأجل تركيز الاستثمارات يلزم خلق مدينة واحدة ذات أهمية كبيرة على سطح عين الباي، احتمال شغلها على مدينة الخروب ترك جانبا، فسطح عين الباي يطرح إحتياطات عقارية مهمة، و البنية التحتية موجودة وتتطلب تنميتها وربطها بالمدينة الأم قسنطينة وتمتينها بنظام للنقل الجماعي يسمح بتكامل التجمعات الحضرية الجديدة مع التجمعات الأخرى.

وفيما يتعلق بوظائفها يلزم ربطها تكامليا مع قسنطينة على المستوى الأعلى، فإنشاء المدينة الجديدة يتم مع الوقت وحدد من قبل **CNERU** بـ 20 سنة، وهذا ما يسمح بإنجاز عمليات إعادة البناء على التجمعات الموجودة، هذه الفرضية تحيد المشاكل لبعض الوقت وتفتح فرص ومجالات أوسع.

الفرضية الثالثة:

دائما في إطار تركيز الاستثمارات، هذه الفرضية تدرس إمكانية شغلها على سطح الخروب القديم، حيث توجد أراضي زراعية ضعيفة المردود وتشغل مساحة 3000 هكتار، هذه المساحات الأرضية تسمح بتصور تكاملي لوحدة جديدة في هذه النواة القديمة قادرة على إستقبال حوالي 200 ألف ساكن، هذا الحل يطرح بعض الصعاب المالية وكذا مشكل توسعة شبكة النقل التي تربط قسنطينة بالخروب والخروب بالمطار من جهة أخرى، المنطقة الصناعية من جهتها سمحت بطرح إمكانية كبيرة للتشغيل وكذا وجود مركز النشاط القديم متمثلا في سوق الحيوانات وكلها تسمح بالتكامل الجيد للوحدة الحضرية الجديدة، هذه الفرضية لها نفس الضعف مثل سابقتها كونها فاعلة حتى أفق 2000 وكذا كونها تحيد المشاكل لمدة طويلة نوعا ما ولكن لها أفضلية من حيث كونها ترتكز على نواة قديمة ثابتة وهذا ما ليس هو الحال بالنسبة للأخرى[1].

الفرضية الرابعة:

لأجل ما يخص وظيفة المجال كانت هذه الفرضية، والتي يفترض أن تكون شاملة لكل ما يحدد ومن خلال وجهة نظرنا تمثل أفضل حل ممكن للمشكل، فنحن نقترح تمديد مجال الدراسة

1 - تصريح أدلى لنا به رئيس مصلحة بـ URBACO في 10/ 03/ 2008.

إلى حدود 2020 وهنا خلق مجمعين حضريين ضروري، واحد على سطح عين الباي والأخر على سطح الخروب وهذا ما يسمح باستقبال 1400 ألف ساكن في حدود 2020، هذا الإنشاء تم فعلا على مستوى الموقعين وبطريقة تسمح بالربط التكاملي لعين الباي بالمجموعة والأمر بعد ذلك تعلق بالعلاقة بين قسنطينة وهذين التجمعين ذوي الأهمية الكبيرة، هذا المجتمع ذي الثلاث تجمعات يلزم أن يسير في شكل نظام واحد متكامل ومترابط بشكل جيد، بالإضافة إلى الطرقات المدروسة يلزم خلق محولات في إطار طبيعي جنوب المدينة الجديدة بالإضافة إلى مد شبكة للسكك الحديدية تكمل شبكة قسنطينة عين السمارة[1]، وهذه الفرضية الرابعة هي التي تم إعتمادها على أرض الواقع.

ب ـ مراحل الإنشاء: [2]

ظهرت فكرة إنشاء التجمعات الحضرية الجديدة هذه في إطار توجيهات المخطط العمراني الرئيسي PUD لسنة 1982الذي يشمل قسنطينة الكبرى، وتقرر البدأ في دراسات التهيئة والتعمير المتعلقة بوضع المدينة الجديدة عين الباي في المجلس الوزاري في جلسته ليوم 22 ماي 1983، وتمت بعد ذلك المصادقة عليه وفق القرار الوزاري رقم 88/ 16 المؤرخ في 18 جانفي 1988[1].

ومن الناحية القانونية التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي جاءت حسب سياسة الجزائر في ميدان تأسيسها للمدن الجديدة في إطار الاستراتيجية العامة للمخطط الوطني للتهيئة العمرانية الذي أنجز بموجب القانون رقم 87/ 03 المؤرخ في 27 جانفي1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية.

ولكن ومن خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي أنجز وفقا للقانون رقم 20/90 المؤرخ في 01 ديسمبر1990المتعلق بتحديد أدوات التهيئة والتعمير بهدف تخفيف الضغط عن المدينة الأم وتحويل فائضها السكاني إليها حيث أكد على إنشاء التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي، ولكن مع الشروع في إنشاء هذه التجمعات ظهرت مشاكل تنظيمية بسبب غياب الإطار القانوني لإنشاء هذه التجمعات وهذا قبل ظهور القانون رقم 08/02 المؤرخ في 08ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.

1 ـ تصريح أدلى لنا به رئيس مصلحة بـ URBACO في 10/ 03/ 2008.

2– Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p 15.

وبصدور القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20فيفري 2006المتضمن القانون التوجيهي للمدينة والذي يهدف من خلاله إلى توجيه وتنسيق التدخلات لا سيما تلك المتعلقة بالميادين التالية:

*تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الإجتماعي.

*القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية.

*التحكم في مخططات النقل والحركية، وحركة المرور داخل وحول محاور المدينة.

*تدعيم الطرق والشبكات المختلفة.

*ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والثقافة والرياضة والترفيه.

*الحفاظ على البيئة، والوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان.

*مكافحة الآفات الاجتماعية والإقصاء والفقر والانحرافات والبطالة.

*ترقية الشراكة والتعاون بين المدن.

*إندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية [1].

1- المادة06، من القانون التوجيهي للمدينة، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، ص8.

3 ـ بنية التجمعات الحضرية الجديدة وتنظيمها الخاص:

أ ـ بنية التجمعات الحضرية الجديدة ـ علي منجلي ـ: [1]

البنية المقترحة للتجمعات الحضرية الجديدة هي بشكل تجميع كثيف يسمح بإختزال زمن الإنتقال، هذه البنية هي محصلة لشبكة من الطرقات المؤثرة بطريقة فاعلة في والنشاطات تضاريس الموقع، فالشكل الدائري للطرق الرئيسية يسمح بالسير المريح في مناطق السكن وحتى في مناطق التجهيزات، وإعداد هذا المجموع تم بطريقة تسمح بخلق التوازن في علاقات العمل والسكن وجعل العلاقات الوظيفية لمجموع التجهيزات و البنى التحتية أكثر فاعلية.

فالتجمعات الحضرية الجديدة عين الباي تموضعت على أراضي المنطقة 1 و2 و3 و التي تعتبر أفضل المناطق الحضرية، فالمناطق ZONAGEهي التوجيه المقترح لمختلف الأنشطة الحضرية، وترتكز المناطق أساسا على ربط مختلف الوظائف الإقتصادية، وهذه الأخيرة أدت إلى تجميع مناطق السكن والتجهيزات والتجارة، فالتجهيزات والتجارة تتكامل في مناطق السكن وتقوي التبادل الاجتماعي والاقتصادي، ومع ذلك فان التفريق جسد واحترم عندما تعلق الأمر بالوحدة الصناعية، فمنطقة النشاطات تموضعت في المدخل الشمالي الشرقي للمدينة، وبأخدنا في الإعتبار كل هذه التوجيهات، بنية المدينة النامية تدور حول شبكة للطرق منظمة والتي تشمل أيضا تنظيم الإدارة وكذا السير في هذه المناطق المختلفة وفي مراكز النشاطات المهمة والمختلفة وإستخدامات الأرض التي على الأقل كثيفة والتي تموضعت في مختلف البنى ولكن دائما بالقرب من الصنف المقبول للطرق والذي هو مكسب لشروط الإنتقال الضرورية، وهذه البنية يمكن أن تسمح للكل بترويح المراكز المختلفة الأهمية بالنمو عند إنجاز هذه المدينة وعلى مستوى المرحلة الأولى العدد المتشابك للمرافق وللتجارة المعد والذي ليس له نهاية وبقية المراكز التجارية ولكن تمكن من إقامة في هذه المراكز ذات الأهمية المتعددة في مختلف البنى هذا النظام يسمح بتحديد نوعية وخصائص الهوية والتي هي واضحة غالبا في التطور التاريخي للعديد من المدن وما يجدر التأكيد عليه هو:

*الشكل التجميعي الكثيف الذي يسمح بخفض زمن الانتقال.

*نظام للطرق مطابق للبناء.

*طرق منظمة بدقة تسمح وتمكن من الوصول إلى مختلف المناطق في المدينة.

1- Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p70.

*مركز رئيسي ظاهر وممتد.

*مركز رئيسي بتركيز كبير للتجهيزات الحضرية بحجم المدينة.

*مركز حضري محدد الوظائف.

*مركز ثانوي في خدمة المركز الرئيسي ويسمح بعلاقات وظيفية خاصة ومباشرة ودلك لوجود شبكة من الطرق المدروسة بدقة.

*مركز ثانوي يجمع التجهيزات في كل حي وتجمعاته.

*إعداد مجموعة من الحدائق العامة على مستوى وحدات الجوار وكذا مراكز الأحياء

*إعداد مساحات عامة وكذا مساحات للعب والترفيه تساهم في خلق مناخ محلي.

*حزام أخضر رئيسي يعبر ويفصل بين جزئي المدينة.

*منطقة نشاطات حددت في مدخل المدينة في المنطقة الأقل أهمية والسهلة لوجود شبكة الطرق التي تعبرها.

فالإعداد للكثافة والمساحة لمجموع المدينة كان بهدف تأكيد فكرة الصورة الواضحة، فمركز المدينة له خاصية الكثافة العالية لعدد المساكن وكذا تركيز التجهيزات في المساحات المحيطة، ففي مركز المدينة كثافة المساكن يمكن أن تتجاوز 100 مسكن في الهكتار وكلما ابتعدنا عن مركز المدينة انخفضت تدريجيا حتى تصل إلى كثافة ضعيفة بـ 20 مسكن في الهكتار وهذا ما يسمح بإنجاز المناطق السكنية المفضلة في المدينة وهو كذلك ما يسمح بإعطاء صورة مرضية لمجموع المدينة.

ففي مشروع تهيئة المدينة الجديدة مبدأ تجميع المرافق هو المتبنى والهدف تجميعها في ما يشكل عقد في المكونات الحضرية[1].

1- Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p70.

ب ـ التنظيم الخاص[1]:

التجمعات الحضرية الجديدة عين الباي تنتظم حول مركز رئيسي خطي والذي يمارس سلطة قوية لجمع التجهيزات في مساحاته وعادة في إطار جهوي (مركز أعمال، مركز تجاري، جامعة، نزل 300 سرير) فالمركز هو مكان مفضل للحياة الحضرية فهو قلب المدينة والمكان الأكثر كثافة وهو الذي يضم وفي مكان محدود مجموع الأنشطة الخدماتية، التجارية، الإجتماعية، الإدارية، الإقتصادية والترفيهية وهو أيضا النقطة التي تتمفصل فيها طرق الإتصال وأنظمة النقل ومن ثم فهو الجزء أو المنطقة التي تضم أكبر التجمعات.

وفي محيط المركز الرئيسي تنشا مختلف المراكز الثانوية في إطار الحي أو تجمعات الأحياء، هذا البناء للمركز متعدد الخصائص يسمح بإعداد جيد للتجهيزات ويقوي التأثير المتكامل فيما بينها، فهذا الشكل من المراكز المتعددة تكامليا بفضل شبكة الطرق التي سمحت بالاتصال بين مختلف التجمعات، حيث توجد طرق رئيسية وأخرى ثانوية وممرات... الخ بالإضافة إلى الفصل بين حركة سير السيارات والراجلين بمساحات.

التجهيزات والمرافق الهامة شكلت عقد أساسية في هذا المشروع فالأبنية الرسمية للدولة والبلدية وملحقاتها تتركز طبيعيا في المركز الرئيسي وحتى في الأحياء ومختلف وحدات الجوار بحيث يعد في حكم الضروري أن تجتمع الأبنية الرسمية وتعد في مكان ظاهر لأثره المتعدي للجميع ولهذا كان من الضروري اختيار أمكنة ملائمة للتجمعات الرئيسية والثانوية هذه الأخيرة لا تستعمل فقط كأمكنة لإشغال الأبنية السالفة الذكر ولكن أيضا كمصدر لحياة اجتماعية ثقافية وإقتصادية، هذا التركيز القوي من خلال فضاء تجاري ركز في التقاطع بين الطرق بحيث له قوة تأثير كبيرة، و هذا الأخير شكل الساحة الرئيسية للمدينة فهي المركز بسبب تموضعها من جهة في قلب المدينة ومن جهة أخرى بسبب مجموع وأهمية الأنشطة التجارية المركزة في هذه المنطقة الأكثر أهمية في المدينة:تركيز التجهيزات، الخدمات والتجارة.

في هذه التجمعات الحضرية الجديدة التجهيزات الجماعية نظمت وأنجزت في إطار شبكة ضمت أيضا الخدمات التكميلية في الأحياء وتجمعاتها هذه الشبكة تستجيب لكل إحتياجات السكان، فالأبنية الرسمية الكبيرة لها مظهر مهم على مستوى المدينة وحتى على المستوى الجهوي لهذا

1-Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994, p72.

ركزت في مركز المدينة وعلى مستوى الطريق الرئيسي والذي خص أيضا بتركيز للتجهيزات، والهدف هو إعداد مركز متعدد الوظائف ونشط والذي من خلاله نجد حل يتمثل في ارتكاز متطور ومتخصص لمساحات متكونة من المجموع وتسمح بتوسع مرحلي متعاقب.

مجموع قطاع الأنشطة التي تظهر في المركز والتي هي محل السؤال لأنه يوجد التجهيزات الإدارية (مركز إداري) التجهيزات الثقافية (مسرح، مكتبة، متحف...الخ) التجهيزات التجارية (مركز أعمال، سوق...) بالإضافة للمؤسسات التعليمية المختلفة، ولكي يمكن الانتقال والتحرك بسهولة بين مختلف التجهيزات في مركز المدينة وجعلها ممكنة من خلال شبكة الطرق المدروسة والمنظمة، هده الوضعية سهلت عمل هده المرافق و التجهيزات، على أن التجهيزات الأقل أهمية تموضعت في مختلف المراكز الثانوية باعتبار طبيعتها بالمقارنة مع التي تموضعت في المركز الرئيسي، ومن ثم فتموضع التجهيزات الجماعية وكذا مجموع الأنشطة التجارية تتوجه إلى تحقيق الهدفين الأكثر أهمية وهما:

* تقريب هذه المرافق من السكان لخدمتهم وراحتهم وتفتحهم.
* تنشيط مختلف نقاط الفائدة للمدينة وجعلها فاعلة.

فكل تجهيز حظري له خصائصه الضرورية والمرضية والأكيدة والخاصة مثل: الهدوء والصداقة في محيط السكن والضجيج والنشاط في المحيط التجاري[1].

1-Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994, p72.

أ- وضعية السكن[1]:

سنتطرق في هذه النقطة ولو بإيجاز إلى ملاحظات حول وضعية السكن بالتجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي وذلك من خلال نوعيه الإجتماعي الجماعي والتساهمي.

1ـ السكن الإجتماعي الجماعي:

أ ـ إنه مما تجدر الإشارة إليه هنا هو تسجيل التخلي عن إنجاز السكنات الاجتماعية من نوع F4 وF5 والتي برمجت في المرحلة الأولى لبداية الإنجاز لهذه التجمعات الحضرية الجديدة، والتي أنجز منها 594 مسكن من نوع F4 و80 مسكن من نوع F5 بالوحدة الجوارية ـ 6 ـ والتي كانت أول وحدة إنطلقت بها الأشغال، هذا التخلي يعود في إعتقادنا إلى التكاليف المرتفعة بالمقارنة مع إنجاز السكنات الإجتماعية من نوع F3 والتي سجلت قبولا نوعا ما مقارنة بالأنواع الأخرى، بالإضافة إلى العائد المنخفض من إيجار هذه السكنات والذي لا يدفع في غالب الأحيان من قبل السكان.

ب ـ بروز فكرة التخلي السكنات الإجتماعية من نوع F 1 في الوحدتين الجواريتين1 و9 المنجزتين أخيرا بحيث لم تنجز ولا واحدة منها، وذلك بعد الإنتقادات الكثيرة والحادة في الآونة الأخيرة لهذا النوع من السكنات، بسبب عدم ملاءمتها للعائلة الجزائرية الكثيرة العدد، بحيث بقيت في معظمها شاغرة والبعض منها استولى عليها بعض المواطنين عن طريق الكسر بغير سند قانوني.

ج ـ الملاحظة الثالثة هي التوجه نحو السكنات الإجتماعية من نوع F 3 بحكم الرضا النسبي عنها وكذا بحكم ملاءمتها للعائلة الجزائرية في ظل الظروف الإقتصادية والإجتماعية الراهنة، وذلك أن الفكرة السائدة حاليا عند السكان أن العائلة الجزائرية تلائمها السكنات الإجتماعية من نوع F 4 على أقل تقدير غرفة للأبوين وغرفة للذكور وغرفة للإناث حتى لا يكون هناك حد من الحرية في الحركة والتصرف وهذا ما يقتضيه العرف الجزائري ناهيك عن الشريعة السمحة، ويظهر هذا التوجه من مقارنة عدد السكنات المنجزة من نوع F2وF3 في الوحدات الجوارية التالية UV 7 وUV 8 وذلك بحسب الترتيب الزمني للإنجاز، حيث إنتقلت نسبة السكنات الإجتماعية من نوع F 2 بالنسبة إلىF3 من1289 إلى 1068 ومن 1306إلى 1098 ويستمر هذا

1- إنطلاقا من تقرير خلية المعلوماتية، وحدة علي منجلي، لديوان الترقية والتسيير العقاري، 2007/10/15.

الفارق من 909 إلى921 في الوحدة الجوارية 9 ومن 750إلى 772 في الوحدة الجوارية 1 وإن كانت هذه الأرقام ليست لها دلالة كبيرة إلا أنه يمكن أخذها كمؤشر على هذا التحول في إطاره العام.

د ـ الملاحظة الرابعة والتي يمكن الإشارة إليها هي الإختلاف البين بين تسمية المشروع وعدد السكنات المنجزة في هذا المشروع، بحيث لاحظنا زيادة في عدد المساكن، وهذا راجع في إعتقادنا إلى تحويل عدد من السكنات من نوع F5 إلىF3 بالنظر إلى الإختلاف أو الفارق الكبير بين عدديهما مقارنة بالأنواع الأخرى من السكنات.

هـ ـ الملاحظة الخامسة والتي يمكن ملاحظتها هي الإختلاف البين في عدد السكنات من مجمع سكني إلى أخر، يصل تقريبا إلى حد الضعف في بعض المجمعات كما هو الشأن في مجموع السكنات في المجمع السكني 1 و7 وهي على التوالي 1522 و2826.

و ـ الملاحظة السادسة والتي يمكن تسجيلها هي هذا التحول في التقسيم لعدد المجمعات السكنية، حيث إنطلق في الوحدة الجوارية 6 من خلال برامج سكنية بحصص490 مسكن و329 و392 و 292 مسكن حيث شكلت هذه البرامج أربع مجمعات سكنية وذلك بغض النظر عن عدد السكنات، ليتحول بعدها في وحدات الجوار7 و8 إلى 5 مجمعات سكنية وبغض النظر عن عدد السكنات دائما، ثم ينخفض العدد بعد ذلك إلى 4 مجمعات سكنية في الوحدة الجوارية 9 ثم إلى3 مجمعات سكنية في الوحدة الجوارية 1وكل ذلك بحسب التسلسل الزمني للإنجاز، وفي اعتقادنا يعود ذلك إلى التحول من الإسكان إلى المرافق والتجهيزات بعد الانتقادات الكثيرة التي وجهت، والتي وصفت التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي بالمرقد أو النزل، وذلك بالنظر إلى إنعدام الشغل والمرافق الخدماتية والترفيهية، والتي أدت بدورها إلى مشكلة إرتفاع معدل شغل المسكن وكذا مشكل النقل من وإلى وسط المدينة.

ي ـ الملاحظة السابعة والتي يمكن الإشارة إليها هي أنه يوجد في التجمعات الحضرية الجديدة بحسب وحدات الجوار المنجزة حاليا (1و6و8 و7و9) والموجهة للسكن[1] ما مجموعه 21 مجمع سكني وهو ما يقابله ما مجموعه 21جمعية حي باعتبار أن لكل حي سكني جمعية تمثله، لكن في الواقع هذا العدد غير معبر عنه بحكم أن العدد الفعلي لعدد جمعيات الأحياء في الوقت الحالي هو 29 جمعية حي.

1- إنطلاقا من تقرير خلية المعلوماتية، وحدة علي منجلي، لديوان الترقية والتسيير العقاري، 2007/10/15.

2 ـ السكن التساهمي: [1]

ونتكلم هنا عن السكن المنجز بإشراف ديوان الترقية والتسيير العقاري بالتجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي.

أ ـ الملاحظة الأولى والتي يمكن الإشارة إليها هي انه وبالرغم من الأزمة السكنية الخانقة التي يعاني منها المجتمع الجزائري إلا أننا سجلنا نسبة 37 % من إجمالي عدد المساكن التساهمية والتي يشرف عليها الديوان ومع أنها تامة الإنجاز إلا أنها لم تسكن بعد،ولا نعتقد أن ذلك بسبب عيوب في الإنجاز، على أن السبب قد يعود إلى كونها تقع في منطقة غير مهيأة في الوقت الحالي ، كما يمكن أن يكون السبب عدم توزيعها بعد من قبل الجهات العمومية التابعة لها هذه السكنات العمومية.

ب ـ الملاحظة الثانية هي هذا العدد الضئيل للسكنات التساهمية حيث أن العدد الإجمالي هو1009 مسكن، وهو عدد ضئيل بالمقارنة مع عدد السكنات الإجتماعية، بالرغم من الطلب الكبير لهذا النوع من السكنات من قبل المواطنين وخاصة فئة الشباب[1].

ب ـ التجهيزات الجماعية نوعها ووضعيتها: [2]

ب ـ 1ـ نوعها:

1 ـ التجهيزات التجارية:

هي إذا استطعنا القول التجهيزات القاعدية للتجمع، وهي محيط ضروري وأساسي للسكان الذين يقضون معظم أوقاتهم فيه وتتمثل في الدكان أو المركز التجاري للحي أو المركز التجاري للمدينة، وتتحدد الوظيفة التجارية بحسب حركية السكان فهناك:

ـ التجارة اليومية وخاصة فيما يتعلق بالمواد والمنتجات المتداولة والتي نجدها في مركز الوحدات القاعدية ووحدات الجوار مثل: المواد الغذائية، المخبرة، الجزار... الخ.

ـ التجارة الشهرية: ونقصد بها التي تكون كل شهر مثل الألبسة، الكتب، الدواء، التجهيزات المنزلية الصغيرة، بعض الخدمات مثل الحلاقة، وبعض المهن الحرة مثل الطبيب العام والمحامي والمتموضعة بصفة عامة في المراكز الثانوية وبصفة خاصة في المركز الرئيسي.

1- إنطلاقا من تصريح أدلى به رئيس مصلحة، بديوان الترقية والتسيير العقاري، فرع علي منجلي، 2007/10/15.

2-Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p90.

ـ التجارة السنوية: مثل التجهيزات الخشبية، بعض الألبسة، التجهيزات المنزلية، الخدمات والمهن الحرة مثل الأطباء المختصين ووكالات السفر، وهؤلاء متموضعون في المركز الرئيسي والثانوي وكذا في بعض الممرات الكبرى، وبالإضافة إلى ذلك يمكن الإشارة إلى وجود:

*التجارة الفاخرة والخدمات المترفة والمتموضعة في المركز الرئيسي.

* الفضاء التجاري: وهو مكان يجمع نفس المهن بهدف تركيزها و تسهيل الأمر على المشتري بالإضافة إلى تسهيل المراقبة من قبل الجهات المعنية، وبهذا يجتمع كل صنف مهني في مكان محدد.

أما بقية الأصناف الأخرى وبسبب تقسيماتها المبعثرة في المكان الواسع يمكن أن تزاحم على تموضعها في المركز الرئيسي، وهذا ما يفسر اتجاهها إلى هذا المكان كما في غيره والبحث عنه بصفة خاصة من قبل التجار(تأثير المعروضات، مكان للتبادل، التكلفة، الثمن...) فأهمية هذا التمركز تعطي دفع لتنمية هذه الأحياء التجارية (الأقمشة، مواد الزينة....).

2 ـ تجهيزات التسلية:

يمكن تصنيفها هي الأخرى بحسب عدد المشاركين وكذا نوعية الأنشطة فهناك التسلية الأسبوعية مثل(سينما الحي والملاعب) وهناك التسلية التي تشمل عدد كبير من السكان والتي هم في حاجة إليها لازدهار حقل النشاط في هذه المدينة، مثل قاعة السينما الحضرية، قاعات الحفلات، المسارح، وحتى المتاحف والتي يعطى لها طابع ثقافي، فالتجهيزات التي لها خاصية التسلية مثل السينما، المركزالثقافي، المكتبة نجدها تتموضع في المركز الرئيسي و المراكز الثانوية.

3 ـ التجهيزات المدرسية:

تتصف التجهيزات المدرسية على العموم بخاصية الهدوء ولكن على العكس تماما مما نعتقد فالمدرسة تخلق الضوضاء في ساعات الراحة إذا تنشط حركية الطرق في ساعات خروج التلاميذ، أما في باقي الساعات فيكون المحيط هادىء، ولهذا فان تموضع المجمعات المدرسية (الابتدائية و الثانوية) في مركز الحي لتنشيطه هو خطأ فادح، وهو خطأ أيضا تموضعها في نفس المكان أو بالقرب من مواضع التجارة.

ومن ثم فخاصيتي التموضع بالنسبة للمدارس هي:

*زمن الانتقال بين المسكن والمدرسة.

1-Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p90.

وعلى هذا فمجموع التجهيزات لهذا القطاع ينبغي أن تتموضع في الطرق الخالية وبالقرب من طرق المشاة.

4 ـ التجهيزات الإدارية: [1]

التجهيزات الإدارية تماثل تجهيزات الأعمال في نشاطها المتعاقب وكذا الاحتياج للتمويل بكميات قليلة، فالموقع الإداري يمكن أن يرتبط بالمكان التجاري (البريد و المواصلات، الضرائب، البلدية...) وبصفة عامة التجهيزات الإدارية تبرز ضرورتها القصوى إذ أن الإداريين لهم علاقة كبيرة بالمواطنين بالإضافة إلى علاقاتهم فيما بينهم، وهذا ما يبرر خلق مركز إداري يوفر من جهة أخرى ويسهل للمواطنين الإنتقال من مرفق إلى آخر وهذا الأخير تموضع في وسط المدينة وهو موجه إلى مجموع السكان، أما الوكالات الإدارية الصغيرة للبريد والمواصلات و ديوان الترقية والتسيير العقاري، الفرع البلدي...الخ يمكن أن تتموضع في الطابق الأرضي للعمارات.

5 ـ تجهيزات الأعمال:

تجهيزات الأعمال تلبي الاحتياجات الجوارية التي تنظمها التجهيزات الإدارية ولكن هنا إرادة المجموعات أقوى من إرادة الإداريين وبتركيز كبير.

تجهيزات الأعمال لا ترتبط بالتجهيزات الإدارية فحسب وإنما ترتبط أيضا بالتجهيزات التجارية وتجهيزات التسلية وهذا حال مركز المدينة لهذه التجمعات وتجهيزات هذا الأخير تموضعت في المركز الرئيسي.

6 ـ التجهيزات الجامعية:

الجامعة هي تجهيز هام بحجمه وبعدد الطلاب والأساتذة الذين يؤمونها كل يوم وكذا بمرافقها التكميلية، إختيار موضعها إرتبط بطاقة استيعابها إستجابة للإحتياجات المتزايدة، وتوجد في الحقيقة ثلاث أصناف من الحلول: الجامعة تتموضع في قلب هذه التجمعات الحضرية الجديدة، على حدودها، وأخيرا في الطبيعة.

في حال التجمعات الحضرية الجديدة، الجامعة وبحكم حجمها غير الكبير يمكن إعتبارها معهد، تموقعت في حدود المركز الرئيسي وبالقرب من المستشفى، ويفصل بينهما حضيرة حضرية هامة تلعب دور فاصل أخضر، يعطي حيوية عامة (طبيعة خضراء، مساحات للراحة و التسلية).

1-Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p91.

7 ـ التجهيزات الرياضية والترفيهية[1]:

التجمعات الحضرية الجديدة تستقبل بدون شك عدد هام من الشباب والأطفال، وتضحية خاصة لأجلهم ضرورية، هذه التضحية تترجم في برمجة عدد هام من القاعات و مساحات اللعب و التي تمفصلت في الأماكن التي تشهد كثافة سكانية عالية، هذه التجهيزات تسهم في تضامنها مع العدد الهام من سينما وحضيرة التسلية بالإضافة إلى المركب الرياضي والذي تموضع في مدخل هذه التجمعات الحضرية الجديدة من الإستجابة لحاجيات المدينة ككل.

8 ـ الساحات المركزية و الفرعية:

الساحات العامة (ساحة عامة، ساحة، طرق المشاة) تستجيب لمختلف الإحتياجات و تطبق وفق نظام لكل نشاط، فتهيئة هذه الساحات أخذت في الإعتبار درجة السن (للعب، للتنزه، للراحة...) وهذه الأخيرة يمكن أن تكون عامل تثبيت في الحي، ففي مشروع التجمعات الحضرية الجديدة يتعلق الأمر بتثبيت عدد معتبر من المساحات الحرة من خلال دراسة خاصة للتهيئة و المعالجة مع تجنب تحديد أبعادها، فهذه الأبعاد ترتبط بتصور الوظيفة والإستعمال وكذا تخصص المهام، ففيما يخص مركز المدينة ساحة جماعية أعدت كفضاء مركزي وفي شكل مكان للراحة و التسلية و بالإضافة إلى ذلك ساحات و ساحة مركزية لها نفس الخاصية أعدت على مستوى مراكز الأحياء وأيضا على مستوى وحدات الجوار، وحددت أبعادها بحسب حجم المكان و كذا كثافته بحيث أنه كلما ازداد عدد السكان تضاعفت الحاجة للتعدد.

9 ـ المساحات الخضراء:

المساحات الخضراء حاجة أساسية وضرورية لتهيئة جو المدينة، فالنباتات تنتج الأكسجين و تهوي المكان الحضري، وتخلق بصفة خاصة طبيعة جميلة لأجل السكان بالاضافة إلى مكان للتنزه، الحدائق... الخ.

ولا يخفى فالمساحات العامة الخضراء والمهيأة تتمثل في الأشجار، الحظائر، المساحات المغروسة دور النباتات في تهيئة الجو وخفض درجة الحرارة، فالعناصر الخضراء هي إحدى العوامل الهامة في تهيئة التجمعات الحضرية الجديدة فهناك تنظيم لتوزيع هذه المساحات من المدينة ككل إلى أصغر وحدة قاعدية، ومجموع المساحات الخضراء العامة و الخاصة يمكن اعتباره كنظام يؤكد

1 - Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p92.

الوظيفتين كرئة لهاته التجمعات وكمكان للراحة و الإنتظار، ومن ثم فالعناصر الخضراء المقترحة و المدروسة لها وظيفتين، فمن جهة تلعب دور هام في تطوير و تهيئة الجو المحلي و كذا المساهمة في تقوية نظام الحماية للتجمعات الحضرية الجديدة.

ولأجل أفضل قبول لهذه الحدائق العامة نجدها تموضعت في مختلف المراكز، مركز الحي، مركز وحدة الجوار[1] هذا التحديد يلعب دور علامة توجيهية في المنطقة الموجود فيها هذا بالإضافة إلى تموضعها في مراكز الحركية الكبيرة، وفي مشروع المدينة الجديدة كل وحدة جوار إستفادت من حديقة عامة موجهة للسكان وتستجيب للإحتياجات اليومية أما ما يتعلق بمساحات الراحة و التسلية على مستوى تجمعات الحي أو المدينة و إستجابة للإحتياجات الكبيرة فسيهيئن على مستوى المراكز الثانوية.

د ـ وضعية التجهيزات الجماعية:

بين سنة 1994 سنة إعداد البرمجة الأولى من قبلurbaco والتي هي سنة الإنطلاقة، وسنة 2000 سنة إعداد البرمجة للمرحلة الثانية من الإنجاز ونهاية سنة 2007 ما الذي حدث أو تغير:

1ـ في جانب المرافق التجارية: حاجة الناس للتسوق اليومي وبعد المدينة الجديدة عن وسط المدينة الأم يتطلب إعداد سوق كبير وأسواق محلية لكل وحدة جوار، إلا انه في الواقع الحالي لا يوجد إلا سوق واحد وفي غير مكانه وغير معد ولا مجهز، وهو سوق فوضوي بحيث تم نقله منة مكانه الأول الذي إختاره التجار، بعدما أحتيج لمكانه، وبالرجوع إلى قائمة التجهيزات المبرمجة بحسب URBACO فإننا نلحظ العدد الكبير للأسواق المبرمجة وكأننا في مدينة تجارية ليست سكنية.

2 ـ في جانب المرافق الصحية: لا يوجد في الواقع إلا مستشفى ومركز صحي يشتغل في الوقت الحالي بالرغم العدد المتزايد من السكان، بالإضافة بعد المسافة عن هذه السكنات، هذا وإننا عند إطلاعنا عن التجهيزات الصحية المبرمجة بحسب URBACO دائما فإننا لم نسجل برمجة المستشفى العسكري بالرغم من حجمه وأهميته الكبيرة لهذه التجمعات الحضرية الجديدة، ونلحظ كذلك التحول من المراكز الصحية الصغيرة في المرحلة الأولى من الإنجاز إلى العيادات المتعددة الخدمات وهذا يعود في إعتقادنا إلى مراعاة الإحتياجات الكبيرة والمتعددة للسكان وكذا

1 - Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p93.

للرقي بمستوى الخدمات المقدمة بعد ذلك للسكان.

3- في جانب المرافق الرياضية: أول ملاحظة يمكن الإشارة إليها المساحة الكبيرة التي أعطيت للتجهيزات الرياضية المتنوعة، فهل هذا راجع إلى إحتواء الشباب وتوجيههم أم يعود لسبب أخر؟ بالإضافة إلى أنه لا يوجد تجانس من حيث توزيع التجهيزات الرياضية في إطاره العام حتى أننا لاحظنا برمجت 9 ملاعب جوارية في 8 وحدات جوار فهل هدا راجع لخطأ في البرمجة أم هو خطأ، أم أن الأمر يتعلق بفراغات عقارية تركت للحاجة، أم أنه خطأ مطبعي، وكذا الفارق الملاحظ بين عدد ونوعية التجهيزات الرياضية المبرمجة خلال المرحلة الأولى والثانية من الإنجاز ونحن نعتقد أن ذلك يعود إلى الاحتجاجات الكثيرة من قبل السكان خاصة وان اغلب هذه التجهيزات المبرمجة لم تنجز بعد، إلى جانب تسجيل برمجت مسبح واحد صغير وكذا ساحة تنس واحدة لمجموع التجمعات الحضرية الجديدة فإننا لم نفهم سبب هذه البرمجة الفريدة.

4 ـ في جانب المرافق التعليمية:تجدر الإشارة إلى التأكيد على المرافق التعليمية من مدارس أساسية وإكماليات وذلك لتلافي الضغط الكبير المنتظر، إلا أنه برمجت ثلاث ثانويات ومتقنين، في حين أنه في الواقع لا توجد إلا ثانويتين فقط، وإحدهما معرضة للخطر بسبب التصدعات التي ظهرت بسبب عيوب في الإنجاز مع أنها حديثة الإنجاز.

5 ـ في جانب المرافق الثقافية: الملاحظة الأولى هي هذا الخلط بين المرافق الثقافية من جهة والرياضية من جهة أخرى حيث نجد أن دار الشباب بأنماطها كان ضمن التجهيزات الرياضية في مخطط شغل الأرض لسنة 1994وذكر المركز الثقافي وكذا القاعة المتعددة النشاطات ضمن التجهيزات الثقافية ضمن نفس المخطط دائما، في حين ذكرت دار الشباب والمركز الثقافي ضمن التجهيزات الثقافية في المخطط الثاني 2000.

6- في جانب المرافق الإدارية:ونلحظ هنا التحديد والتأكيد على المرافق الإدارية الضرورية للمواطنين، بسبب المطالب المتعددة وكذا التعداد الكبير للسكان سواء تعلق الأمر بإنعدام الأمن أو بالطوابير الكبيرة أمام البريد والمواصلات والفرع البلدي خاصة في المناسبات الخاصة بالدخول المدرسي وغيره.

7 ـ بالإضافة إلى ما ذكر نلحظ عدم تسجيل الكثير من المرافق الضرورية والمنجزة في محيط التجمعات الحضرية الجديدة وتتمثل هذه الأخيرة في الدرك الوطني، الحرس البلدي، الحماية المدنية، المستشفى العسكري....الخ.

جدول رقم:1 توزيع التجهيزات[1] على وحدات الجوار رقم (1،2،3، 5 ، 6، 7، 8، 13)

التجمعات الحضرية الجديدة ـ علي منجلي ـ

نوع التجهيز	التجهيزات	المساحة (م ^{2})	العدد	المساحة الإجمالية
تعليمية	مدرسة أساسية	6.500	37	240.500
	إكمالية	7.500	15	112.500
	ثانوية	13.600	02	27.200
	متقنة	16.173	02	32.346
	مركز التكوين المهني	15.000	02	30.000
	مدرسة الفنون الجميلة	3.000	01	3.000
صحية	مركز صحي	800	07	5.600
	مركز صحي	1.600	01	1.600
	عيادة متعددة الخدمات	1.500	02	3.000
	عيادة ولادة	3.000	02	6.000
شباب ورياضية	قاعة رياضة متخصصة	2.000	09	18.000
	قاعة رياضة متخصصة	1.000	01	1.000
	قاعة متعددة الرياضات	7.000	01	7.000
	قاعة متعددة الرياضات	4.500	01	4.500
	ملعب (مجال اللعب)	5.000	09	45.000
	دار الشباب (نمط III)	575	06	3.450
	دار الشباب (نمط I)	1.300	02	1.300
	نزل الشباب	1.500	01	1.500
ثقافية وسياحية	قاعة متعددة النشاطات	900	04	3.600
	قاعة متعددة النشاطات	600	02	1.200
	مسرح	3.000	01	3.000
	متحف ، قاعة عرض	14.908	01	14.908
	مكتبة مركزية	2.100	01	2.100
	قاعات عرض سينمائية	1.500	02	3.000
	دار السينما	650	01	650
	دار السينما	900	01	900
	دار السينما	960	02	1.920
	نزل (150 سرير)	5.100	01	5.100
	نزل (300 سرير)	10.200	01	10.200
	مركز ثقافي	10.500	01	10.500

إدارية	بريد ومواصلات (فئة 3)	600	02	1.200
	بريد ومواصلات (فئة 2)	1.200	02	2.400
	بريد ومواصلات	3.000	01	3.000
	مقر بلدية	6.000	01	6.000
	مقر دائرة	6.000	01	6.000
	أمن الدائرة	4.000	01	4.000
	أمن حضري	800	01	800
	أمن حضري	1.000	01	1.000
	محكمة	3.000	01	3.000
	مركز أعمال	10.000	01	10.000
	مركز هاتفي	2.400	01	2.400
الحماية الإجتماعية	حضانة أطفال	1.700	12	20.400
	مركز نفساني بيداغوجي	4.000	01	4.000
	مركز نفساني بيداغوجي	1.600	01	1.600
	مدرسة الصم البكم	5.200	01	5.200
تجارية	سوق مغطى	2.000	04	8.000
	سوق كبير	12.650	01	12.650
	سوق كبير	10.824	01	10.824
	سوق	2.000	04	8.000
	مركز تجاري	5.000	01	5.000
	s.n.n.g.a	3.000	04	12.000
	s.n.n.g.a	2.000	01	2.000
روحية ودينية	مدرسة قرآنية	800	04	3.200
	مسجد (الحي)	3.500	01	3.500
	مسجد (وحدة جوار)	2.127	01	2.127
	مسجد (وحدة جوار)	2.287	03	6.861
	مسجد (وحدة جوار)	1.500	01	1.500
	مسجد (وحدة جوار)	1.300	01	1.300
نقل	محطة الحافلات	4.800	01	4.800

1 - Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p49.

جدول رقم:02 توزيع التجهيزات[1]وحدات الجوار رقم (9، 11)

التجمعات الحضرية الجديدة ـ علي منجلي ـ

نوع التجهيز	التجهيزات	المساحة (م ^{2})	العدد	المساحة الإجتماعية
تعليمية	مدرسة أساسية	7.000	08	56.000
	إكمالية	9.000	02	18.000
	ثانوية	22.000	01	22.000
صحية	عيادة متعددة الخدمات	2.250	01	2.250
رياضية	قاعة رياضية متخصصة	1.000	02	2.000
	قاعة رياضة	2.000	02	4.000
	أرضية للعب	3.218	02	6.436
	قاعة متعددة الرياضات	6.300	01	6.300
	قاعة رياضات متخصصة	1.350	01	1.350
	أرضية لكرة القدم	18.000	01	18.000
	ساحة للتنس	2.864.32	01	2.864.32
	ملعب (نمط a)	27.000	01	27.000
	مسبح	863	01	863
ثقافية	دار الشباب	575	02	1.150
	دار السينما	1.000	01	1.000
	مركز ثقافي	5.500	01	5.500
	نزل	5.100	01	5.100
إدارية	بريد ومواصلات	1.625	01	1.625
	فرع إداري	400	01	400
	أمن حضري	700	01	700
إجتماعية	حضانة أطفال	1.700	03	5.100
تجارية	تجارة + خدمات متخصصة	5.000	01	5.000
روحية ودينية	مسجد + مدرسة قرانية	4.800	01	4.800

1 - Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p49.

4 ـ التسيير وآلياته[1]:

أ ـ التسيير:

بالنسبة للقائمين على التعمير، التجمعات الحضرية الجديدة عين الباي لم تعتبر بصفة خاصة كمجموعة من المساكن و الطرق ولكن كمجموعة من الآدميين، و إنطلاقا من إحتياجاتهم تم تصور وإقتراح بناء هذه المدينة، وعلى ذلك فالتسيير يجب أن ينص بالضرورة عدة جوانب:

*الجوانب الصحية:ويتعلق الأمر بإعطاء السكان إطار حياة صحي و مريح، بضمان الصحة الجسدية و العقلية.

*الجوانب الإجتماعية: وتسمح بتجنب التقسيمات الإجتماعية وضمان أفضل لشروط الحياة ولمختلف مجموعات الجوار و الأنشطة الموجودة.

*الجوانب اللإقتصادية: وتسمح بتنظيم الحياة الجماعية وذلك من خلال إعطاء التجهيزات و الخدمات الجماعية شروط جيدة للقيام بوظائفها.

*جانب الفضاء: من خلال إعطاء مظهر عام أين مجموع التوجيهات الكتابية أو المأخوذة من الوثائق تحترم.

ب ـ آلياته:

وهكذا فتسيير فعال للإجراءات والإنجاز للتجمعات الحضرية الجديدة لا يمكن إلا في إطار عمل مرضي و ينطلق من خلق وكالة خاصة في التسيير لهذه الأخيرة، والتأكيدات الأساسية للتسيير بكفاءة عالية تتلخص في:خلق إطار خاص للتسيير وللتنسيق، ولاتخاذ القرارات بسرعة بالإضافة إلي فهم و تجميع كل الكفاءات الأدبية والمهنية المختلفة للمنافسة على نفس الهدف، ومن جهة أخرى الوكالة تناط بها المهام التالية:

* التخطيط العام: إختبار نظام التخطيط العام لمجموع العمليات وضمان المراقبة للتخطيطات الجزئية.

* الدراسة: إعداد الدراسات الضرورية في إطارها الإجتماعي، الإقتصادي، التقني، الحضري والعمراني، وبإعطائها لمكاتب الدراسات المقبولة وذات المقدرة بالإضافة إلى ضمان المراقبة لمختلف المهام.

---

1 - Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, avril 2000 p13.

* الأشغال: وذلك من خلال ضمان التحكم في الأشغال والأعمال وتسيير قروض الاستثمارات المرتبطة بذلك.

* المالية: وذلك من خلال تحديد الأراضي، كرائها أو شراءها وتحديد مكوناتها قبل ما تعطى للمستثمرين.

* التسيير الحضري: وذلك من خلال ضمان التسيير المؤقت لمهمات التسيير الحضري المرتبطة بمختلف العمليات الحضرية، ويجب التأكيد هنا بأن العمل الجماعي أساسي والأفراد في كل مهنة يجب أن يكونوا قادرين على فهم وتصور المشاكل التي تطرح على الآخرين.

ويناط بالوكالة المكلفة بالتسيير أيضا، التنسيق وتوزيع المهام مع مراعاة ارتباطها بمخطط التنمية، وتكون كذلك مسؤولية عن الدعاية للمدينة، بالإضافة إلى الحصول وجذب الصناعات والتجارة وكذا الأشخاص اللذين سيقطنونها ويعملون بها[1]، وإلى جانب تسيير الإعداد والإنجاز للمشاريع الذي تتكفل به هذه الوكالة نجد بالإضافة إلى ذلك وفي الوقت الحالي:

* الإشراف المباشر لديوان الترقية والتسيير العقاري: لتسيير السكنات التابعة إليه ومنذ الوهلة الأولى لإستلام السكنات وكذا إستلام الإشتراك الأولي وحقوق الإيجار للثلاثة أشهر الأولى من تقديم المفاتيح والانتقال للسكن في هذه التجمعات الحضرية ثم بعد ذلك متابعة المراقبة لتسديد الإيجارات وإستلامها إلى جانب متابعة الصيانة للسكنات وقنوات الصرف الصحي.

* إلى جانب تبعية هذه التجمعات الحضرية الجديدة في تسيير الحياة العامة: إلى بلدية الخروب من خلال الفرع البلدي علي منجلي الذي يشرف عليه مندوب القطاع الحضري بإعتباره ممثل للبلدية على المستوى المحلي، فالفرع البلدي يتكفل إلى جانب ذلك بتسيير الحالة المدنية للمواطنين القاطنين في هذه التجمعات الحضرية إلى جانب إشرافه من خلال مصلحته التقنية على التهيئة الداخلية لهذه التجمعات وكذا صيانة الطرقات والإنجازات بداخلها و كذا المتابعة والإشراف على الأنشطة داخل هذه التجمعات الحضرية.

* وبالإضافة إلى ذلك نجد فروع لكل المديريات الولائية: المعنية بالحياة العامة للمواطنين بهذه التجمعات الحضرية الجديدة بهدف تسهيل الأمور عليهم وكذا تقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمات.

1 - Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p93.

المدينة الجديدة علي منجلي
منظر عام

5 ـ الجمعيات في التجمعات الحضرية الجديدة على منجلي:

سنتطرق في هذه النقطة إلى الجمعيات بصفة عامة والى لجان الأحياء بصفة خاصة في التجمعات الحضرية الجديدة بعلي منجلي، وذلك من خلال التطرق إلى أهداف لجان الأحياء في هذه الأحياء من خلال موقف المشرع الجزائري، ثم نعرج على دلالات التسمية للجان الأحياء هذه والتي أعطيت من قبل مؤسسيها، ثم نصل إلى التسيير وهيأته ومهام كل هيئة على حدا.

ا- هدفها:

حيث أنه وكما كان منتظر بحسب URBACO فإننا ننتظر إلى فعل يدفع إلى خلق جمعيات لمواطنين في ظل الإجراءات الحضرية، فقد يكون هناك ملاك مهددين من قبل ملاك سابقين أو سكان تحركوا ضد منشآت إعتبروها تشكل خطرا إيكولوجيا، إلى جانب كونها يمكن أن تلعب دور كبير في تنميط المجال الحضري[1].

ويرجع تأسيس الجمعيات في التجمعات الحضرية الجديدة إلى سنة 1998 تاريخ بداية الإسكان في هذه التجمعات بالوحدة الجوارية06، أين تخضع كل الجمعيات بما فيها لجان الأحياء إلى القانون 11/90، وهو القانون الذي فتح المجال لإنشاء الجمعيات المختلفة والتي من بينها جمعيات لجان الأحياء، وبالرجوع إلى القانون الأساسي لإنشاء جمعية حي أو مركز ريفي نجده ينص على أن من أهداف لجنة الحي ما يلي:

1ـ العمل على تكثيف التشاور بين الإدارة والمواطنين ، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للحي في إطار تشاوري ملائم مع السلطات المحلية المنتخبة والإدارية.

2 ـ إثارة اهتمام المواطنين حول الأعمال المحلية التي تهدف لتحقيق الصالح العام للحي.

3 ـ تجنيد المواطنين للمساهمة في تسيير الشؤون المحلية والمشاركة في خلق الظروف الملائمة لذلك.

4 ـ المساعدة على إنشاء وتقوية الجمعيات المحلية ذات المنفعة العامة ،والتكفل بها من قبل المواطنين مع العمل على تحقيق أهدافها من خلال المساعدة العمومية.

5ـ المبادرة إلى خلق أي نشاط له علاقة مع أهدافها وخاصة في المجال الثقافي والاجتماعي.

6 ـ العمل للوصول إلى نظام الجمعية ذات المنفعة العامة والسهر على المحافظة عليه مع إحترام

1 - Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p93.

الإتفاقية المنصوص عليها في المادة 30 من القانون المتعلق بالجمعيات.

ويبقى هذا القانون مقيدا لحركة إنشاء الجمعيات خاصة منها لجان الأحياء وذلك فيما يتعلق بالتمويل إذ تبقى التبعية للجهات المحلية الممولة، وهذا على الرغم من أن لجان الأحياء ليس لها تمويل أصلا إذ أن أهدافها هي من صميم وظائف البلدية، وهو أمر لا مفر منه وألا تتعرض الجمعية للحل أو المحاكمة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمزاوجة بين النشاط السياسي والنشاط الجمعوي، وذلك رغم أن دراستنا الميدانية أكدت وجود علاقة وطيدة بين هذين الجانبين، وهو نفس الأمر الذي ذهبت إليه الأستاذة ليندة نصيب قسم علم الإجتماع جامعة باجي مختارعنابة، وإن كانت هذه العلاقة مضمرة إلا أنها طفت إلى السطح في مرحلة تطبيق الدراسة الميدانية والتي تزامنت مع مرحلة التحضير للحملة الإنتخابية.

ب ـ دلالات التسمية:

ونظرا لتشجيع السلطات المركزية والمحلية على تأسيس الجمعيات المختلفة الاجتماعية الثقافية والرياضية فقد ظهرت العديد من الجمعيات المختلفة وفي ظرف قصير نسبيا، فمع أن هذه التجمعات الحضرية جديدة حيث بدا الإسكان بها في سنة 1998 إلا أننا سجلنا اعتماد وحتى نهاية 2007، 51 جمعية حي و21 جمعية مختلفة النشاط بعلي منجلي، فرقم 51جمعية بالمقارنة مع عدد السكان في الوقت الحالي ومع عدد التجمعات السكنية المنجزة إلى حد الآن يعتبر كبيرا حيث لاحظنا جمعية حي لـ 24 مسكن و أخرى جمعية حي لـ 100 مسكن ومن جهة أخرى لاحظنا حي بـ 490 مسكن به 7 جمعيات مختلفة النشاط، 4 منها اجتماعية و2 منها رياضية وواحدة ثقافية.

ومن ملاحظة قائمة لجان الأحياء بالتجمعات الحضرية الجديدة بعلي منجلي تظهر لنا ظاهرة مهمة تجدر الإشارة إليها وهي ظاهرة التسمية ودلالاتها الإجتماعية بعد ذلك فمن خلال قائمة الجمعيات[1] يمكن ملاحظة بعض الدلالات الفكرية لأصحابها من خلال إرتباطهم بشخصيات معينة وبأفكارهم مثل جمعية ابن باديس وملك بن نبي وكذا بعض دلالات الأمل والتفاؤل من خلال جمعية الأمل والازدهار، إلى جانب ارتباط التسمية بأحداث مؤلمة في تاريخ الحي مثل جمعية 95.11.16 بحيث يرمز هذا التاريخ كما أشير لنا فيضان أصاب حي قادري إبراهيم وتسبب في وفاة شيخ فسجل هذا التاريخ للذكرى، كما سجلنا جمعية باسم الرئيس الراحل محمد بوضياف وإن

1ـ قائمة الجمعيات ، مصلحة الجمعيات، مديرية التنظيم والشؤون العامة، ولاية قسنطينة، ديسمبر 2007.

كان تاريخ تأسيسها متأخر عن وفاة الرجل لكنها ترمز إلى إرتباط هؤلاء المؤسسين بالراحل وتقديرهم له فسجلت الجمعية باسم الطيب الوطني، إلى جانب بروز تسميات تحمل في طياتها الدفاع عن البيئة والطبيعة مثل جمعية الزهور، المربع الأخضر وغيرها، وإلى جانب هذا وجدنا من الجمعيات من تحمل في طياتها إستنكارا للعنف وظروف الحياة السائدة في هذه التجمعات الحضرية الجديدة وذلك من خلال سعيها إلى لم الشمل وتحسين علاقات الجوار ومثال ذلك جمعية الوئام وجمعية حماية المدينة الجديدة، أما ما يتعلق بالجمعيات الثقافية والرياضية الـ 21 فأغلبها رياضية شملت كرة القدم والكراتي وبعضها إجتماعية وواحدة للصم البكم وفوج للكشافة الإسلامية وأخرى لرعاية الطفولة والشبيبة، وعلى العموم وإن إتجهت في مجملها إلى الطفولة والشبيبة فإن البعض الآخر شمل المواطن بصفة عامة مثل جمعية التضامن وترقية المواطن، اليد الخضراء والكواكب العلمية والثقافية وان كانت هي الأخرى تستهدف الشباب في مجملها وخاصة جمعية الجوهرة الشبانية.

ج - التسيير:

إلى جانب مبدأ التسيير الجواري الذي أتى به المشرع الجزائري من خلال المادة 02 من القانون التوجيهي للمدينة [1] المؤرخ في 20 فبراير 2006 الذي يتم بموجبه بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي وكذا تقدير الآثار المترتبة عن ذلك وتقييمها، بالإضافة إلى ما أتت به المادة 17 من نفس القانون والتي تنص على إشراك المواطن في البرامج المتعلقة بتسيير إطارهم المعيشي وخاصة أحيائهم طبقا للتشريع الساري المفعول وهو المتعلق بالجمعيات بحيث تسهر الدولة على توفير الشروط والآليات الكفيلة بالإشراك الفعلي للمواطن في البرامج والأنشطة المتعلقة بمدينته، وفوق هذا نجد المشرع الجزائري قد عمد إلى تشجيع الفعاليات المحلية والوطنية إلى الإهتمام بالمدينة من خلال تخصيص يوم من كل سنة للمدينة تقام فيه أنشطة وفعاليات يدور موضوعها حول المدينة إلى جانب تخصيص جائزة سنوية لأحسن وأجمل مدينة في الجزائر وتدعى جائزة الجمهورية للمدينة.

1- الوزارة المنتدبة المكلفة بالمدينة، القانون التوجيهي للمدينة، 2006.

د ـ العلاقات عند لجان الأحياء بعلي منجلي:

من خلال القانون الأساسي لإنشاء جمعية حي أو مركز حضري يتضح شكل العلاقة التي حددها المشرع الجزائري من خلال القانون[1] رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/04 والمتعلق بالجمعيات والذي يلزم الأفراد المؤسسين لأي جمعية إعلام مديرية التنظيم والشؤون العامة للولاية بحكم أن الجمعية ولائية وعن طريق وثيقة تسحب من مقر الولاية وتحتوي على إسم الجمعية وتصنيفها ومقرها الإجتماعي، وقائمة بأسماء المؤسسين وكذا قائمة بأعضاء المكتب المسير، حيث نصت المادة 4 من القانون الأساسي على أنه تتشكل الجمعية من هيأة مداولة وهيأة مديرة.

أـ هيأة المداولة:

وتتكون من الجمعية العامة التي تضم جميع أعضائها، ومدتها سنة، وهي مكلفة بـما يلي:

* النظر في برنامج النشاطات.
*النظر في التسيير المالي.
* النظر في الوضعية المعنوية للجمعية.
* النظر في تبني النظام الداخلي للجمعية ومختلف التعديلات.
* إنتخاب الهيأة المديرة وتجديدها.

كما تجتمع الجمعية العامة في دورة عادية على الأقل مرة في السنة وتجتمع في الدورات الإستثنائية بناء على طلب أغلبية المكتب، ويتم إستدعاء الجمعية من قبل رئيسها ولا تصح مداولاتها إلا بحضور أغلبية أعضائها الإجتماع، فتتخذ القرارات بأغلبية أعضائها الحاضرين الإجتماع.

ب ـ الهيأة المديرة:

هي مكتب الجمعية، أعضائها منتخبين أو معينين من قبل الجمعية العامة ولمدة سنة بالأغلبية البسيطة.

تسير الجمعية من قبل مكتب يتكون من الرئيس، النائب الأول للرئيس، النائب الثاني للرئيس، الأمين العام، الأمين العام المساعد، أمين المال، أمين المال المساعد، المساعدون.

1ـ مشروع القانون الأساسي ، لإنشاء جمعية حي أو مركز ريفي، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية قسنطينة.

ويكلف المكتب المسير بما يلي:

* العمل على تطبيق إجراءات القانون الأساسي والنظام الداخلي وكذا تنفيذ قرارات الجمعية العامة.
* تمثيل الجمعية في علاقاتها مع الغير، ومع السلطات المحلية المنتخبة والإدارية.
* تسيير أملاك الجمعية، وتحديد مهام كل نائب.
* وضع مشروع النظام الداخلي، واقتراح التعديلات على القانون الأساسي والنظام الداخلي.
* تحديد مبلغ مصاريف التسيير المباشر.
* اقتراح على هيأة المداولة كل الإجراءات لتحسين التنظيم ومقر إقامة الجمعية.
* التحقق و إعلان حالات العزل بسبب مخالفة خطيرة لكل عضو من الجمعية.
* قبول الهبات والوصايا الوطنية المصحوبة بالشروط والأعباء بعد مراجعة مدى مطابقتها مع أهداف توكل الجمعية.
* قبول الهبات والوصايا الأجنبية بعد موافقة وزارة الداخلية.
* البث في إنشاء هيئات إستشارية ومساعدة.
* المصادقة على الحصول على العقارات.
* البث في الطعون المتعلقة بالإنخراط وتحديد قيمة الإشتراك السنوي.

على أن يجتمع المكتب على الأقل مرة في الشهر بطلب من الرئيس ويستطيع أن يجتمع أيضا بطلب من النائبين، ويتخذ المكتب القرارات بأغلبية أعضائه وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس.

وفي الأخير فإن الشيء الذي يمكن أن نستنتجه من هذا الفصل هو أن مشاكل المدينة الأم قسنطينة قد نقلت إلى التجمعات الحضرية الجديدة، من نقص المرافق والتجهيزات، إلى إختناق حركة المرور، إلى مشاكل العنف والجريمة، وكل ما قمنا به هو نقل هذه الإختناقات من مكان إلى أخر فحسب.

الهيكل التنظيمي للجان الأحياء

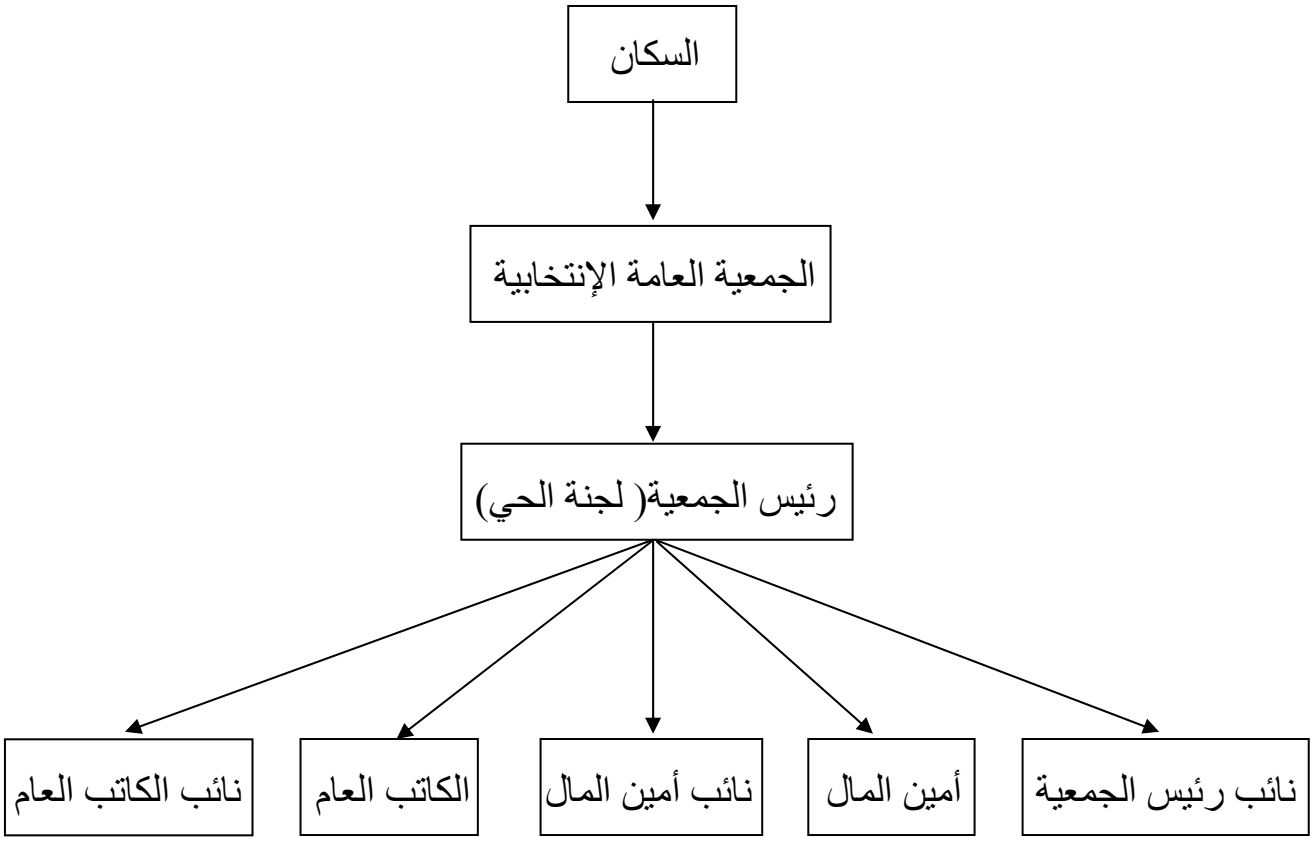

الفصل السادس

البحث الميداني

الفصل السادس: البحث الميداني

تمهيد:

I ـ الوحدة الجوارية 07 علي منجلي.

II ـ الإجراءات المنهجية.

III ـ البيانات عرضها وتحليلها.

خاتمة.

من خلال تناولنا للتراث النظري المتعلق بلجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة، جاء هذا الفصل و الذي نحاول من خلاله تسليط الضوء على لجان الأحياء الموجودة بالوحدة الجوارية 07 علي منجلي ممثلة في: جمعية الازدهار، جمعية الوفاق، جمعية الأمل، جمعية الوئام، جمعية فسحة الأمل، جمعية المستقبل، و هذا من خلال إستكشاف واقع علاقاتها و أنماط تفاعلها فيما بينها و كذا وظائفها و تجلياتها.

و جاء هذا الفصل يظم تعريف بالوحدة الجوارية 07 ثم المنهج، العينة والأدوات و المتمثلة في المقابلة المقننة، الملاحظة، الإستبيان، ثم تفريغ البيانات و عرضها تحليلها و هذا من خلال بيانات تعبر عن العلاقات القائمة بين هاته اللجان و كذا أنماط تفاعلها و تجليات وظائفها.

I ـ الوحدة الجوارية 07 على منجلي:

تقع في وسط المدينة[1]، إلى الجهة الشمالية الشرقية لمحور الطريق الولائي رقم:101، بحيث يحدها هذا الأخير من جهة الشرق، ويفصلها عن وحدتي الجوار رقم:01 و 09 من جهة الشرق، وتحدها من الجهة الغربية وحدات الجوار رقم:05 و06 و08، ومن جهة الجنوب حدود منطقة النشاطات التابعة لها بحيث نجد في مقابلها من الجهة الأخرى حي بلخوان، وتحدها من جهة الشمال وحدة الجوار رقم:13، مساحتها[2] تقدر بـ 78 هكتارأي بنسبة 5.2 بالمئة من المساحة الإجمالية للتجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي، برمجت بها عدة أنماط من السكنات تمثلت فيما يلي[3]:

* السكنات الإجتماعية والتي يشرف على تسييرها ديوان الترقية والتسيير العقاري لعلي منجلي وعددها 2826 وهي من نوع f2 وf3 ومن بينها 422 من نوع f1 لم توزع بعد.
* السكنات الترقوية والتابعة لمؤسسة عدل والمقدر عددها بـ 992 مسكن.
* السكنات المنجزة على القطع الأرضية الخاصة والمقدر عددها بـ 434 والتي هي في طور الإنجاز ولم تسكن بعد، بالإضافة إلى منطقة النشاطات، الحي الإداري ومستشفى بن شريف والقاعة المتعددة الرياضات، على أن إختيارنا للوحدة الجوارية 07 كان بالأساس بالنظر إلى كونها مكتملة الإنجاز ومسكونة بالإضافة إلى إحتوائها على مجمع الحي الإداري ومن ثم قربها من المرافق الإدارية الموجودة به، وهو ما سهل لنا الإتصال بالجميع.

1-URBACO plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p 58
2- Direction De L'urbanisme Et De La Construction, Fiche technique, nouvelle ville, 2006.
3ـ خلية المعلوماتية، ديوان الترقية والتسيير العقاري، وحدة علي منجلي15 - 10- 2007.

خريطة الوحدة الجوارية 07

II – الإجراءات المنهجية:

غالبا ما تتحدد الإجراءات المنهجية لأي عمل علمي وفقا لنوع و طبيعة المشكلة المراد دراستها، و التي تفرض علينا إتباع أساليب دون أخرى و الاستعانة بأدوات علمية تتناسب و الإطار الفكري و المنهجي، لذلك فإن دراسة موضوع لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة، جمعيات علي منجلي الوحدة الجوارية 07 نموذجا تقوم على أساس الدراسة الوصفية التحليلية التي تضع الموضوع في إطار تفاعله مع الظروف الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية، و بالتالي يعد هذا المدخل الوصفي التحليلي مدخلا مناسبا إذ يهتم بالبحث و التحليل في طبيعة العلاقات و كذا أنماط التفاعل بين لجان الأحياء و ذلك بتشخيصها و إقامة الترابطات فيما بينها من خلال تحليل المعطيات الجاهزة و كذا المحصل عليها من الميدان و هذا النوع من الدراسات يتطلب استخدام المنهج الوصفي.

1 – المنهج:

لقد إعتمدنا في دراستنا هذه على منهجين متكاملين، يتمثل الأول في المنهج الوصفي بإعتبار أن الدراسة إستطلاعية إستكشافية وصفية تهدف إلى إستكشاف ووصف طبيعة العلاقات القائمة بين الجمعيات في التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي بالإضافة إلى إستخدامنا للمنهج التاريخي من خلال تتبعنا للمراحل التاريخية لنمو و تطور الجمعيات و النمو السكاني و التوسع العمراني للمدينة، والهدف هو معرفة طبيعة علاقاتها و أنشطتها وأنماط تفاعلها وهذا من خلال رؤسائها وكذا ممثلي الجهات الوصية بالإضافة إلى الملاحظة اليومية لأنشطتها و ذلك من أجل تشخيص طبيعة العلاقات التي تربطهم.

2 – العينة:

إن دراستنا هذه الموسومة بـ: لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة تستند على معرفة علاقات لجان الأحياء في هذه التجمعات السكنية إلى رؤساء هذه اللجان وكذا ممثلي الجهات الوصية إلى جانب ساكني هذه التجمعات الحضرية، ومن جهة أخرى ونظرا لصعوبة القيام بالدراسة الميدانية على كافة مجتمع البحث بالنظر إلى المجال الزمني المحدود وكذا إلى الإمكانات المادية المحدودة للباحث فإننا لجأنا إلى تحديد مجال البحث من خلال إختيار عينة من هذا المجتمع على أساس أن العينة تهدف إلى بناء نماذج مصغرة من المجتمع الكلي بغية الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم على المجتمع المستخرجة منه، وهي تسمح في حالات كثيرة بالحصول على

المعلومات المطلوبة مع إقتصاد ملموس في الموارد البشرية، الإقتصادية وفي الوقت، ودون أن يؤدي ذلك إلى الإبتعاد عن الواقع المراد معرفته [1].

ومن هذه المنطلقات قمنا باستخدام نوعين من العينات:

أـ العينة القصدية(العمدية):

لقد إعتمدنا في دراستنا هذه في جزئها الأول على العينة القصدية(العمدية) حيث تمحورت دراسة هذه الفئة حول حالات محددة عمديا و بطريقة مقصودة تحقق الغرض من الدراسة، حيث أختيرت العناصر القيادية لأنهم الأقدر على تصور و بلورة طبيعة هذه العلاقات التي تربطهم بغيرهم من الجمعيات الأخرى، و ذلك بحكم معايشتهم لواقع هذه الجمعيات و كذا مساهمتهم في خلق و توجيه هذه العلاقات و بالإضافة إلى أقدميتهم و مدى مساهمتهم في تأسيس هذه الجمعيات، وكذا لكون رؤساء الجمعيات وكذا ممثلي الجهات الوصية يمثلون فئة صغيرة في مجتمع الدراسة الشيء الذي جعلنا نطبق عليهم كلهم أداة جمع البيانات (المقابلة) وتمثلت هذه العينة بالنسبة لرؤساء الجمعيات في:

* رئيس جمعية الوفاق.
* رئيس جمعية الأمل.
* رئيس جمعية فسحة الأمل.
* رئيس جمعية الإخلاص.
* رئيس جمعية الوئام.
* رئيس جمعية المستقبل.

وبالنسبة لممثلي الجهات الوصية في:

* مندوب القطاع الحضري.
* عضو لجنة الشؤون الإجتماعية 1.
*عضو لجنة الشؤون الإجتماعية 2.
* رئيس مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة للولاية.
* مدير دار الشباب عز الدين مجوبي.

1 ـ فضيل دليو في فضيل دليو وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 1999، ص142.

* مدير القاعة المتعددة الرياضات.

ب ـ العينة العشوائية المنتظمة:

أما دراسة الفئة الثانية فقد تمحورت حول دراسة حالات محددة بطريقة عشوائية منتظمة للحصول على معطيات عامة حول طبيعة العلاقات بين هذه الجمعيات، على إعتبار أن تواجدهم في الميدان يمكنهم من الإطلاع على بعض المعطيات و الخفايا التي يمكن أن لا يطلع عليها رؤساء الجمعيات وممثلي الجهات الوصية بحكم إنشغالهم المستمر، هذا و قد أخذنا نسبة 3,5 % من مجموع ساكني هذه التجمعات الحضرية وكانت على الشكل التالي:

حيث أن مجال بحثنا هو الوحدة الجوارية 07 والتي تحتوي على خمسة (5) مجمعات سكنية.

* المجمع السكني رقم 01 ويضم 33 مدخل عمارة وعدد المساكن هو 432 مسكن إجتماعي.
* المجمع السكني رقم 02 ويضم 25 مدخل عمارة وعدد المساكن هو 352 مسكن إجتماعي.
* المجمع السكني رقم 03 ويضم 46 مدخل عمارة وعدد المساكن هو 614 مسكن إجتماعي.
* المجمع السكني رقم 04 ويضم 53 مدخل عمارة وعدد المساكن هو 614 مسكن إجتماعي.
* المجمع السكني رقم 05 ويضم 35 مدخل عمارة وعدد المساكن هو 392 مسكن إجتماعي.

وبالإضافة إلى ذلك يوجد بالمجمع السكني 05 عدد 18 مداخل عمارات بها 524 مسكن تساهمي.

جدول رقم03 المجمعات السكنية وعدد السكنات بها وأنواعها[1].

الوحدة الجوارية	المجمع السكني	عدد السكنات	F1	F2	F3	F4	F5
07	01	540	108	216	216	0	0
	02	390	38	205	147	0	0
	03	698	84	343	271	0	0
	04	760	146	386	228	0	0
	05	438	46	156	236	0	0
	المجموع	2826	422	1306	1098	0	0

1 ـ ديوان الترقية و التسيير العقاري خلية المعلومات، وحدة علي منجلي في: 2007/10/15.

حيث أننا لم ندخل المساكن من نوع f1 في حساب العدد الإجمالي للمساكن كونها لم توزع ومن ثم لم تسكن بعد، وبالإضافة إلى ذلك فإننا وجدنا كل عمارة لها أكثر من مدخل ومن ثم عمدنا حساب عدد مداخل كل عمارة بصفة مستقلة.

وعلى هذا كان العدد الإجمالي لمداخل العمارات هو 192 والعدد الإجمالي للمساكن المسكونة بها هو2404 مسكن إجتماعي.

وعدد 18 مدخل عمارة وعدد 524 مسكن تساهمي من جهة ثانية.

وعلى هذا كان العدد الإجمالي لمداخل العمارات هو210 مدخل وعدد المساكن بها هو 2928 مسكن بالنسبة للنوعين الإجتماعي والتساهمي معا.

ومن ثم تم تحديد حجم العينة من خلال أخذ نسبة 3,5 % من مجموع 2928 مسكن وبالتالي يصبح لدينا (2928 * 3,5) / 100 = 102,48 وبالتقريب 102 مسكن، ومن ثم 102 مفردة.

ثم ولمعرفة وتحديد مواقع هذه المفردات من عينة الدراسة كان لزاما علينا تحديد المسافة الفاصلة بين وحدات مجتمع البحث، وهو ما يسمى بالمدى والذي يمثل 29، والذي تحصلنا عليه من خلال الطريقة التالية:

2928/ 102= 28.70 أي بالتقريب 29.

وبعد أخذنا للرقم 03 عن طريق عملية القرعة بين عدة أرقام مرقمة من (1إلى 29) أمكن الحصول على باقي الأرقام التي تشكل حجم العينة، والتي تم إيجادها من خلال الجداول اللاحقة.

ثم عمدنا إلى الرجوع إلى إطار العينة السابقة ومقابلة هذه الأرقام بأرقام المساكن حسب تسلسلها، ومن ثم أمكن التعرف على الوحدات التي تشكل مفردات العينة والتي تعني أصحاب هذه المساكن كما سبق الإشارة إليه، والذين عملنا على مقابلتهم لملأ الإستمارة.

ولتحديد مجتمع البحث بالنسبة للسكان عينة الدراسة كان من الضروري المرور بالمراحل التالية:

1- تصميم جدول شامل لكل مجمع سكني على النحو الموالي:

2- وبنفس الطريقة تم تصميم جداول لباقي المجمعات السكنية المتبقية.

3 - قمنا بالسحب لكل مجمع سكني على حدى لتجنب التغيير في أرقام السكنات.

جدول رقم04 نموذج لإختيارجزء من عينة الدراسة بالمجمع السكني 1 الوحدة الجوارية 07[1].

المجمع السكني	عدد المساكن	عدد العمارات		عدد مداخل كل عمارة	عدد المساكن في كل مدخل	أرقام المساكن المعاينة
1	540	11	A	A1	18 - 1	3
				A2	36- 19	32
			B	B1	51 - 37	/
				B2	68 - 52	61
				B3	85 - 69	/
				B4	100 -86	90
			C	C1	120- 101	119
				C2	140- 121	/
			D	D1	160 - 141	148
				D2	184 - 161	177
			E	E1	198 - 185	/
				E2	210 - 199	206
				E3	222 - 211	/
				E4	240 - 223	235
			F	F1	257 - 241	/
				F2	274 - 258	264
				F3	290 - 275	/
			G	G1	305 - 291	293
				G2	320 - 306	/
				G3	338 - 321	322
			H	H1	348 - 339	/
				H2	358 - 349	351
			I	I1	373 - 359	/
				I2	388 - 374	380
			J	J1	405 - 389	/
				J2	423 - 406	409
				J3	440 - 424	438

/	460 - 441	K1	K			
467	475 - 461	K2				
/	490 - 476	K3				
496	505 - 491	K4				
/	520 - 506	K5				
525	540 - 521	K6				

3 - الأدوات:

بما أن الغرض من دراستنا هو الكشف عن طبيعة العلاقات و أنماط التفاعل بين جمعيات لجان الأحياء فإن طبيعة الموضوع و أهدافه فرضت علينا استخدام الأدوات التالية:

1.3 - الملاحظة:

و الملاحظة هي: « عبارة عن معاينة مباشرة لأشكال السلوك الذي ندرسه » [2] و لقد تم إستخدامها لأنها كانت أمرا ضروريا، حيث أن طبيعة الموضوع تطلب منا استخدام هذه التقنية إذا سمحت لنا عند النزول إلى الميدان و إجراء الدراسة الإستكشافية بالوحدة الجوارية 07 ملاحظة ترشح إثنين من رؤساء هذه اللجان إلى إنتخابات المجلس الولائي و ترشح أعضاء جمعيات أخرى في المجالس البلدية خاصة ببلدية الخروب خاصة بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، إلى جانب تركيز هذه الجمعيات على الدور الإجتماعي الخيري من خلال توزيع قفة رمضان و الدخول المدرسي من خلال توزيع الألبسة على المحتاجين و كذا الأدوات المدرسية، هذا و تجدر الإشارة إلى أننا استخدمنا الملاحظة بنوعيها، الملاحظة بالمشاركة من خلال حضورنا للقاء تقييمي خاص بالمخطط الأزرق لبلدية الخروب لسنة 2006 و كذا عملية توزيع وصولات الرحلات لممثلي الأحياء السكنية ولاحظنا ردات الفعل سواء أثناء اللقاء التقييمي أو أثناء معرفة حصة كل حي من الرحلات و ظهور الاستياء و عدم الرضا و ذلك من خلال الملاحظة بغير المشاركة في العملية الثانية، فبالإضافة إلى ملاحظة الأدوار التي يؤدونها، لاحظنا أيضا صلاتهم و تفاعلاتهم مع بعضهم و مع الجهات الوصية، كما قمت بتسجيل الملاحظات الخاصة بالهيئة الخارجية و ملامح الوجه و ردود الفعل و الانفعالات أثناء الحديث، مما يساعدنا هذا على تحليل الإجابات المعطاة و إعطائها معناها و بعدها الحقيقي.

1 - ديوان الترقية و التسيير العقاري خلية المعلومات، وحدة علي منجلي في: 2007/10/15
2 - عبد الباسط عبد المعطي، البحث الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1985ص 261.

أ ـ دليل الملاحظة:

حيث عمدت إلى ملاحظة سلوك القائمين بالعمل وكذا صلاتهم وتفاعلاتهم و كذا نوعية الحضور لهذه الأنشطة، وهذا من خلال اعتمادي أثناء الملاحظة والتسجيل على الجدول التالي:

الملاحظة	متى تمت الملاحظة؟	أين أجريت الملاحظة؟	كيف تمت الملاحظة؟	ماذا سنلاحظ؟	ما الذي تمت ملاحظته؟

ب ـ ظروف تطبيق الملاحظة:

عملية الملاحظة تمت على مراحل و في فترات متتالية حيت ارتبطت أولا باختيار موضوع البحث من خلال ملاحظاتي للملاسنات والمناوشات الكلامية بين الجمعيات عموما و لجان الأحياء على درجة الخصوص عند مدخل الحي الإداري علي منجلي يتبادر إلى فهمنا ماهية دورها و علاقاتها ثم ارتبطت الملاحظة بعد دلك بالأنشطة التي تقوم بها الجمعيات من جهة والجهات الوصية من جهة ثانية وفي مناسبات معينة، وحيت وطول فترة الدراسة الميدانية و التي امتدت على مدار السنتين الدراسيتين (2006و2007) و(2007و2008) وحيث كنت أتابع اللقاءات مع الجهات الوصية و كذا أنشطة الجمعيات فيما يتعلق بقفة رمضان 2007 وكدا المخطط الأزرق لبلدية الخروب جويلية و أوت 2007 وبخاصة لقاء ممثلي الجمعيات ولجان الأحياء برئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية لبلدية الخروب والدي تطرق فيه إلى برنامج الرحلات و مسؤولية المؤطرين والدين هم في نفس الوقت ممثلي الجمعيات أو من مقترحيهم وكذا مهام و صلاحيات ممثلي لجان الأحياء في الرقابة والملاحظات التي يمكن يبدوها بصفتهم ملاحظين أثناء هذه الرحلات بالإضافة بعد ذلك إلى مسؤولية ممثلي لجان الأحياء في توزيع وصولات الرحلة إلى المحتاجين من أبناء الحي و لوحظ في هذا الإطار تذمر و عدم رضا البعض بحصة الحي من هذه الو صولات و التي أجاب عنها ممثل البلدية بأنها قسمت مع مراعاة عدد سكان الحي.

و نفس الحال تكرر عند توزيع قفة رمضان و الملاحظات التي أبداها بعض رؤساء الجمعيات منتقدين الطريقة التي اعتمدت عليها البلدية فهم يقولون أنهم يدعون تقريب من خلال إشراك هذه اللجان مع أنهم يريدون الاستحواذ على عملية التوزيع هذه و يتركونهم في مواجهة

الغاضبين من السكان، و إلى جانب هذا قمت بجولة لتفقد اللافتات الحزبية للانتخابات المحلية البلدية و الولائية و لكم كانت دهشتي و أنا أرى عدد من رؤساء هذه اللجان في هذه القوائم و في المراتب الأولى خاصة فيما تعلق بالانتخابات المحلية البلدية لبلدية الخروب ممثلين لحزب جبهة التحرير الوطني، كما لفت انتباهي مدير دار الشباب لعضوية المجلس الشعبي الولائي في قائمة FNA الجبهة الوطنية الجزائرية.

2.3 ـ المقابلة:

و حيث أنه ينبغي: « إبراز الجوانب التي يمكن أن تفيد فيها كل أداة من الأدوات المختارة مثلها مثل المنهج أو المناهج المختارة » [1]، بحيث أن المقابلة كما يعرفها انجليش وأخر هي عبارة عن محادثة موجهة يقوم بها فرد أو عدة أفراد آخرين، وهدفها استثارة أنواع معينة من المعلومات، لاستخدامها في بحث علمي، والاستعانة بها على التوجيه والتشخيص والعلاج [2].

حيث عمد الباحث إلى مقابلة كل من رؤساء الجمعيات الستة بالوحدة الجوارية 7، بالإضافة إلى ذلك عمد الباحث إلى مقابلة ممثلي الجهات الوصية الستة.

أ ـ دليل المقابلة:

بحيث تشكل دليل المقابلة الخاص بالجهات الوصية على النحو التالي:

1 ـ المحور الشخصي متضمن في الأسئلة (1إلى 4).

2 ـ محور دور لجنة الحي متضمن في الأسئلة (5إلى 7).

3 ـ محور علاقة لجنة الحي بسكان الحي متضمن في الأسئلة (8إلى11).

4 ـ محور علاقة لجنة الحي بالإدارة متضمن في الأسئلة (12إلى 15).

5 ـ محور علاقة لجنة الحي بالأحزاب متضمن في الأسئلة (16و17).

6 ـ محور علاقة لجنة الحي بلجان الأحياء الأخرى متضمن في الأسئلة (18و19).

وعلى نفس المنوال تشكل دليل المقابلة الخاص برؤساء لجان الأحياء بنفس المحاور مع تغيير في توجيه الأسئلة.

1- علي غربي في فضيل دليو و آخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 1999، ص 53.
2- عبد العزيز بودن، منهجية وتقنيات البحث في علم الاجتماع الحضري، مطبوعات جامعة منتو ري، 2004، ص 200.

ب ـ ظروف تطبيق المقابلة:

بعد تحضرنا لدليل المقابلة و إختباره مع رئيس جمعية الأمل، حيث أنه إستفسرنا على معنى و مدلول بعض الألفاظ التي جاءت ضمن دليل المقابلة و بعد إعادة تبسيطها و توجهنا إلى رؤساء هذه الجمعيات وأجهتنا المشكلة الأولى في التعرف على هوية هؤلاء الرؤساء و أماكن تواجدهم فبدايتنا كانت بمحاولة التعرف على عناوينهم و أين تقع ثم الأماكن التي يرتادونها خاصة المقاهي، ثم بعد ذلك عمدنا إلى تحديد موعد مع هؤلاء و نظرا لإنشغالهم أعطونا موعدا في المساء و نظرا لضيق الوقت إقترحنا موعد يوم الجمعة فكان الموعد مساءا، حيث لاحظنا في بداية الأمر التخوف الظاهر من هويتنا وطبيعة عملنا ثم لوحظ بعد ذلك التخوف و التهرب من بعض الأسئلة و خاصة السياسية منها و لاحظنا تفاعلهم وإندفاعهم في الكلام منذ الحديث عن الميزانية و علاقتهم مع الإدارة.

أما فيما يخص مقابلة الجهات الوصية فبعد تحضيرنا لدليل المقابلة الخاص بهذه الفئة عمدنا إلى التقرب من عضو في لجنة الشؤون الإجتماعية لإختبار الدليل حيث أشار لنا هذا الأخير وفيما يتعلق بصفة المبحوثين أنه ليس هناك رئيس قطاع حضري وإنما يوجد مندوب قطاع حضري ونفس الوقت أشار لنا إلى الفرق بين رئيس مصلحة الشؤون الإجتماعية كإداري وإن كنا نقصد في بحثنا التوجه إلى الإداريين أم إلى المنتخبين وبين لنا كذلك أن الأخر يسمى رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية، أما من حيث ظروفها فكانت كسابقتها من حيث ضبط المواعيد خاصة مع مندوب القطاع الحضري حيث أنه لا يحضر إلى مكتبه إلا نادرا بحكم انشغاله كما قيل لنا على أنه بعد ذلك إستقبلنا بترحاب و أجاب عن تساؤلاتنا بذكاء و من منطق المسؤول الذي يحترم الكل و يقدر جهودهم، أما عضو لجنة الشؤون الاجتماعية فأجاب بارتياح مع ملاحظة أنه يتكلم في بعض الأحيان بنرفزة خاصة عندما يتطرق للضغوط التي تمارس عليه من قبل هاته الجمعيات خاصة في مناسبة قفة رمضان و شكاوى السكان إليه المتكررة و المتواصلة و عدم تمكنه من مغادرة مكتبه بسبب العدد الكبير من المحتاجين والمتذمرين حيث تطلب المر استدعاء الشرطة كم من مرة لإبعادهم عن المدخل، و ذكر لنا أنه حتى رئيس جمعية معينة تعرض للضرب بسبب عدم إدراج أحد المشتكين في القائمة.

أما ما يتعلق بالفرد الثالث مدير دار الشباب عز الدين مجوبي فإنه استقبلنا بترحاب بعدما طلب وحده لنا موعد لذلك حيث كلمنا عن الجمعيات بصفة عامة، حيث أن علاقته بلجان الأحياء محدودة جدا إلا في مناسبات محددة كذلك إرتبطت بإقامة لقاءات للتشاور و التنسيق مع الجهات لوصية بحيث وفر لهم فضاء هذه اللقاءات.

3.3 ـ الاستبيان:

تعد الاستمارة أداة أساسية من أدوات جمع البيانات يتطلبها البحث الميداني، و هي الوسيلة العملية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق و المعلومات من المبحوثين و تفرض عليهم التقيد بموضوع البحث، و عدم الخروج عن أطره العريضة و مضامينه و مساراته، و لقد قمنا بتحديد أسئلة الاستمارة تبعا لتساؤلات البحث و بحيث تتماشى و أهداف الدراسة و تتلاءم و طبيعة الموضوع و المبحوثين (طبيعة العلاقة و أنماط التفاعل لجمعيات الأحياء) و على هذا الأساس إتبع الباحث عدة إجراءات قبل صياغته لاستمارة البحث و هي كالتالي: تحديد نوع المعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها، تحديد شكل الأسئلة و الاستجابات المصاغة و تسلسلها، إختبار الإستمارة قبل تعميم تطبيقها على المبحوثين، تنسيق الإستمارة و إعدادها في صورتها النهائية. [1]

ففي ضوء السؤال المحوري للدراسة و أهدافها، فقد احتوت الاستمارة على عدة أسئلة متضمنة في محاور موجهة لقاطني هذه الأحياء، و قد قام الباحث على إثرها بتجريبها على عينة صغيرة تتكون من خمسة أفراد و هذا لقياس درجة وضوح الأسئلة، حيث تبين له أن الأسئلة في معظمها لم تكن واضحة وهذا ما أشارة إليه الأستاذة المشرفة كذلك بحيث تم تغيير الألفاظ وخاصة لفظة لجنة حيكم إلى لجنة الحي وفيما يلي محاور دليل الاستبيان.

أ ـ محاور دليل الاستبيان:

على ضوء السؤال المحوري للدراسة وأهدافها، فقد احتوى الاستبيان على عدة أسئلة متضمنة في ستة محاور موجهة لسكان الوحدة الجوارية 07 بمجمعاتها السكنية الخمسة، وفيما يلي هذه المحاور:

1 ـ المحور الشخصي متضمن في الأسئلة (1إلى 3).

2 ـ محور دور لجنة الحي متضمن في الأسئلة (4إلى 6).

3 ـ محور علاقة لجنة الحي بسكان الحي متضمن في الأسئلة (7إلى 14).

4 ـ محور علاقة لجنة الحي بالإدارة متضمن في الأسئلة (15 و 16).

5 ـ محور علاقة لجنة الحي بالأحزاب السياسية متضمن في السؤال (17).

6 ـ محور علاقة لجنة الحي بلجان الأحياء الأخرى متضمن في الأسئلة (18إلى 21).

1 ـ عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، مصر، 1974، ص 518.

ب ـ ظروف تطبيق الاستبيان:

حيث أنه و بعد تحضيرنا لدليل الاستبيان الخاص بالسكان، و بمراعاة عينة الدراسة و طريقة إختيارها و بعد إعداد جدول بذلك، و تقسيم عدد الإستمارات بالنسبة لعدد الأحياء (الجمعيات السكنية المعنية بالدراسة)، تم الإعتماد على خمسة أشخاص أصدقاء للباحث يقطنون بهذه الأحياء و طلب منهم توزيع هذا الإستبيان بحسب جدول السكنات المبنية، و ذلك بحكم معرفتهم للحي الذي يسكنونه سواء من خلال معرفتهم للسكان أو من جهة معرفتهم بأماكن تواجد أرقام هذه السكنات ضمن الحي السكني على أنهم كذلك إستفسروا من خلال أصدقائهم و معارفهم عن من يقطن بهذه السكنات ليسهل لهم الإتصال بهم و تعريفهم بالغرض من هذا الإستبيان ثم بعد ذلك إعادة جمع هذه الإستمارات، و مع ذلك وعند توجهنا لهذه المساكن المعنية بهذه الدراسة وطرقنا للباب كانت مواجهتنا بأن رب الأسرة غائب و لا يمكنهم إجابتنا على أن بعض النسوة تماشين معنا في الحديث و الإستفسار مع أنهن في الأخير رفضن الإجابة بحجة إنشغالهم مرة و عدم معرفتهم للكتابة مرة أخرى أو بحجة أنهن لا يفهمن قصدنا و حاجتنا و لا يعرفن هذه الجمعيات و البعض لا يعرفن أفرادها أو حتى أنها موجودة مع أن بعض النسوة الكبيرات في السن طلبن ملأها و إعطائها إياهم للإمضاء عليها فيما لقينا الرجال بعدم المبالاة وبالشكوى من هذه الجمعيات و أنها تخدم مصالحها، و أنهم لا يرونها إلا في المناسبات، ومن المهم كذلك هنا الإشارة إلى أن هناك 03 إستمارات لم ترجع للباحث برغم إلحاحه في كل مرة يتصل بالمساكن المعنية، وكان التحجج مرة بعدم ملأها، ومرة بعدم وجود الزوج، ومرة أخرى بالتهرب وعدم فتح الباب، والراجح عندنا أنها مزقت أو تركت للعب الأطفال، ولم نستطع تعويضها لأن هذه المساكن مختارة بطريقة عشوائية منتظمة.

II- عرض وتحليل وتفسير البيانات

1 ـ ملامح الخصائص الاجتماعية للمستجوبين:

من المهم تبيان ملامح الخصائص الاجتماعية لأعضاء لجان الأحياء، ذلك أن نشاطهم طوعي وغير مأجور وهو غير هادف للربح ويتم أساسا خارج أوقات العمل الرسمية، أو من قبل المتقاعدين ويتم ذلك على حساب صحتهم وجهدهم وأموالهم وأوقاتهم وهو يختلف عن العمل الإداري الرسمي وإن كان يساعد الرسميين على المستوى المحلي في القيام بأمور المواطنيين على أكمل وجه، بإعتبارأن لجان الأحياء هم حلقة الوصل بين المواطن والإدارة على المستوى المحلي.

ثم هناك هؤلاء الأفراد من الجهات الوصية والذين هم في حاجة ماسة إلى دعم هذه اللجان للقيام بمهامهم على أحسن صورة وأكمل وجه، ثم هناك من جهة أخري السكان من أفراد الحي في هذه التجمعات الحضرية الجديدة وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية المتدنية والتي لا تسمح لهم بتدبير أمورهم الشخصية والداخلية فما بالك بتدبير البيئة الخارجية.

ومن ثم فمن نظرة المستجوبين لمفهوم لجان الأحياء ومهامها، وكذا الأولوية التي يعطونها لنشاطها ومن خلال كذلك ملامحهم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية كالعمر والجنس والمستوى التعليمي والمكانة الإجتماعية، يمكن إلى حد ما معرفة الخصائص الإجتماعية للمستجوبين والتي من شأنها إعطاء صورة عن ما يمكن القيام به في هذا الشأن.

11- خاصية السن للمستجوبين:

يلعب عامل السن دورا مهما في تحديد ملامح الخصائص الاجتماعية للأعضاء ذلك أنه يبين مدى رشد المستجوب ووعيه وتقديره للمسؤولية وتحمله إياها، سواء من خلال قيامه بدوره في الأسرة وقيامه بشؤونها أو من خلال الأنشطة التطوعية التي يقوم بها في الخارج.

يتضح من خلال بيانات الجدول وبحسب إجابات المبحوثين من رؤساء اللجان أن أغلبيتهم من كبار السن، ومعروف أن إهتمامات كبار السن لا تنسجم في العادة مع إهتماهات صغار السن والشباب خاصة، حيث يميل كبار السن إلى تلبية الإحتياجات الضرورية والأساسية، والتركيز على الأنشطة الخدماتية الخيرية مثل: قفة رمضان والدخول المدرسي، والتنشئة الإجتماعية للأطفال والنظافة وإحترام المحيط الخارجي والمحافظة عليه، كذلك ونتيجة لكبر سن هؤلاء فإنه من المتوقع أن تفيدهم سنهم هذا في التركيز على الأهم فالمهم، في حين يميل الشباب إلى الترفيه وتمضية الوقت في الغالب، بالإضافة إلى الرياضات بمختلف أنواعها، وعلى هذا فليس مستبعدا أن يلجأ الشباب إلى الأنواع الأخرى من الجمعيات وخاصة الرياضية والثقافية، على أنه ليس من المستبعد أن يثور بينهم صراع للأجيال، والجدول التالي يبين ذلك حيث يتضح وأن النسبة الغالبة من رؤساء اللجان هي من فئة الكهول بين(40 - 50) سنة و بنسبة 67 % وتليها نسبتين متساويتين للأكثر من خمسين سنة والأخرى من (30 - 40) سنة وبنسبة 16 % بالنسبة لكليهما.

ويظهر من المعلومات المستقاة من إستمارة المقابلة وأن ممثلي الجهات الوصية كلهم من الكهول، أي فوق سن الرشد ممثلا في الأربعين سنة، وجاءت النسبة 100 % بين سني (40 و50) سنة، وهذا راجع في إعتقادنا لكونهم جامعيين أي كونهم أمضوا سن شبابهم في الدراسة

والتحصيل من جهة ولكونهم كذلك تدرجوا في سلم المسؤوليات بالنسبة للموظفين، وكونهم تدرجوا في السلم الحزبي بالنسبة للمنتخبين المحليين، والجدول التالي يوضح ذلك.

أما ما يتعلق بالسكان فأول ملاحظة يجب التنبيه إليها في هذا المقام هي عدم إرجاع ثلاث إستمارات من قبلهم ولأسباب واهية في إعتقادنا ويرجع ذلك إلى ألامبالاة وعدم الإهتمام، كما أنه يلاحظ وأن النسبتين متقاربتين وإن كانت نسبة الشباب أكبر من الكهول والتي تعود إلى أن النسبة الكبيرة من الآباء أقل تعليما من الأبناء، ذلك أن النسبة الكبيرة من السكان الذين يقطنون في هذه التجمعات الحضرية الجديدة هاته هم من دون مستوى تعليمي، حتى أننا وجدنا في الإستمارات من يصرح بأنه دون مستوى تعليمي ومع ذلك ملأ الاستمارة الموزعة عليه ونحن نعتقد بأنه أعطى الاستمارة لأحد أبنائه ليملأها بدلا عنه من خلال الإملاء عليه.

والأمر الثاني هو كوننا عندما قوبلنا بالرفض من قبل البعض من السكان وخاصة النساء بحجة عدم وجود الزوج أو بحجة أنهن لا يعرفن القراءة والكتابة، أو بحجة أنهن لا يعرفن هذه اللجان مطلقا ولم يسبق لهن أن رأينهن أو تعاملن معها، حيث لاحظنا أن أكبر نسبة للمستجوبين كانت من فئة السن الأقل من 30 سنة والتي هي من أبناء الأسر القاطنة في هذه التجمعات الحضرية الجديدة وبنسبة 48 % وهم الذين لهم نسبة لا بأس بها من التعليم ثم تليها فئة الكهول وهي تمثل نسبة 44 % وأما فئة كبار السن فكانت نسبتهم تمثل 7 % والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم:05 خاصية السن للمستجوبين.

الفئات		من(20 - 30) سنة	من(30 - 40) سنة	من(40 - 50) سنة	أكثر من 50سنة	المجموع
رؤساء لجان الأحياء	التكرارات	/	1	4	1	6
	النسبة %	/	16	67	16	100
ممثلي الجهات الوصية	التكرارات	/	/	6	/	6
	النسبة %	/	/	100	/	100
السكان	التكرارات	48	44	/	7	99
	النسبة %	48	44	/	7	99

رسم بياني رقم: 01 خاصية فئات السن لدى السكان المستجوبين.

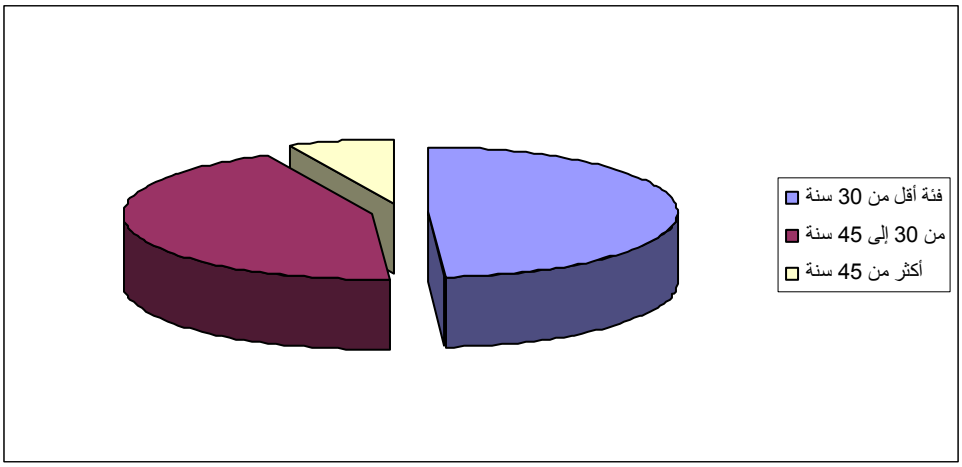

وعليه يمكن القول أن الفئة العمرية السائدة في تشكيلة لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة بعلي منجلي هي من فئة الكهول وترتبط بطبيعة السكان المرحلين إلى هذه الأحياء، وأن عامل السن له دور كبير في تحديد مطالب وأهداف واحتياجات الأفراد وتوجههم إلى العمل التطوعي في لجان الأحياء.

1-2 خاصية الجنس للمستجوبين:

من المفيد لنا في دراستنا هذه تبيان خاصية الجنس بالنسبة للمستجوبين من الجهات الثلاثة، وذلك لتبيان وجهات النظر عند كلا الجنسين ولأنه من المتوقع اختلاف وجهات نظرهما بالنظر إلى ذهنيات المجتمع الجزائري والذي يرشح المرأة للأعمال الداخلية والرجل للأعمال الخارجية، وكذا إلى تصور النساء عادة بأن عمل لجان الأحياء هو عمل رجالي بحث وهو من اختصاصه، كما أن للمرأة اختصاصها الخاص بها.

بحكم كون أن المقابلات كانت موجهة بغض النظر عن جنس المستجوب، وعلى الرغم من كون البعض من هذه المناصب تابعة للوظيف العمومي والأخرى كانت عن طريق الانتخاب إلا أن العينة كلها جاءت من صنف الذكور، وربما هذا يعود في أساسه إلى طبيعة المجتمع الجزائري الذي هو مجتمع ذكوري بالأساس.

وبالرغم من أن مقابلاتنا كذلك كانت موجهة إلى رؤساء هذه اللجان بغض النظر كذلك عن جنس المستجوب فإننا أيضا وجدنا كل العينة المستجوبة من الجنس الذكري ونحن نعتقد أن ذلك راجع إلى كون المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري وهو نفس الأمر الذي ذهبت إليها الأستاذة ليندة

نصيب قسم علم الإجتماع جامعة باجي مختار عنابة أين يتجه الرجال للعمل خارج البيت بينما يكون عمل المرأة داخل البيت، ومهما كانت ظروفها بعد ذلك فمن الصعوبة بمكان خروجها للعمل الجمعوي إلا في إطار محدود.

ومن جهة أخرى فإنه وبالنظر لكون عينة الدراسة بالنسبة للسكان أختيرت بطريقة عشوائية منتظمة، وكانت المسافة بين كل وحدة وأخرى تقدر بـ 13 رقم، ولكون البعض من السكان ممن وقع عليهم الإختيار رفضوا الإجابة منذ البداية وكذا عدم إرجاع ثلاث إستمارات لأسباب مختلفة، ثم ولكوننا توجهنا بالإستمارة إلى من يواجهنا عند فتح الباب، إلا أننا وبعد تحليلنا لمضمون هذه الإستمارات هو الإجابة كانت من قبل الأبناء المتعلمين وكأننا أمام توزيع للإختصاص في هذه الأسر، وبحكم كذلك أن عمل لجان الأحياء هو نشاط خارجي فقد تولى الغالبية من الذكور الإجابة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم:06 خاصية الجنس للمستجوبين.

الفئات	الذكور		الإناث	
	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %
رؤساء لجان الأحياء	6	100	/	/
ممثلي الجهات الوصية	6	100	/	/
السكان	86	86	13	13

بالرجوع إلى بيانات الدراسة الميدانية تبين لنا أن مجموع رؤساء لجان الأحياء هم من الرجال وهو ما يدعم خصوصية ذهنية الجزائري والذي ينظر إلى عمل لجان الأحياء على أساس أنه عمل رجالي بحث وهو من إختصاصاته التي لا تنازعه فيها المرأة، وهو كذلك نفس الإعتقاد السائد عند النساء المستجوبات من السكان عينة الدراسة ذلك أن أغلبيتهم لا يعرفون أو حتى لا يسمعون بلجان الأحياء ولا يعرفون حتى أنها موجودة.

1 3 ـ الحالة المدنية للمستجوبين:

تعتبر خاصية الحالة المدنية من بين أهم المعايير في تحديد الخصائص الإجتماعية للمستجوبين، ذلك أن النشاط الجمعوي مرتبطا أساسا بمدى إستقرار العضو المشارك ذلك أن هذا النشاط هو نشاط طوعي وغير هادف للربح كما جاء في الجانب النظري للدراسة ومن هنا

سنتطرق إلى هذه الخاصية من خلال الجانب الميداني في هذه الدراسة والذي تبين لنا من خلالها أنـه كـل أفـراد العـينة من المتـزوجـين بـما فـيهم واحـد أرمـل، والأغـلبية لـها أبنـاء كبـار وبنسبـة 82 % في حين أن الأخير لديه طفلة واحدة رضيعة وهو ما يفسر تفرغ هؤلاء وإستقرارهم العائلي، وهو نفس المؤشر الذي ذهبت إليه الأستاذة ليندة نصيب قسم علم الإجتماع جامعة باجي مختار عنابة كذلك أين أشارت إلى أن أغلبية أفراد العينة من المتزوجين وبنسبة 55.33 % من إجمالي العينة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم:07 الحالة المدنية للمستجوبين من رؤساء اللجان عينة الدراسة.

الاحتمالات	أعزب	متزوج	أرمل	مطلق	المجموع
التكرارات	/	5	1	/	6
النسبة %	/	82	17	/	99

من خلال ما سبق يتضح وأن نشاط لجان الأحياء يتطلب الإستقرار الإجتماعي وفي مقدمته الزواج، ذلك أن الإنسان يبدأ بتحقيق حاجياته الضرورية والأساسية أولا من مأكل ومشرب وسكن، ثم بعد ذلك يستمر في تحقيق حاجياته الكمالية من الرغبة في المكانة وفي تحقيق الذات إلى أعمال البر والخير.

1-4 ـ الوضعية التعليمية للمستجوبين:

مما لا شك فيه أن الوضعية التعليمية للأفراد ومستواهم العلمي يلعب دورا كبيرا في توجيهم إلى الكيفية والطريقة التي يحققون بها ذواتهم في المجتمع الذي يعيشون فيه، كما تلعب الوضعية التعليمية دورا كبيرا في بلورة التصور حول المهام والأنشطة التي يقومون بها وتولوا من خلالها المناصب التي يشغلونها، أو حتى تصوراتهم حول ما يدور أمامهم.

بالنظر إلى المناصب النوعية: مندوب قطاع حضري، عضو في لجنة الشؤون الاجتماعية، رئيس مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية قسنطينة، مدير دار الشباب، مدير القاعة المتعددة الرياضات، التي يشغلونها فإنهم كلهم من ذو المستوى التعليمي الجامعي، ويصدق ذلك أيضا حتى على المنتخبين المحليين.

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يتضح وأن أغلبية رؤساء لجان الأحياء من ذو المستوى الإبتدائي وبنسبة كبيرة أي 67 % من إجمالي المبحوثين، وفي إعتقادنا هذا راجع إلى طبيعة المهام

والخدمات المتوقعة والتي هي في معظمها خدماتية خيرية والبعض الأخر منها مطلبي وهو ما ينفر منه الشباب لأنه يتطلب الصبر والأناة، في حين يتجه الشباب إلى الأنشطة الترفيهية في الأعم الغالب.

وإلى مثل هذا تذهب الأستاذة سلمى مصيبح مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة، حيث أشارة هي الأخرى بأن النسبة الغالبة لدى أرباب الأسر وربات الأسر هي لذوي المستوى الإبتدائي.

ثم تأتي بعدها وبنسبة متساوية نسبة رؤساء اللجان الذين لهم مستوى ثانوي وجامعي وبنسبة 17 % لكل منهما ، ويمكننا إرجاع هذا إلى كون القاطنين الجدد في السكنات الترقوية لعدل هم من ذوي الدخل المرتفع ومن ثم المستوي التعليمي المرتفع المقابل لذلك في العادة ، ثم أن هناك هذه النسبة من الثانويين والتي يمكن إرجاعها إلى المحظوظين ممن إستطاعوا أخذ ولو قسط قليل من التعليم من السكان المرحلين.

هذا على الرغم من مما ذهبت إليه بعض الأساتذة الأفاضل مثل ما أشارت إليه الأستاذة ليندة نصيب قسم علم الإجتماع جامعة باجي مختار عنابة والتي أشارت إلى أن النسبة الغالبة هي من ذوي المستوى الثانوي، على الرغم من أننا يمكن تفسير هذا الإختلاف وإرجاعه إلى طبيعة الجمعيات المدروسة في حد ذاتها كونها هي تناولت الجمعيات الوطنية، في حين تناولنا نحن جمعيات لجان الأحياء والفارق كبير بين جمعية وطنية وجمعية أخرى نشاطها يقتصر على حي من الأحياء في تجمعات حضرية جديدة.

على أن هذه النسب تدحض مقولة القائلين بأن العمل الجمعوي ينبري له المتعلمون، كما يجب أن ينبري له هم كذلك ليستطيعو النهوض به وتوجيهه الوجه الصحيحة، ومن جهة أخرى نعتقد بأن ضعف لجان الأحياء هو في أساسه راجع إلى تدني المستوى التعليمي، إلا أن ضعف هذا المستوى التعليمي لا يعني عدم القيام به وهذا ما أظهرته هذه الدراسة من خلال نسب القائمين عليه من ذوي المستوى الابتدائي وبنسبة 67 %، وهذا أيضا ما خلصت إليه الأستاذة ليندة نصيب عندما أشارت إلى أن ضعف الجمعيات بصفة عامة يعود وبقسط كبير إلى قصور في المهارات والمستويات التعليمية، مما أدى إلى غياب المتخصص في المستويات الإدارية والبشرية والمحاسبة، ومن ثم يجب أن نعي ضرورة تكوين وتدريب الأعضاء، ومن ثم الحاجة إلى المختصين الاجتماعيين.

بالنظر إلى نتائج الدراسة الميدانية وبحكم أن الإستمارات وجهت إلى المنازل أين يتوقع أن يجيب عنها أرباب الأسر ومن ثم يتبين لنا وفي الوهلة الأولى أن غالبية أرباب الأسر هم من ذو المستوى التعليمي الجيد على أساس نسبة الجامعيين المرتفعة ممثلة في 43 % وهي أكبر نسبة ثم تليها نسبة الثانويين بنسبة 18 % ثم الإكمالي بنسبة 10 % ثم الابتدائي بنسبة 10 % ثم الذين هم من دون مستوى تعليمي وهم يمثلون نسبة 7 % ، ولا يخفى أن هذه النسب تنازلية ، ولكن بالتدقيق أكثر في الإجابات إتضح لنا أغلبية المجيبين هم من سن الشباب ، وأنهم أجابوا عن هذه الاستمارات بطلب من والديهم وبالنيابة عنهم ، ضف إلى ذلك أن توزيع البعض من الإستمارات كان على الشباب الجالس في الفترة المسائية عند مداخل العمارات هذا بعدما قوبلن بالرفض من قبل البعض من السكان وخاصة النساء.

جدول رقم:08 المستوى التعليمي للمستجوبين.

الفئات	دون مستوى		إبتدائي		إكمالي		ثانوي		جامعي		مجموع
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	%
رؤساء اللجان	/	/	4	67	/	/	1	16	1	16	100
الجهات الوصية	/	/	/	/	/	/	/	/	6	100	100
السكان	6	6	10	10	22	22	18	18	43	43	99

من بيانات الدراسة الميدانية يتضح لنا وأن المستوى التعليمي للسكان في هذه التجمعات الحضرية الجديدة هو في المستوى المتوسط، وهو متوسط حاصل جمع المستوى الإكمالي والثانوي وهو ما يعادل نسبة 40 % وهو ما يتناسب والوضعية الإجتماعية والإقتصادية لهذه الأحياء، خاصة في ظل أن الإجابات كانت في معظمها من الأبناء، وبالرجوع إلى رؤساء لجان الأحياء نفسها والمتأتية من هذه الأحياء نفسها نجد أن المستوى التعليمي هو الإبتدائي وبنسبة 67 % ونعتقد أن ذلك راجع إلى عامل السن الكبير بالنسبة لرؤساء اللجان.

1-5 ـ الدخل الشخصي للمستجوبين:

بادئ ذي بدء يعد الدخل المورد الأساسي لحياة الأفراد والأسر و الجماعات و الجمعيات ولجان الأحياء، و كذا يعد بالنسبة للأفراد مورد إستقرارهم الإجتماعي والإقتصادي، وبه تنتظم

حياتهم، وتنجز به أهدافهم وتقضي به حاجاتهم، وعلى أساسه ينتظمون أو لا ينظمون في لجان أو جمعيات طوعية خيرية كانت أو إجتماعية أو مطلبية.

جدول رقم:09 الدخل الشخصي لرؤساء لجان الأحياء عينة الدراسة.

الفئات	أقل من 5000 دج	من 5000 إلى 10000 دج	من10000إلى 15000 دج	من 15000 إلى 20000دج	أكثر من 20000 دج	المجموع
التكرارات	/	/	2	2	2	6
%	/	/	33	33	33	100≈

لا شك في أن إستقرار الوضع الإجتماعي للأعضاء من الناحية الإجتماعية والإقتصادية، يساهم في راحة الأفراد ويترك لهم المجال والحرية للإنضمام إلى لجان الأحياء ومحاولة مد يد المساعدة بقدر الإمكان، وبالإضافة إلى ذلك فإنه من خلال الدخل تتضح لنا المعالم والملامح الإجتماعية للأعضاء المنظمين إلى لجان الأحياء محل الدراسة الميدانية.

إذ ومن النسب المحصل عليها يتبين لنا وأن رؤساء هذه اللجان هم من ذوي الدخل المنخفض وبأقل من 20000 دج وبنسبة 67 % وهي نسبة عالية جدا ، حيث أن هذا الدخل لا يكاد يسد إحتياجات الأسر فما بالك أن يسمح بالنشاط الجمعوي ، لكن في المقابل ربما هذا يفسر بعد ذلك تخلي معظم أعضاء اللجان عن النشاط واللجوء إلى النشاط المناسباتي ، والى خدمة الأغراض والمصالح الخاصة، ومن جهة أخرى فان هذه النسبة لا تلغي مشاركة أصحاب الدخل المرتفع،إذ أنهم يشاركون وبنسبة 33 % وهي نسبة معتبرة ، ولا تلغي كذلك خدمتهم لأغراضهم ومصالحهم الشخصية وان تغيرت طبيعة ونوعية هذه الأغراض والمصالح الشخصية، ومع هذا فإن الدخل وإن كان لا يعد شرطا في العضوية ظاهريا وهذا يصدق على الغالب من لجان الأحياء ولكننا من الناحية الميدانية والعملية فهذا الشرط أساسي ونجد تطبيق حرفي لنص المادة الثالثة من القانون الأساسي لإنشاء جمعية حي أو مركز ريفي والتي تنص على أن العضوية مشروطة بالإقامة ضمن التراب الجغرافي الذي تمارس فيه الجمعية نشاطها، وهو ما يعني وفي ضوء التقسيم الطبقي للمناطق السكنية حي عدل مثلا بإعتبارها سكن ترقوي بالمقارنة مع السكنات الإجتماعية والمرحل إليها سكان البيوت القصديرية في الأعم الغالب ، ومن ثم فالدخل شرط للدخول وعضوية لجان الأحياء في هذه السكنات الترقوية.

ورغم هذا فان الملاحظ في العموم هو إرتباط العمل الجمعوي عموما ولجان الأحياء خصوصا في التجمعات الحضرية الجديدة هذه بعلي منجلي هو بالفئة المتوسطة.

إنه ليس من نافلة القول أن الأفراد الذين لديهم إستقرار إجتماعي وإقتصادي هم الذين يقومون بالنشاط في لجان الأحياء، ذلك أن هذا النشاط هو في حقيقته نشاط تطوعي قائم أساسا لخدمة الحي وسكانه ومن ثم فليس من المعقول أن يقوم به المحتاجون أنفسهم والذين هم في أمس الحاجة إلى العون والمساعدة، ولكنه في نفس الوقت لا يقوم به الأغنياء المترفين ذلك أنهم ليس لديهم الوقت ولا تسمح به ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية، ولم يبقى إذا إلا أن تقوم به الطبقة المتوسطة.

1-6 ـ المكانة الإجتماعية للمستجوبين:

المكانة الإجتماعية لأعضاء لجان الأحياء وكذا البحث عن المكانة الإجتماعية، يعد العمل في لجان الأحياء إحدى الطرق الموصلة إلى المكانة الإجتماعية على أساس كونه يفتح قنوات اتصال مع العديد من الجهات والأفراد ومن جميع الشرائح والمستويات الإجتماعية، وهو في نفس الوقت دافع للتجانس والتكامل بين فئات المجتمع المختلفة، وفي أغلب الأحيان يرتبط بالإرتقاء الإجتماعي للأفراد وهذا ما لاحظناه من خلال ترشح الكثيرين من رؤساء اللجان هاته للإنتخابات المحلية البلدية والولائية، ومن جهة أخرى لاحظنا حتى سعي البعض منهم إلى تغيير مقر السكن نحو أحياء السكن التساهمي أو الترقوي أو حتى بتغيير السكن نحو أماكن أكثر هدوء.

وبالإضافة إلى ذلك فان للمكانة الإجتماعية للأعضاء تأثيرا إيجابي على لجان الأحياء في حد ذاتها وفي تنفيذها لبرامجها، إذ من المتوقع أن يستخدم هؤلاء الأفراد نفوذهم ومعارفهم فيما يعود بالنفع على الجمعية ومن ثم الحي السكني الذي يقطنون به إما من خلال السرعة في الإنجاز أو حتى عن طريق تقديم التسهيلات ويظهر هذا أكثر من خلال النظافة والتشجير جمعية حي عدل بعلي منجلي الوحدة الجوارية 07 نموذجا، كما أنهم يساهمون في تمويل اللجان التي ينشطون بها أو على الأقل يدفعون السكان إلى المساهمة والمحافظة على الحي، إذ أن دراستنا الميدانية ومن خلال المقابلة مع رؤساء الجمعيات أشار لنا أحدهم إلى مشكلة التمويل ونقص المتطوعين وأن هذه اللجان تعتمد وفي أغلب الأحيان على مصادرها الذاتية والتي هي غير كافية إطلاقا كما أشار إلى مشكل الثقة والتدقيق في المحاسبة على كل صغيرة وكبيرة من قبل السكان خاصة.

ومن ثم يمكن القول بأن كل من السن والجنس والمستوى التعليمي والدخل والمكانة الإجتماعية هي عوامل مهمة لتبيان ملامح الخصائص الإجتماعية للأفراد المشاركين في نشاط

لجان الأحياء وكذا المستجوبين، حيث أن المكانة الإجتماعية هي حافز و دافع في نفس الوقت، فهي حافز للأفراد للمساهمة في نشاط لجان الأحياء، وفي نفس الوقت هي دافع لرؤساء لجان الأحياء إلى السعي لضم ومشاركة أصحاب النفوذ في الحي السكني وضمان دعمهم ومساعدتهم لقضاء حاجيات الحي وسكانه وتنفيذ أهداف اللجان هذه، كما يمكن القول كذلك أن فئة الكهول هي الأنسب لقيادة لجان الأحياء بحكم الأهداف التي تسعى إليها هذه الجان والتي هي من صميم اهتماماتهم، بالإضافة إلى ما يمكن أن تسديه خبراتهم وتجاربهم الشخصية، إلا أنه ما يمكن أن يقال من جانب أخر وفيما يخص الجانب التعليمي وان كان غير مقبول لما له من أضرار على قلة الوعي وما يؤدي إليه من عدم الإهتمام بالعديد من القضايا، ذلك أن لجنة الحي وان كان من صميم إهتماماتها العناية بالفئات المعوزة والمحرومة فإن ذلك لا يعني إغفال باقي الفئات الأخرى من الأطفال والشباب وكبار السن وما إلى ذلك بالإضافة إلى غياب أهل الإختصاص والكفاءات التي يمكن أن تدعم نشاط هذه اللجان.

2 ـ وظائف لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة:

سنتطرق في هذه النقطة إلى وظائف لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة من خلال العناصر التالية وهي مفهوم لجان الأحياء في نظر المستجوبين من رؤساء اللجان أنفسهم إلى ممثلي الجهات الوصية إلى السكان، ثم وظائفها في نظر كل المستجوبين والى أهميتها بالنسبة إلى هذه التجمعات الحضرية الجديدة والى سكانها.

2-1- مفهوم لجان الأحياء في فكر المستجوبين:

سنتطرق هنا إلى المفهوم الذي يتصوره ويعطيه ويعمل بمقتضاه، إن بحكم المهام التي يتولونها وان بحكم موقعهم في السلم الوظيفي، أو بالنظر إلى وجودهم في الميدان ومعايشتهم لظروف عمل هذه اللجان في الواقع.

على أنه ومن خلال الأهداف المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون الأساسي الخاص بلجان الأحياء يمكن بلورة تصور المشرع الجزائري لمفهوم لجان الأحياء من الأهداف والمهام المنيطة بها، إذ أن هذه المادة تشير إلى كونها همزة وصل بين الإدارة والمواطن بما تحمله من دلالات ومغزى، بالإضافة إلى توعية المواطنين وحثهم على المساهمة في ترقية الحي، ودعم الجمعيات المحلية، وتنشيط الفضاء الثقافي، و الوصول إلى نظام الجمعية ذات المنفعة العامة، أي باختصار جمعية أم تحتضن الفاعلين في وسط التجمعات الحضرية الجديدة هذه وتفعيلها.

ثم ومن خلال هذا التصور ننظر إلى الجهات الثلاث وأيهم بعد ذلك أقرب في تصوره إلى رأي المشرع الجزائري، وأيهم على إطلاع على القانون المنظم لتأسيس وسير عمل هذه اللجان أهم رؤساء اللجان ذاتها أم الجهات الوصية أم السكان.

فمن خلال إجابات المبحوثين من رؤساء هاته اللجان من عينة الدراسة تبينت لنا وجهة نظر الرؤساء بحكم موقعهم القيادي، وبحكم الممارسة الميدانية، فإننا توصلنا إلى الإستخلاصات التالية كونهم ينظرون إلى هاته اللجان على أنها جماعة رسمية نشأة لخدمة الحي وسكانه من خلال أهداف مشتركة، وتربط بينهم علاقات صداقة وزمالة وجيرة.

من خلال الحديث مع الجهات الوصية عينة الدراسة تبين لنا من أنهم ينظرون إلى لجان الأحياء على أنها جماعة رسمية تمثل همزة وصل بين الإدارة والمواطن، بكل ما يعنيه مفهوم همزة الوصل، ومن نبرة حديثهم القوية تعتقد وكأن فيه إلزام للقيام بأعمال معينة أو أنه يجب عليهم القيام بها، حتى أن أحدهم ويمثل نسبة الـ 20 % من عينة الدراسة صرح بأنها كلها مشاكل وأنها إنتهازية.

من خلال الإستنتاجات من إجابات السكان حاولنا إستخلاص وجهة نظرهم وتصورهم للجان الأحياء، حيث تبين لنا أنهم يميلون للإعتقاد إلى أنها جماعة رسمية لها مهام خدماتية خيرية ومطلبية، ومن هذا المنطلق هم يعيبون عليها أنشطتها المناسباتية والمحدودة.

على أنه يتبين لنا من خلال هذا التصور الذي نعيب فيه على رؤساء هاته اللجان تحويلها إلى مستثمرات خاصة، وكذا جعلها مناسباتية وكأن الأمر حتمي، والإبتعاد بها عن الأمل المرتجى منها كمحضن لتفريخ الكفاءات والإطارات الفاعلة في الحي السكني على أقل تقدير.

ثم على أفراد الجهات الوصية الكف عن النظر إلى أفراد هذه اللجان كمرؤوسين تحت إمرتهم، وأن لا ينسون بأنهم متطوعون لخدمة وليسو مأجورين، ثم عليهم بعد ذلك أن يضعوا مصلحة الوطن والمواطن قبل كل اعتبار ولو كان الأمر متعلق بالانتماءات والميول السياسية.

ومن جانب السكان يجب عليهم أن يعوا قدر المهام والمسؤوليات الكبيرة المنيطة بهذه اللجان وأن يسعوا إلى مساعدتهم وأن لا ينسوا بأنهم مواطنين مثلهم ومتطوعين، وفوق ذلك هم يسعون لخدمتهم ولو بصورة غير مباشرة.

2-2 ـ أهمية لجان الأحياء بالنسبة للتجمعات الحضرية الجديدة:

من خلال الدور المعطى والذي يتصوره كل المبحوثين من عينة الدراسة تتضح أهمية لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة، ففي حين نجد رؤساء اللجان يعطونها أهمية كبيرة انطلاقا

من كونها تعمل على الترقية، التنظيم والتوعية للحي وسكانه، نجد الجهات الوصية تنظر إليها على أساس أنها تعمل على التكفل بالإنشغالات وتقديم الإقتراحات والتعاون على تنفيذها بإعتبارها همزة وصل، نجد وأن السكان يذهبون إلى كونها خدماتية خيرية ومطلبية.

فبالنسبة إلى رؤساء اللجان تكمن أهمية لجان الأحياء من خلال الدور المنوط بها والمتمثل في ترقية الحي وذلك بإيجاد حي راقي في كل المجالات وهذا ما أشارة إليه نسبة 67 % من عينة الدراسة، بالإضافة إلى تنظيم الحي من خلال المحافظة على نظافته، وذلك بالتنبيه إلى مخاطر رمي القمامة والتوجيه إلى أوقات رميها بالإتفاق مع الجهات الوصية، والتحسيس بأهمية الإنارة وفائدتها لأبناء وبنات الحي والسكان بصفة عامة، وإلى جانب هذا ذهبت نسبة أخري بمقدار 33 % إلى ضرورة توعية سكان الحي وتنبيههم إلى مصالحهم وواجباتهم ، مع التركيز على رعاية المصالح الاجتماعية، في حين تذهب نسبة 16 % إلى كون أهميتها نابعة من كونها تعمل على الرقابة على الوطن والمواطن لتحسيسه بحقوقه وواجباته، ومن ثم فكل هذه المهام كلها التي تناط بلجان الأحياء من الترقية إلى التنظيم إلى التوعية دليل على أهميتها.

وبالنسبة إلى الجهات الوصية فان المهام التي تنتظر منها باعتبارها همزة الوصل بين الإدارة والمواطن من خلال التكفل بانشغالات السكان وتقديم الاقتراحات والتعاون على تنفيذها بنسبة 33 %، بالإضافة إلى عملها على التنشئة الاجتماعية لأبناء الحي على المواطنة وإحترام الأخر والمحافظة على المحيط والبيئة الخارجية وهذا ما ذهبت إليه نسبة 50 % من عينة الدراسة، وإن كان تركيز الجهات الوصية أكثر على التنشئة الاجتماعية والمحافظة على المحيط والبيئة والممتلكات العامة وذلك بالنظر إلى ما عايشوه في الميدان من خلال الممارسة اليومية، على أنه بالمقابل إلى ذلك ذهبت نسبة 16 % من عينة الدراسة إلى أنه ليس لها دور ومن ثم ليس لها أهمية في نظرها.

ومن جهة أخرى نلحظ ومن خلال بيانات الدراسة الميدانية أن أغلبية الإجابات كانت في إتجاه الدفاع عن مصالح الحي وبنسبة 60 % وهذا من جانب ممثلي البلدية والولاية، في حين يذهب كل من مدير القاعة المتعددة الرياضات وكذا مدير دار الشباب إلى القول بأن ذلك يعود إلى أفراد هذه اللجان في حد ذاتهم وإتجاهاتهم وميولاتهم، وتذهب نسبة 40 % من عينة الدراسة مع إمكانية إضافة هذه النسبة إلى النسبة السابقة في الدفاع عن مصالح الحي وكذا فض النزاعات بحسبهم إذا كان أفراد لجنة الحي من المشهود لهم بالكفاءة والأخلاق الحميدة فعندئذ يمكنه المساهمة

في فض النزاعات التي تحدث بين أبناء الحي، كما أنه والحال هذه أن يطلبوا حتى وساطتهم، خاصة إذا وصل الأمر إلى المصالح الأمنية.

أما فيما يخص السكان فمن خلال تركيزهم على الدور الخدماتي الخيري والمطلبي، فهو دليل على الأهمية التي يوليها هؤلاء للجان الأحياء ويعكس رغبتهم الملحة في أن تقوم هذه اللجان بهذا الدور، فمن خلال الإجابات المعطاة أين ذهبت نسبة 41 % إلى التركيز على الدور الخدماتي، ونسبة 30 % على الدور الخيري، ونسبة 18 % على الدور المطلبي، وتطوير المحيط بنسبة 3 % وكل هذا أي ما مجموعه 92 % من عينة الدراسة الذين يقولون بالدور الخدماتي ، الخيري، المطلبي ،وتطوير المحيط، دليل على أهمية هذه الأدوار ودليل كذلك على أهمية اللجان في حد ذاتها لأنه لولاها لما أمكن القيام بهذه الأدوار والمهام، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن هناك ما مقداره 4 % من عينة الدراسة من تذهب إلى أنه الذي يحركها هي المصلحة مع ما في هذا القول من المصداقية إلا أنه هو الأخر يشير من جهة أخري إلى أهميتها بالنسبة لأعضائها ، وتوجد نسبة أخري ممن تعتقد بأنه لا دور ومن ثم لا أهمية لها بمقدار نسبة 2 % ، ومن كل هذا نخلص إلى القول بأهمية لجان الأحياء ودورها في النهوض بالتجمعات الحضرية الجديدة بعلي منجلي، والجدول التالي يبين ذلك.

رسم بياني رقم:02 دور لجان الأحياء بحسب السكان.

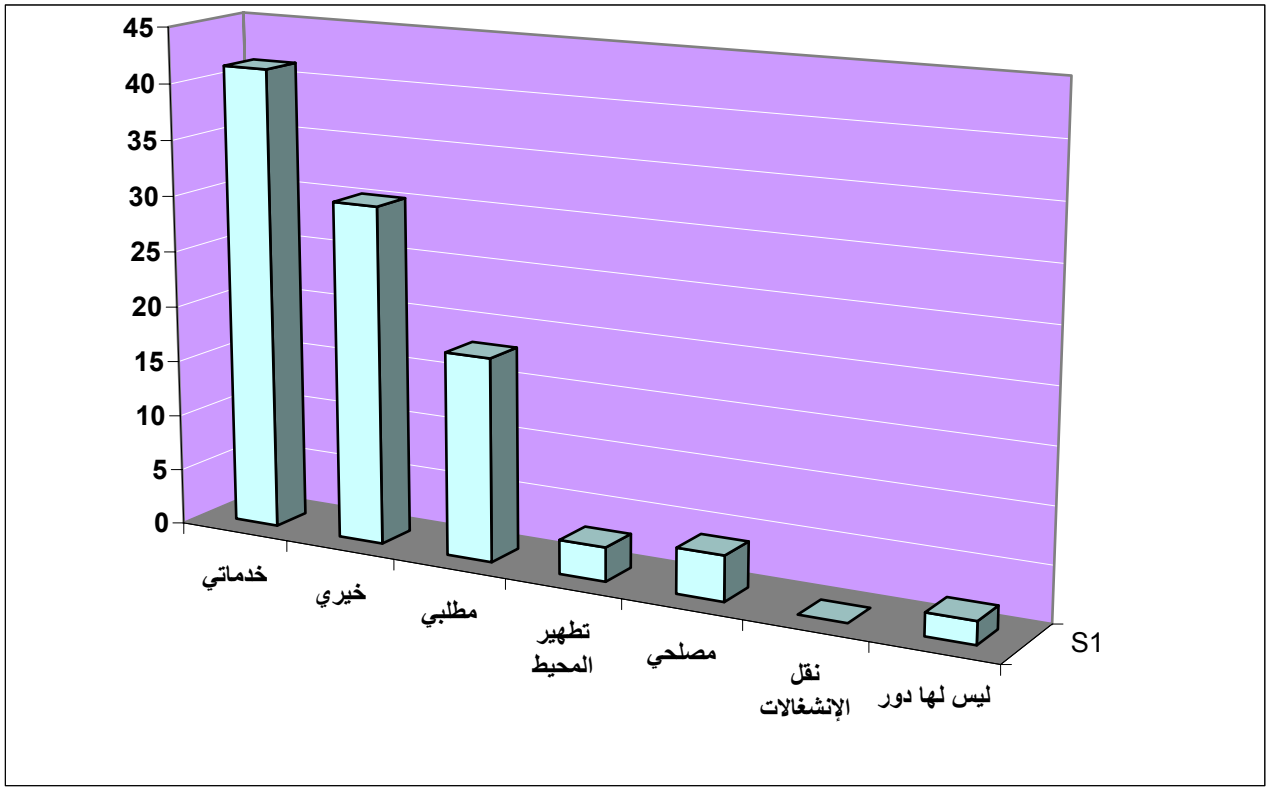

جدول رقم:10 دور لجان الأحياء.

الفئات	رؤساء لجان الأحياء		ممثلي الجهات الوصية	
	التكرار	%	التكرار	%
ترقية وتنظيم الحي	3	50	/	/
توعية سكان الحي	2	33	3	50
نقل الإنشغالات	/	/	2	33
الدفاع عن مصالح الحي	/	/	4	67
أخرى	/	/	2	33
الرقابة	1	16	/	/
ليس لها دور	/	/	1	16
المجموع	6	99	12	199

إن أهمية لجان الأحياء ومن خلال كل ما طرح لا يرقى إليها شك، ذلك أن المشرع الجزائري تناولها وخصها بقانون خاص بها، وحدد أهدافها الأساسية حتى لا تخفى و لا تحرف ولا تحيد عن مسارها المرسوم لها ولكي تؤدي وتقوم بأهدافها على أحسن صورة وأكمل وجه.

ثم هناك هذا التنوع والتباين في مفهومها وتصورها وكذا الأهداف المنيطة بها والمرجوة منها، في نظر كل من رؤساءها وأفراد الجهات الوصية وكذا السكان.

2 -3- خلفيات المشاركة في نشاط لجان الأحياء:

تختلف وجهة نظر كل من رؤساء لجان الأحياء وكذا ممثلي الجهات الوصية والسكان، من حيث النظر إلى خلفيات المشاركة في نشاط لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة بعلي منجلي، إن من حيث الممارسة الميدانية أو من حيث معايشة نشاطات هؤلاء وملاحظة سلوكاتهم وأنشطتهم وأقوالهم، ومن ثم جاءت هذه الآراء.

بالرجوع إلى الجانب النظري من الدراسة نجد وأن خلفيات المشاركة في لجان الأحياء متعددة ومتنوعة، وإن كان يغلب عليها طابع المصلحة الخاصة، أي كل ما يمكن أن يعود بالنفع على عضو لجنة الحي، سواء كان هذا النفع أو هذه المصلحة مادية أو معنوية، لكن وبالرجوع إلى بيانات الدراسة الميدانية نجد أن نسبة 60 % من مجموع عينة الدراسة من رؤساء لجان الأحياء تذهب إلى أن هدف لجنة الحي هو ترقية الحي السكني، وإن إختلف مفهوم الترقية بعد ذلك من

رئيس لجنة إلى أخر تبعا لقناعاته التي يؤمن بها، من تربية السكان إلى رعاية المصالح الإجتماعية إلى الدفاع عن مصالح الحي، على أنهم يذهبون إلى التركيز على العمل الإجتماعي ثم توعية السكان ويأتي بعدها الدفاع عن مصالح الحي وسكانه بهذا الترتيب.

في حين تذهب نسبة 40 % منهم إلى التركيز على توعية السكان بما لهم وما عليهم، أي توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم، وتوصل الأمر بأحدهم إلى القول بأن مهمتهم الرقابة على الوطن والمواطن، وعلل ذلك بتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، واضعين في إعتبارهم الحفاظ على الحي ونظافته وكذا الإنارة العمومية والمظهر العام للحي، بالإضافة إلى خلق الروح الوطنية.

جدول رقم:11 أهداف لجنة الحي بحسب رؤسائها.

الاحتمالات	ترقية الحي	الدفاع عن مصالح الحي	توعية السكان	المجموع
التكرارات	3	1	2	6
النسبة %	50	16	33	99

وإلى هذا ذهبت أيضا الأستاذة ليندة نصيب في دراستها والتي أشارت إلى أن إهتمام الأعضاء بحل مشاكل الشرائح التي تمثلها يعد من أولى إهتماماتها، وفي مقابل ذلك عبرة نسبة أخرى من أنه ينبغي تفعيل النشاط الجمعوي و الإرتقاء به من دائرة المطامع الشخصية والدوافع الذاتية.

بالنظر إلى كون أفراد الجهات الوصية هم القادرين على تقديم الإمتيازات والخدمات وما شابه ذلك بحكم المواقع والمناصب التي يحتلونها، وبحكم كذلك أن هذه الإمتيازات والمصالح تطلب منهم إن بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة، أو كذلك بحكم الميول السياسية فإننا نراهم الأقدر على الإجابة على مثل هذا السؤال، ومن ثم فقد جاءت إجاباتهم على النحو التالي، حيث يذهب البعض منهم وبنسبة 40 % إلى القول بأن ذلك يرجع إلى الطاقم المسير للجنة الحي، على أن هذا الجواب وإن كان فيه نوع من التهرب فهو يحمل في طياته التأكيد على طغيان المصالح الشخصية، وفي هذا الإطار تذهب نسبة 20 % ويمثلها رئيس مكتب الجمعيات بالولاية حيث يؤكد على الطابع الشخصي للمصالح وذلك بالنظر إلى حجم الشكاوي التي تأتينا للولاية كل يوم، فكل من له مشكلة مع رئيس الجمعية يأتي للولاية، ويذهب أكثر من ذلك إلى القول بأن كل الجمعيات ـ تاع مشاكل ـ كلها بدون إستثناء ماعدا الجمعيات الدينية للمساجد والتي تهتم ببناء المساجد وفقط، في حين تذهب نسبة 20 % إلى التأكيد على أنها تمثل المصالح العامة في المجتمع من خلال

النظافة والتشجير وما إلى ذلك وفي هذا الإطار دائما تذهب نسبة 20 % أخرى إلى القول بأنها تمثل مصالح الحي ويمثل هذا الرأي مندوب القطاع ونعتقد أن ذلك راجع في الأساس لكونه ممثل الدولة على المستوى المحلي وهو مطالب بأن يتعامل معها على هذا الأساس بحكم القانون.

أما من جانب السكان فقد كانت الإجابة تعبر عن خيبة الأمل في هذه اللجان بحيث عبر لنا الكثير منهم عن تذمرهم من أعضاء هذه اللجان و أنهم لا يرونهم إلا في المناسبات وأنهم يخدمون مصالحهم الشخصية بصفة أساسية ثم مصالح الأقارب والمقربين منهم وكذا أصحاب النفوذ والمصالح المتبادلة، وفي المقابل فإنهم يرون بأن تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطن يضعف من عوامل التوتر والنزاع، ولعل من أهم هذه الإحتياجات على مستوى التجمعات الحضرية الجديدة بعلي منجلي هي توفير المرافق الضرورية من تجهيزات صحية وتعليمية وأمنية على وجه الخصوص، تذهب أكبر نسبة من عينة الدراسة ممثلة في 35 % إلى أن أعضاء لجان الأحياء يمثلون مصالحهم الشخصية، ثم تأتي بعدها نسبة 25 % من عينة الدراسة والتي تقول بأن أعضاء لجنة الحي يمثلون مصالح الحي، وفي المقابل تذهب نسبة 12 % إلى أنهم يمثلون مصالح حزبية، و8 % من عينة الدراسة يذهبون إلى أنهم يمثلون مصالح فئوية، ونسبة 4 % من عينة الدراسة يذهبون إلى أنهم يمثلون مصالح الإدارة.

جدول رقم:12 الصفة التمثلية للجنة الحي بحسب ممثلي الجهات الوصية والسكان.

الفئات	السكان		ممثلي الجهات الوصية	
	التكرار	%	التكرار	%
مصالح الحي	25	25	1	16
مصالحهم الشخصية	35	35	1	16
مصالح الإدارة	4	4	/	/
مصالح حزبية	12	12	/	/
مصالح فئوية	8	8	/	/
مصالح عامة	/	/	1	16
أخرى تذكر	/	/	3	50
لا أعرف	15	15	/	/
المجموع	99	99		100_~

من خلال كل ما سبق يتضح لنا وأن أغلبية المستجوبين من الجهات الثلاث يؤكدون على طغيان المصالح الشخصية وإن إختلفت النسب والأسباب بعد ذلك، على أنه بعد ذلك لا يمكن إغفال المصالح الأخرى، ولأنه حتى هذه المصالح الأخرى التي يسعى إليها أعضاء لجنة الحي سواء كانت مصالح فئوية أو حتى حزبية أو مصالح إدارية فهي كلها تصب في النهاية في خدمة المصالح الشخصية.

2-4 - وظائف لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة:

إننا سنعمد هنا إلى التعريج على إنجازات لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة، وكذا العراقيل التي يمكن أن تواجهها في الميدان من قلة الإمكانات إلى عدم الإستجابة والتسويف، ثم طبيعة الخدمات المقدمة وهل هي خيرية أم إجتماعية أم ترفيهية وما إلى ذلك، وفي الأخير الوصول إلى طبيعة الوظائف كما تراها عينة الدراسة وهل هي وظيفة واحدة أم وظائف متعددة.

بالنسبة للإنجازات الشيء الملاحظ في هذا المجال هو إختلاف نسبة وحجم الإنجازات من لجنة حي إلى أخرى، على أنها في مجملها تدور في مجال:

* إحصاء المعوزين والمحتاجين والأرامل والمطلقات وضعاف الدخل.

* تقديم المساعدات بحسب الأولوية، مثل قفة رمضان بالتنسيق مع البلدية والدخول الإجتماعي بالتنسيق مع مجلس سبل الخيرات...الخ.

* تهيئة المساحات الداخلية للعمارات وتشجيرها بمساهمة ومساعدة أهل الحي.

وفي هذا الإطار أعطيت الأولوية لقفة رمضان والمخطط الأزرق من خلال التنسيق مع البلدية وهذا بنسبة 100 % من عينة الدراسة، ثم جاء في المرتبة الثانية الدخول الإجتماعي والمدرسي بالتنسيق مع مجلس سبل الخيرات التابع لمديرية الشؤون الدينية والأوقاف وبنسبة 67 % من عينة الدراسة، ثم حملات التشجير بالتنسيق مع البلدية وبنسبة 50 % من عينة الدراسة، لتأتي نسبة 33 % في الأخير وهي متعلقة بالنظافة والإنارة وتصليح الأعطاب.

جدول رقم:13 أولويات لجنة الحي بحسب ممثلي الجهات الوصية.

الاحتمالات	قفة رمضان	الدخول المدرسي	المخطط الأزرق (رحلات للبحر)	التشجير	أخرى
التكرارات	6	4	6	3	2
النسبة %	100	67	100	50	33

وبالرجوع إلى إجابات المبحوثين من الجهات الوصية حول نوع الخدمة التي تقدمها لجنة الحي للسكان نجدها متنوعة، فمنهم من يذهب إلى كونها خيرية ومنهم من يذهب إلى كونها خدماتيةومنهم من يذهب إلى كونها ترفيهية ومنهم من يذهب إلى كونها مطلبية ومنهم من يذهب إلى كونها تجمع بين أكثر من وظيفة واحدة، وهذا التنوع في الإجابة في حد ذاته راجع إلى تصور كل فرد من هؤلاء الأفراد لدور لجنة الحي في رأيه، وإن كانت النسبة الإجمالية بعد ذلك تدل على تساوي النسب بين كل هذه الأنواع وتصل إلى 40 % بالنسبة لكل نوع على حدا، إذ فيه من يذهب إلى كونها خيرية خدماتية، ومنهم من يذهب إلى كونها خيرية ترفيهية، وفيه من يذهب كذلك إلى كونها خدماتية مطلبية.

جدول رقم:14 نوع الخدمات المقدمة من طرف لجنة الحي بحسب الجهات الوصية.

الاحتمالات	خيرية	خدماتية	ترفيهية	مطلبية
التكرارات	2	2	2	2
النسبة %	40	40	40	40

وفي هذا الإطارأجمعت عينة الدراسة من رؤساء اللجان المبحوثين وبنسبة 100 % على مشكل قلة الإمكانيات وإنعدامها وفي ظل هذه النسبة نجد 67 % يقولون بقلتها في حين نجد 33 % تربط بين قلة الإمكانات من جهة وعدم الإستجابة من قبل الجهات الوصية وذلك عندما تتجه إليها لطلب التكفل بإنشغالات السكان ومطالبهم، بالإضافة إلى التسويف الذي يدفعها إلى الملل وترك المطالب، مع ذهاب أحد رؤساء اللجان إلى القول بأن مشكل الوعي له بالغ الأهمية في تحديد المطالب وتوجيهها في الظرف المناسب هو أحد عوامل النجاح في الطرح وفي الإستجابة.

جدول رقم:15 مدى كفاية الإمكانيات بحسب رؤساء اللجان.

الاحتمالات	قلة الإمكانيات	عدم الاستجابة	المجموع
التكرارات	4	2	6
النسبة %	66	33	99

وبالرجوع إلى طبيعة الوظائف التي تقوم بها لجنة الحي دائما وبحسب رؤساء هاته اللجان فمن خلال بيانات الدراسة الميدانية تبين لنا وأن إجابات عينة الدراسة بخصوص وظيفة لجنة الحي تتباين، على أن مجمل إجابات المبحوثين تراوحت بين كونها إيديولوجية وسياسية وإجتماعية وثقافية، فنجد نسبة 42 % يتجهون إلى كونها إجتماعية و25 % لكل من الوظيفة الثقافية وكذا السياسية وفي الأخير نجد نسبة 8 % من المبحوثين عينة من الدراسة يتجهون لكونها إيديولوجية، وعلى هذا الأساس يذهب البعض إلى كونها إجتماعية وسياسية وثقافية، ويذهب البعض إلى كونها إيديولوجية وثقافية، والبعض إلى كونها إجتماعية ثقافية، وكما ذهب البعض الأخر إلى كونها إجتماعية وحسب، وفي نفس الإطار لاحظنا إستبعاد للوظائف الأخرى الإقتصادية والتنظيمية والقانونية.

ونفس الأمر نجده أيضا عند الحديث عن السكان إذ تنوعت إجاباتهم وتعددت تبعا لتصوراتهم عن لجان الأحياء، ولجنة حيهم بصفة خاصة، فنجد في البداية أنهم ينفون الوظيفة الإيديولوجية والنفسية أساسا، على أنهم يعتقدون بأن وظيفة لجنة الحي هي إجتماعية بصورة أساسية وبنسبة 39 % وتليها الوظيفة التنظيمية وبنسبة 28 %، ثم الوظيفة الثقافية بنسبة 18 %، على أن نسبة الذين يقولون بالجمع بين الوظيفة الإجتماعية والثقافية والتنظيمية بلغ نسبة 85 % من عينة الدراسة، وتبقى النسبة المتبقية والتي تشمل ما يلي نسبة 14 % للوظيفة السياسية والقانونية والإقتصادية، أي بنسبة 6 % للوظيفة السياسية ونسبة 4 % للوظيفة القانونية ونسبة 4 % أيضا للوظيفة الإقتصادية.

وبخصوص المحافظة على خاصية هذه الوظيفة أثناء الممارسة الميدانية تبين لنا من إجابات المبحوثين من عينة الدراسة تساوي النسبة بين من يقولون بالمحافظة على خاصية الوظيفة والذين يقولون بعدم المحافظة على خاصية الوظيفة وهذا بنسبة 50 % لكلا الطرفين، ولكن مع التدقيق أكثر في مدلول هذه الإجابات يتبين لنا وأن الذين قالوا من قبل بالوظيفة الإيديولوجية والسياسية قالوا أيضا بالمحافظة على هذه الوظيفة في الميدان، والذين أجابوا بالوظيفة الثقافية والإجتماعية قالوا بعدم المحافظة على هذه الخاصية في التطبيق الميداني، ونعتقد أن ذلك يعود بالأساس إلى الميولات والمصالح الشخصية من وراء كل هذا.

جدول رقم:16 وظائف لجنة الحي بحسب رؤساء اللجان والسكان.

الفئات		إيديولوجية	سياسية	إقتصادية	تنظيمية	إجتماعية	نفسية	ثقافية	قانونية
رؤساء لجان الأحياء	التكرار	1	3	/	/	5	/	3	/
	%	8	25	/	/	42	/	25	/
السكان	التكرار	/	6	4	28	39	/	18	4
	%	/	6	4	28	39	/	18	4

إختلفت وجهات النظر حول طبيعة الخدمات المقدمة من طرف لجنة الحي تبعا لخلفيات المشاركة في هذه اللجان من جهة، وكذا لخلفيات التصور عن لجنة الحي ومهامها وكذا الأدوار التي تقوم بها في الواقع، وكل هذا في ضوء قلة الإمكانيات وعدم الاستجابة من قبل الجهات الوصية وكذا عدم تقبل الأمر الواقع من قبل المواطنين، خاصة في ظل تدني الوعي وطغيان المصالح الخاصة، وفي ضوء كل هذا جاء الإجماع على الوظائف وترتيبها على النحو التالي: الوظيفة الإجتماعية ثم الثقافية ثم السياسية.

3 ـ علاقات لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة:

إن لجان الأحياء بإعتبارها نسق مفتوح تتبادل التأثير والتأثر مع المحيط الخارجي الذي تتواجد به وتتعامل معه، ومن ثم فلا غرابة إن وجدنا لجان الأحياء هذه ترتبط مع غيرها في علاقات تبادلية وتكاملية وحتى تنافسية في الكثير من الأحيان.

ثم إن إستمرارية النشاط يتطلب في غالب الأحيان ضرورة بناء نسق من العلاقات الداخلية والخارجية، من السكان إلى الجمعيات المختلفة إلى الجهات الوصية إلى الأحزاب السياسية وغيرها، وإن إختلفت بعد ذلك نوع وطبيعة هذه العلاقات في حد ذاتها، غير أن أغلب علاقات لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة بعلي منجلي تعد محدودة وسطحية في غالب الأحيان وتحكمها الولاءات والمصالح الحزبية الضيقة.

3-1- علاقاتها مع سكان الحي:

لا شك في أن أول علاقة تنشأ عند تأسيس لجان الأحياء تكون داخل الحي نفسه، ومع أفراد الحي أنفسهم، ليبدأ تشكيل لجنة الحي بعد ذلك وإختيار وإنتخاب أعضاء مكتبها المسير، فالعلاقة

بدأت بين الأفراد من داخل الحي ككل ثم إنتقلت إلى مستوى الجمعية العامة الإنتخابية ثم إلى مستوى المكتب المسير المنتخب، لترجع بعدة ذلك من بين أعضاء المكتب إلى السكان بصفة عامة وكذا مع المحيط الخارجي للحي السكني، بما فيه من جهات وصية وأحزاب سياسية وجمعيات مختلفة وغيرها وإن كان لهذه الجهات إمتدادات داخل الحي السكني بعد ذلك.

حيث أنه من خلال الملاحظات اليومية والإستفسارات من رؤساء اللجان يتضح لنا وأنه بعد تشكيل المكتب المسير للجنة وبداية العمل تبدأ المناوشات الكلامية والإنتقادات بين الأعضاء تكبر وتكبر إلى أن تطفو إلى السطح، لتبدأ الإنسحابات المتوالية والمتكررة للأعضاء بسبب حب الزعامة والتسلط والإنفراد بالرأي وكذا إيثار المصالح الشخصية على أنه من جهة أخرى نلحظ غياب الوعي التنظيمي وتفويض السلطة والمسؤولية وإحتكارها من قبل الرئيس في غالب الأحيان وإن فوضت فلأقرب المقربين منه، وهذا للمحافظة على السلطة وتكريس الأمر الواقع، بحيث تبقى اللجنة تسير بفردين أو ثلاثة في أحسن الأحوال ممثلين في الرئيس ونائبيه أو الرئيس وأمين المال، على أن هذا السير هو في الحقيقة مناسباتي ما عدى في حالات إستثنائية أين يظهر بعض الأعضاء المنخرطين، أما في سائر الأيام فلا تجد أحد، وحتى الرئيس ومن معه لهم أنشطة مناسباتية كذلك، وظهر لنا هذا جليا عند بحثنا وإستفسارنا عن أماكن تواجد أعضاء هذه اللجان لإجراء المقابلات الميدانية معهم، وكذا إجابات المبحوثين من السكان الذين أكدت غالبيتهم وبنسبة كبيرة تقدر بـ 51 % بأن لجنة الحي لا تمثلهم كونها تمثل مصالحها الشخصية وكذا مصالح زمرتها، وإلى مثل هذا يذهب أحد أعضاء الجمعيات إلى التأكيد ولو بطريقة غير مباشرة إلى أن أعضاء جمعيته يسكنون بالقرب منه وإلى جواره، في حين ذهبت نسبة 48 % إلى كونها تمثل الحي وسكانه على أساس أنها منتخبة وتقوم بدورها كوسيط بحسب إمكانياتها، بالرغم مما يقال في شأن عملية الإنتخاب وحتى طريقة التمثيل هاته، حيث أنه ومما روي لنا أنه يجتمع مجموعة من الأفراد في المقهي ويتداولون فيما بينهم حول تشكيل لجنة حي، ويقتسمون الأدوار والوظائف فيما بينهم، ثم يقوم كل فرد منهم بجمع أصدقائه وكل من يقبل أن يكون عضوا في هذه اللجنة، أو حتى يقبل الإمضاء لهم فقط على الوثائق كون القانون يشترط وجود 21 عضوا ومن ثم تتشكل لجنة الحي بهذه الطريقة.

جدول رقم:17 مدى تمثيل لجنة الحي للسكان بحسب رأي السكان.

الاحتمالات	نعم تمثل السكان	لا تمثل السكان	المجموع
التكرارات	48	51	99
النسبة %	48	51	99

حيث تظهر علاقة لجنة الحي بالمعوزين من السكان من خلال سعي هاته اللجان إلى إعداد بطاقية للمعوزين والمحتاجين في الحي مع تصنيفها وترتيبها بحسب الأولوية من حيث الإحتياج مع ضمان المتابعة والمراقبة لهذه القوائم وتجديدها عند الحاجة بحسب الظروف ففيه من يتوفى وفيه من تتحسن حاله وفيه من يزور الوثائق ويحتال على اللجنة وينكشف أمره مع الوقت وما إلى ذلك، على أن مصالح البلدية هي التي تصادق على هذه القوائم بعد ذلك وتعطي لهؤلاء صفة معوز، وتقوم اللجان بتوزيعها على المحتاجين، كما تقوم بعد ذلك بتوزيع المساعدات على مستحقيها في المناسبات المختلفة مثل قفة رمضان.

وبخصوص علاقة لجنة الحي بالسكان فرق رؤساء لجان الأحياء بين العلاقة بين رئيس اللجنة والسكان، وبين أعضاء اللجنة في عمومها والسكان، حيث كانت نسبة 33 % من عينة الدراسة تقول بالعلاقة الجيدة في شقها المتعلق بعلاقة رئيس اللجنة مع السكان مع ما في هذه الإجابة من الميول الذاتية، في حين تذهب نسبة 33 % بخصوص علاقة أعضاء اللجنة في عمومهم مع السكان إلى كونها حسنة، في حين تذهب نسبة 33 % المتبقية إلى كونها متوترة، وأرجع أحد المبحوثين ذلك بالقول أن لجنة الحي تمثل عمارة أو عمارتين فقط ولا تمثل كامل الحي حيث أن أعضاء اللجنة وعند الإنتخاب يتجمعون بحسب علاقاتهم ومعارفهم ويشكلون لجنة الحي بسبب زهد الكثيرين في الترشح والعمل ومن ثم لا غرابة بعد ذلك في كون معظم الأفراد لا يعرفون باقي السكان خاصة في خضم عدم معرفة السكان لبعضهم البعض وحتى الوقت الحالي، وهو نفس الأمر الذي أشارت إليه الزميلة سعاد بن سعيد عندما أشارت إلى العلاقات السطحية بين الجيران وعدم معرفة بعضهم البعض وتخوفهم من ذلك.

وحتى أن القانون يشترط وجود قائمة بـ 21 عضو ينتخبون من بينهم مكتب مسير، وهي كافية لتأسيس لجنة حي ومن دون إشتراط تمثيل كامل الحي.

إلا أنه وبالنظر إلى واقع هذه العلاقات يتبن لنا حدة التوتر بينهما ويعود ذلك في رأينا إلى المحاباة والى مراعاة العلاقات القرابية وعلاقات الجيرة وعلاقات الصداقة والزمالة، ومن جهة أخري إلى اختلاف الذهنيات ومن ثم يصبح الأمر كما ذهبت اله الزميلة سلمى مصيبح والمتمثل في صعوبة المعاملة أو المعاشرة بين السكان بصفة عامة كما أنه ليس من الغريب أن نجد حدوث إحتدامات شديدة فيما بينهم وذلك بسبب عدم التفاهم ومحاولة كل فئة السيطرة على داخل هذا النسيج الحضري الجديد، وفي هذا الإطار أقر أحد لجان الأحياء بأنه تعرض للضرب والشتم والتجريح من قبل أحد المواطنين والذي لم يدرج اسمه في قائمة المعوزين وهو الأمر الذي لم يستسيغه بحجة أن هناك من هو أحسن حال منه وأعطيت له قفة رمضان، ويقول رئيس اللجنة أنه لم يطلع على بيوت وأسرار الناس وإنما يحكم هو وأعضاء لجنته من خلال شهادة الناس لهؤلاء المعوزين وكذا حالتهم الإجتماعية الظاهرة للعيان وأن المشكل هو في قلة المعونات ما يلزمنا إعطائها للأحوج فالأحوج ونأخذ في الإعتبار الأرامل والأيتام والمطلقات وهذا ما لا يستسيغه هؤلاء ويريدون إدراج أسمائهم بأي طريقة.

ومن ثم وبخصوص تعاون لجنة الحي مع السكان أعربت نسبة 66 % من المبحوثين من رؤساء لجان الأحياء بوجود تعاون بين الإثنين وذلك إلتزاما منها بأهدافها المسطرة وذلك من خلال الدفاع عن مصالحهم، ومحاولة المساعدة بقدر الإمكان، في حين ذهبت نسبة 33 % منهم إلى عدم التعاون مرجعة ذلك إلى أن التعاون الموجود شكلي فقط، لكن الأساس عند بعض اللجان هو مصالحهم الخاصة على وجه الخصوص.

وبخصوص التعارض في المصالح بين لجنة الحي والسكان تذهب النسبة الغالبة من رؤساء لجان الأحياء وبنسبة 66 % إلى إقرار حدوث التعارض بين مصالح لجنة الحي و مصالح السكان، ويعود ذلك بحسب رؤساء هاته اللجان في بعض الأحيان إلى أعضاء اللجان ذاتها لما تطغى المصالح الشخصية والمحسوبية كما حدث في إعداد قوائم المستفيدين من قفة رمضان وغيرها، حيث وجد من الأعضاء من دفع ملف بإسمه وملف بإسم إبنه وملف أخر بإسم زوج إبنته وغيره كثير، وهذا دون ذكر أسماء المقربين إليه من السكان والجيران، كما حدث التعارض أيضا بحسب أحد الأعضاء عند جمع الإشتراكات لتهيئة المحيط أين أراد كل واحد فيما بعد تركيز الأشغال والتهيئة من أمام بيته أو عمارته بالخصوص، في حين تذهب نسبة 33 % من عينة الدراسة إلى التأكيد على عدم حدوث مثل هذا التعارض بين لجنة حيهم والسكان بحكم إلتزامهم بأهداف الجمعية بحسب رأيهم.

وبخصوص علاقة أعضاء لجنة الحي بنخبة ساكني الحي، فمن خلال سعيها المتواصل لخدمة الحي وسكانه يتصل أعضاء هذه اللجان بالنافذين في الحي من سكانه لإعانتها في تنفيذ برامجها، سواء تعلق الأمر بالاتصال بالجهات الإدارية المختلفة، أو حتى للتأثير على أفراد الحي في حد ذاتهم عندما يتعلق الأمر بالسلوكات والتصرفات الصادرة منهم وذلك من خلال عملها على إثارة وتجنيد الفاعلين في الحي، إلا أننا في الواقع نجد بونا شاسعا بين هؤلاء وهؤلاء بسبب اختلاف الذهنيات والاهتمامات وحتى الأولويات، والى مثل هذا أشارت الأستاذة سلمى مصيبح مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة عند حديثها عن مدى تلائم السكان بين مختلف الذهنيات، حيث أشارت إلى إختلاف ذهنيات السكان في هذه التجمعات الحضرية الجديدة بين فئة وأخرى ويعود ذلك حسبها بالأخص إلى مكان إقامتهم السابق إذ من الصعب مقارنة سكان الأحياء الشعبية والأحياء الفوضوية والأحياء القصديرية ببعضها البعض من حيث طبائعهم وسلوكاتهم والتي اكتسبتها من البيئة التي سكنتها وتأقلمت معها.

وعلى العموم فإن العلاقة بين لجنة الحي والسكان بصفة عامة وبالنظر إلى إعتبار لجنة الحي هي الممثل الشرعي والقانوني للسكان تجاه الجهات الوصية، فإنها تسعى إلى خدمتهم ورعايتهم والتكفل بشؤون الحي السكني ومتطلباته، ومن ثم فلا غرابة بعد ذلك في أن تنشأ علاقة ما بين ساكني الحي وأعضاء لجنته، ونحن نجد هذه العلاقة من خلال محاولة لجنة الحي إشراك السكان في المشروعات الكبيرة والتي تمس الحي بأكمله والتي تهم كذلك معظم الأفراد، مثل النظافة والتشجير...الخ، حيث أن من أهداف لجنة الحي كما جاء في قانونها الأساسي وفي مادته الأولى الفقرة الثانية والثالثة هي:

* إثارة إهتمام المواطنين حول الأعمال المحلية التي تهدف لتحقيق الصالح العام للحي.

* تجنيد المواطنين للمساهمة في تسيير الشؤون المحلية والمشاركة في خلق الظروف الملائمة لذلك.

وبهذا الخصوص فرق رؤساء لجان الأحياء بين العلاقة بين رئيس اللجنة والسكان، وبين أعضاء اللجنة في عمومها والسكان، حيث كانت نسبة 33 % من عينة الدراسة تقول بالعلاقة الجيدة في شقها المتعلق بعلاقة رئيس اللجنة مع السكان مع ما في هذه الإجابة من الميول الذاتية، في حين تذهب نسبة 33 % بخصوص علاقة أعضاء اللجنة في عمومهم مع السكان إلى كونها حسنة، في حين تذهب نسبة 33 % المتبقية إلى كونها متوترة، وأرجع أحد المبحوثين ذلك بالقول

أن لجنة الحي تمثل عمارة أو عمارتين فقط ولا تمثل كامل الحي حيث أن أعضاء اللجنة وعند الإنتخاب يتجمعون بحسب علاقاتهم ومعارفهم ويشكلون لجنة الحي بسبب زهد الكثيرين في الترشح والعمل ومن ثم لا غرابة بعد ذلك في كون معظم الأفراد لا يعرفون باقي السكان خاصة في خضم عدم معرفة السكان لبعضهم البعض وحتى الوقت الحالي، وهو نفس الأمر الذي أشارت إليه الأستاذة سعاد بن سعيد عندما أشارت إلى العلاقات السطحية بين الجيران وعدم معرفة بعضهم البعض وتخوفهم من ذلك.

وحتى أن القانون يشترط وجود قائمة بـ 21 عضو ينتخبون من بينهم مكتب مسير، وهي كافية لتأسيس لجنة حي ومن دون إشتراط تمثيل كامل الحي.

تذهب نسبة مقدرة بـ 50 % من الجهات الوصية إلى كونها أي هذه العلاقة مرتبطة بالطاقم المسير في حد ذاته، ولكن بالرجوع إلى النسب الأخرى نجد وأن هناك نسبة 17 % يقولون بأنها متوترة، مع بقاء نسبة 17 % تقول بأنها حسنة، ومن مجموع هذه النسب نقول بأن العلاقة في مجملها متوترة وسيئة، وهي راجعة بالأساس إلى الطاقم المسير لهذه اللجان، كونه يسعى إلى خدمة مصالحه ومصالح المقربين منه بأي طريقة، ويدعم هذا ما أشار به رئيس مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة للولاية الذي صرح بأن هناك شكاوي تأتينا من المواطنين حول رؤساء هذه اللجان وحتى من أعضاء المكاتب المسيرة ذاتها عندما تختلف وجهات النظر وتتأزم الأمور بينهم فينتقمون من بعضهم البعض بكشف المستور.

تذهب النسبة الغالبة من عينة الدراسة من السكان وبنسبة 35 % إلى أنه لا توجد علاقة أصلا بين لجنة الحي والسكان ذلك أن كل طرف مهتم بشأنه الخاص، في حين تذهب نسبة 24 % إلى كونها حسنة بالنظر إلى طبيعة الأنشطة التي تباشرها لجنة الحي والتي في معظمها أنشطة مرتبطة بالنظافة والتشجير، وفي نفس الإطار تذهب نسبة 16 % من عينة الدراسة إلى كونها جيدة بالنظر إلى أهدافها النبيلة، وفي الجانب الأخر تذهب نسبة أخرى تمثل أيضا 16 % إلى كونها متوترة بالنظر إلى خدمة أعضاء لجنة الحي لمصالحهم الشخصية بالأساس، وتذهب نسبة 8 % من عينة الدراسة إلى كونها سيئة بالنظر إلى المحسوبية التي ينتهجها أعضاء لجنة الحي في التعامل مع السكان والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم:18 طبيعة العلاقة بين لجنة الحي والسكان.

الفئات	جيدة		حسنة		سيئة		متوترة		أخرى	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
رؤساء اللجان	2	33	2	33	/	/	2	33	/	/
ممثلي الجهات الوصية	/	/	1	17	1	17	1	17	3	50
السكان	/	/	26	26	16	16	16	16	41	41

بخصوص تعاون لجنة الحي مع السكان أعربت نسبة 66 % من المبحوثين من رؤساء لجان الأحياء بوجود تعاون بين الإثنين وذلك إلتزاما منها بأهدافها المسطرة وذلك من خلال الدفاع عن مصالحهم، ومحاولة المساعدة بقدر الإمكان، في حين ذهبت نسبة 33 % منهم إلى عدم التعاون مرجعة ذلك إلى أن التعاون الموجود شكلي فقط، لكن الأساس عند بعض اللجان هو مصالحهم الخاصة على وجه الخصوص.

ونلحظ كذلك هنا بأن النسبة الغالبة من الجهات الوصية هي مع تعاون لجنة الحي مع سكان الحي وبنسبة 66 % كذلك ويرجع ذلك في إعتقادهم لكونها تمثل الحي مع الجهات الوصية لطرح إنشغالاتهم وإقتراح الحلول والدفاع عنها كما أشار بذلك عضو لجنة الشؤون الإجتماعية، ثم أن هذا التعاون يختلف بحسب الأفراد ذاتهم ففيهم من يهتم بالجانب الخيري والإنساني لمساعدة المحتاجين والفقراء والأرامل، وفيهم من يهتم بالبيئة والتشجير بحسب مدير القاعة المتعددة الرياضات وهذا ما لاحظناه في الأحياء حسبه دائما، في حين تذهب نسبة تمثل 33 % بحيث يذهب رئيس مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة إلى القول بأنها لا تتعاون مطلقا مع السكان بل همها مصالحها وفقط.

وبالرجوع إلى بيانات الدراسة الميدانية يتضح وأن نسبة كبيرة من السكان عينة الدراسة تقدر بـ 51 % يذهبون إلى أنه لا يوجد تعاون بين لجنة الحي والسكان، ذلك أنهم يعتقدون بأن هذه اللجان تسعى لخدمة مصالحها الخاصة ومصالح المقربين منها، حتى أن الكثير منهم يصرح بأنه لم يرها وحتى لم يسمع بها ونجد هذه النسبة ترتفع إلى 80 % عند النساء فالكل مشغول بنفسه

حسبهم، في حين تذهب نسبة 48 % منهم إلى تعاون لجنة الحي مع السكان وهذا ما هو متوقع منها لأنها أنشئت أساسا لخدمة الحي وسكانه، وهي تعمل لتحسين صورة الحي ووضعيته ولكن حسب الظروف وذلك من خلال سعيها إلى نظافة الحي وتهيئته، وكذا مساهمتها في تهدئة الخصومات بين السكان إلى جانب كونها تسعى وبالتعاون مع الجهات الوصية إلى القيام بشؤون الحي ومتطلباته.

جدول رقم:19 مدى تعاون لجنة الحي مع السكان بحسب النساء من السكان عينة الدراسة.

الإحتمالات	تتعاون مع السكان	لا تتعاون مع السكان	المجموع
التكرارات	10	3	13
النسبة %	77	23	100

جدول رقم:20 مدى التعاون بين لجنة الحي والسكان.

الفئات		التكرارات		النسبة %
	رؤساء لجان الأحياء	تتعاون مع السكان	4	66
		لا تتعاون مع السكان	2	33
	ممثلي الجهات الوصية	تتعاون مع السكان	4	66
		لا تتعاون مع السكان	2	33
	السكان	تتعاون مع السكان	48	48
		لا تتعاون مع السكان	51	51

ولكن في المقابل لاحظنا ومن خلال الجدول الموالي أن نسبة 26 % من عينة الدراسة تذهب إلى أنهم يرون لجنة الحي بحسب الحاجة، فإن لم تكن هناك حاجة لرؤيتهم لا يذهبون إليهم، وتذهب نسبة أخرى مساوية لها إلى أنهم يرون لجنة الحي بحسب الظروف، أي إذا كانوا في حاجة إليها وسمحت لهم ظروفهم بذلك، وتذهب نسبة أخرى إلى أنها ترى لجنة الحي مرة في السنة وبنسبة 14 %، وفي نفس الإطار تذهب نسبة 21 % من عينة الدراسة إلى كونهم لا يرون لجنة الحي مطلقا لكونهم لا يحتاجونها أو لا يعولون عليها، والمحصلة من مجموع النسب الأربع والتي تساوي ما مجموعه 85 % لا يرون لجنة الحي إلا عندما يحتاجون إليها فقط، في حين تذهب نسبة 2 % وكذا نسبة 10 % إلى أنهم يرون لجنة الحي مرة في الشهر ومرة في الأسبوع على التوالي

وهذا في إعتقادنا دليل على إرتباط هؤلاء المبحوثين من السكان بأعضاء من لجنة الحي وذلك بالنظر إلى تكرار عدد مرات الرؤية للجنة الحي.

جدول رقم:21 مدى رؤية المبحوثين من السكان للجنة الحي.

الاحتمالات	مرة كل أسبوع	مرة كل شهر	مرة في السنة	حسب الظروف	حسب الحاجة	ولا مرة
التكرارات	10	2	14	26	26	21
النسبة %	10	2	14	26	26	21

ونفس الأمر لاحظناه من خلال أن النسبة الغالبة من عينة الدراسة تذهب إلى عدم تعاملها مع لجنة الحي مطلقا وبنسبة 67 %، وفي نفس الإطار تذهب نسبة معتبرة من عينة الدراسة وتمثل نسبة 7 % إلى عدم الإجابة وهذه النسبة كذلك يمكن إعتبارها كذلك نتيجة لعدم التعامل مع لجنة الحي ومن ثم تصبح نسبة عدم التعامل تصل إلى 74 %، في حين نجد نسبة تمثل 25 % من عينة الدراسة تقول بتعاملها مع لجنة الحي، وفي أنشطة متنوعة نجد في مقدمتها قفة رمضان، وحملات النظافة.

جدول رقم:22 تعامل السكان مع لجنة الحي.

الاحتمالات	سبق وتعاملت مع لجنة الحي	لم يسبق وأن تعاملت مع لجنة الحي	دون إجابة	المجموع
التكرارات	25	67	7	99
النسبة %	25	67	7	99

على أنه فيما يتعلق بطبيعة المعاملة ذهبت النسبة الغالبة إلى عدم الإجابة وذلك بنسبة 41 % ونعتقد أن ذلك يعود إلى عدم التعامل مع لجنة الحي بالأساس، إذ أنه وبالمقارنة مع إجابة السؤال السابق نجد أن نسبة الفارق بين من لم يتعامل مع لجنة الحي ومن لم يجب كانت تمثل 74 % أي (67+ 7) - (41) وهو ما يمثل 33 % نعتقد وأنهم عبروا عن إنطباعاتهم عن طبيعة المعاملة مع لجنة الحي.

ومن ثم نجد نسبة 26 % تذهب إلى كونها حسنة وذلك بالنظر إلى طبيعة الأنشطة التي شكلت العلاقة والتي تمثل في مجملها رعاية المحتاجين وحملات النظافة، في حين نجد نسبة

16 % تذهب إلى كونها سيئة بالنظر إلى إتجاه كل طرف إلى خدمة مصالحه الخاصة وإهمال الطرف الأخر إلا في المناسبات، ونجد أيضا في المقابل نسبة 16 % تذهب إلى كونها متوترة بالنظر إلى الأنشطة المناسباتية وطغيان المحسوبية وعدم الإهتمام بالمشاكل التي تعني المواطنين بالدرجة الأولى والتي تسبب المشاكل مثل عدم التدخل عند حصول التسربات للمياه الشروب أو لقنوات الصرف الصحي وترك الأمر للمعنيين بذلك وهو ما يسبب توتر العلاقة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى النسبة المعتبرة ممثلة في 38 % من عينة الدراسة والتي كانت بدون إجابة ككل مرة بالنظر دائما إلى عدم تعاملهم مع لجنة الحي، والذين ليس لهم تصور لطبيعة العلاقة القائمة بين السكان ولجنة الحي بالأساس، وإذا إستثنينا هاته النسبة الغير معبرة نجد وأن النسبة الغالبة من عينة الدراسة والتي تمثل 35 % تذهب إلى القول بأنهم غير راضين عن هذه طريقة التعامل التي تتبعها لجنة حيهم معهم، إذ أنهم بدل من أن يخدموا هم السكان أرادوا من السكان أن يخدموهم كما عبر عن ذلك غير واحد من المستجوبين، وفي المقابل لذلك عبرة نسبة 26 % من عينة الدراسة عن رضاها بطبيعة المعاملة التي تنتهجها لجنة حيهم في خدمة الصالح العام وحتى في طريقة المعاملة الحسنة.

جدول رقم:23 الرضا عن طبيعة المعاملة.

الاحتمالات	راض عن طبيعة المعاملة	غير راض عن طبيعة المعاملة	دون إجابة	المجموع
التكرارات	26	35	38	99
النسبة %	26	35	38	99

ودائما نسبة معتبرة من عينة الدراسة لم تجب عن السؤال وبنسبة 39 % من عينة الدراسة والتي تمثل في إعتقادنا الفئة التي لم تتعامل مع لجنة الحي بالأساس، في حين نجد نسبة 32 % بأنه حل المشكل المتعلق بها بطريقة أو بأخرى، مثل إصلاح سقف العمارة أو إصلاح قنوات صرف المياه وما إلى ذلك من خلال تدخل الجهات الوصية المعنية وفي مقدمتها البلدية، وفي المقابل نجد نسبة تمثل 28 % تقول بعدم حل المشكل المتعلق بها بالنظر إلى المحسوبية وقلة الإهتمام الذي نجابه به.

جدول رقم:24 مدى حل المشاكل المطروحة.

الاحتمالات	حل المشكل	لم يحل المشكل	دون إجابة	المجموع
التكرارات	32	28	39	99
النسبة %	32	28	39	99

وفيما يتعلق بهل للجنة الحي دور في حل هذه المشاكل كانت إجابات المبحوثين كالتالي:ذهبت دائما نسبة معتبرة إلى عدم الإجابة عن هذا السؤال لعدم طرحها لمشاكلها على أي كان كما عبر بذلك البعض من المبحوثين وبنسبة 43 %، في حين تذهب نسبة 36 % من عينة الدراسة إلى أن للجنة الحي دور في حل الكثير من المشاكل من خلال السعي لدى الجهات الوصية إن من خلال الدعوة لإصلاح أسطح العمارات، أو قنوات الصرف الصحي وحتى إيصال شبكاتها للبعض من العمارات في بعض الأحيان.

وفي المقابل لذلك تذهب نسبة 20 % من عينة الدراسة إلى أنه لا علاقة للجنة الحي بحل هذه المشاكل كونهم يعتمدون على أنفسهم في حل مشاكلهم بالأساس وكذا بالنظر إلى عدم فعالية هذه اللجان في الميدان لكون أن الجهات الوصية لم تستجب.

جدول رقم:25 دور لجنة الحي في حل المشاكل.

الإحتمالات	للجنة الحي دور في حل مشاكل الحي	ليس للجنة الحي دور في حل مشاكل الحي	دون إجابة	المجموع
التكرارات	36	20	43	99
النسبة %	36	20	43	99

وبالرغم من الإجماع الحاصل حول تعاون لجنة الحي مع السكان، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث التعارض بخصوص المصالح بين أعضاء لجنة الحي والسكان بحيث تذهب النسبة الغالبة من رؤساء لجان الأحياء وبنسبة 66 % إلى إقرار حدوث التعارض بين مصالح لجنة الحي و مصالح السكان، ويعود ذلك بحسب رؤساء هاته اللجان في بعض الأحيان إلى أعضاء اللجان ذاتها لما تطغى المصالح الشخصية والمحسوبية كما حدث في إعداد قوائم المستفيدين من قفة رمضان وغيرها، حيث وجد من الأعضاء من دفع ملف بإسمه وملف بإسم إبنه وملف أخر بإسم زوج إبنته وغيره كثير، وهذا دون ذكر أسماء المقربين إليه من السكان والجيران، كما حدث التعارض أيضا

بحسب أحد الأعضاء عند جمع الإشتراكات لتهيئة المحيط أين أراد كل واحد فيما بعد تركيز الأشغال والتهيئة من أمام بيته أو عمارته بالخصوص، في حين تذهب نسبة 33 % من عينة الدراسة إلى التأكيد على عدم حدوث مثل هذا التعارض بين لجنة حيهم والسكان بحكم إلتزامهم بأهداف الجمعية بحسب رأيهم.

وبهذا الخصوص أجمعت كل عينة الدراسة من الجهات الوصية على حدوث تعارض بين لجنة الحي والسكان وبنسبة 100 % وأرجع هؤلاء هذا التعارض إلى ما يلي:

* إنعدام مشاريع ملموسة قامت بها لجنة الحي، وفي هذا الإطار قال رئيس مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة للولاية بأنه عندي 15 سنة عمل في هذا المجال عمري سمعت بلجنة دارت مشروع واضح.

* السبب الثاني هو إتخاذ لجنة الحي كمطية لقضاء المأرب الشخصية، ومنها إستغلال ممتلكات وإستثمارات اللجنة في الأغراض الشخصية، إلى جانب التمييز بين السكان بحسب ما أفادنا به عضو لجنة الشؤون الإجتماعية.

* والسبب الثالث هو أن إرضاء الناس غاية لا تدرك، خاصة في ظل الإحتياجات الكبيرة للسكان في هذه التجمعات الحضرية الجديدة.

على أن المشاكل قد لا تتوقف عند هذا الحد فقد تصل إلى ما لا يحمد عقباه، وهذا ما أفادنا به مدير القاعة المتعددة النشاطات والذي هو في نفس الوقت نائب رئيس لجنة حي، والذي أشار إلى كثرة المشاكل وتراكمها، وتراكم الضغائن والأحقاد بين الطرفين حتى وصل الأمر بالسكان إلى ضرب رئيس إحدى اللجان ونائبه، وكذا توصل الأمر من جهة أخرى بلجنة حي أخر إلى الحل المسبق، وبقي الحي الآن بدون تمثيل.

وبالرغم من كون هذه الأنشطة موجهة للسكان ولخدمتهم بالأساس إلا أن هناك الكثير من المعوقات التي تحول دون ذلك ومن بينها ما أشارت إليه الأستاذة سلمى مصيبح مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة من كون أن هناك عدم رغبة في إكتساب علاقات جديدة ويعود ذلك إلى ما يلي: الرغبة في الإكتفاء بالعلاقات القديمة والأصدقاء القدامى، وإلى الرغبة في عدم الإختلاط نتيجة التخوف من بعضهم البعض، ونجد كذلك عدم القدرة على التكيف مع الوسط الجديد وذلك لإختلاف الذهنيات بسبب اختلاف أماكن الإقامة وتعددها وكذا إختلاف المستويات الإجتماعية الثقافية والإقتصادية.

وإلى مثل هذا أيضا ذهبت الأستاذة سعاد بن سعيد مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة دائما إلى التأكيد على أن نسبة 66.67 % من المبحوثين يؤكدون أنه لا تربطهم أية صلة بجيرانهم وأن العلاقات بينهم تكاد تكون منعدمة وأن كل فرد يخشى أن يخالط جيرانه لكي لا يقع في المشاكل، وأن علاقاتهم سطحية في معظمها ، لكن هذا لا ينفي وجود علاقات جيدة بين الجيران وأن أيضا هناك العلاقات السيئة ولكن بنسب أقل،وضمن نفس السياق تذهب الأستاذة سعاد بن سعيد دائما إلى القول بأن علاقات الجيرة يغلب عليها طابع التعاون و المساعدة وذلك بنسبة 54.17 % ثم تأتي بعدها الزيارات الطبيعية والعادية ، مع بقاء نسبة تقول بالزيارات المصلحية وبنسبة 4.17 %، والزميلة تؤكد في نفس الإطار وجود حوار بين الجيران وبنسبة 57.5 % ولعل هذه النسب تعطي دلالة واضحة حول معرفة السكان لبعضهم البعض وإمكانية معرفة المعوزين منهم من غير المعوزين والذين هم في حاجة إلى المساعدة ممن هم ليسو في حاجة إلى المساعدة وان كان كذلك أن نسبة الذين يقولون بعدم الحوار مع جيرانهم والمقدر نسبتهم بـ 42.5 % هي أيضا نسبة معتبرة وتعطي إمكانية مراجعة القوائم بالنسبة للمعوزين ومتابعتها باستمرار، إذ أن حوارات السكان كانت متعلقة بمشاكل الحي بصفة أساسية وبنسبة 43.47 % ثم تأتي من بعدها مباشرة نسبة 21.73 % والتي تعنى بالأمور الاجتماعية للسكان، ولا شك أن ذلك كله من شأنه أن يعطي تصور واضح حول الوضعية الإجتماعية للسكان.

وفيما يتعلق بالتمويل تذهب النسبة الغالبة من المبحوثين من السكان عينة الدراسة وبنسبة 71 % إلى أنهم لا يمولون ولا يشاركون في تمويل لجان الأحياء لإنعدام الثقة في هذه اللجان وكونها تخدم مصالحها الشخصية، إلى جانب كونهم لا يعرفون أين تصرف هذه الإشتراكات بسبب غياب التواصل بين لجنة الحي والسكان، في حين تذهب نسبة 28 % من عينة الدراسة إلى كونهم يشاركون في تمويل لجنة حيهم بهدف الإرتقاء بالحي وبنظافته، بالإضافة إلى كونها أعمال خير يثاب فاعلها.

جدول رقم:26 مساهمة السكان في تمويل لجنة الحي.

الاحتمالات	نعم	لا	المجموع
التكرارات	28	71	99
النسبة %	28	71	99

على أن العلاقة بين لجنة الحي والسكان يفترض بها أن تكون حسنة وهذا ما أشارة إليه 25 % من عينة الدراسة، من خلال هدفها إلى خدمة مصالح أهل الحي أجمع، ذلك أن السكان هم من إختارهم بحسب كفاءتهم وجديتهم وأخلاقهم، كما أنه على لجنة الحي أن تتكفل بالإنشغالات الحقيقية للسكان، بالنظر إلى كونها همزة الوصل بين الإدارة والمواطن، وذلك من خلال مشاورة أهل الحي ونخبته ومشاركتهم في كل صغيرة وكبيرة و التعاون المشترك فيما يخدم الصالح العام، بالإضافة إلى تفهم وضع الناس وحالهم منة خلال اندماجها في وسط السكان وتواصلها معهم في كل أنشطتها وبرامجها وحتى أثناء التنفيذ على أن تكون هذه البرامج والأنشطة هادفة، وفي نفس الوقت يجب أن تكون الحلول سريعة ومناسبة بما يعود بالفائدة على الحي وسكانه، على أن هناك نسبة تقدر بـ 18 % من عينة الدراسة ذهبت إلى كونها جيدة بالنظر إلى كون العلاقات في مجملها محدودة وسطحية، وكذا بالنظر إلى إعتماد أفراد الحي على أنفسهم وعدم إنتظار المساعدة من أحد، وإلى مثل هذا ذهبت الأستاذة سلمى مصيبح مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة في دراستها عند إستفسارها عن قضاء وقت الفراغ وأنه يقضى من طرف أرباب الأسر في العمل الإضافي، وإلى جانب هذا ذهبت نسبة تقدر بـ 15 % من عينة الدراسة إلى أن العلاقة بين لجنة الحي والسكان ستضل متوترة بالرغم من إيجابياتها وهذا لكون عدم معرفة السكان لبعضهم البعض جيدا، وكذا لطغيان المصالح الشخصية، والإنتهازية، وإلى جانب ذلك تذهب نسبة 9 % إلى كونها ستكون سيئة بالنظر إلى الميول السياسية والحزبية.

رسم بياني رقم:03 تصور علاقة لجنة الحي بالسكان.

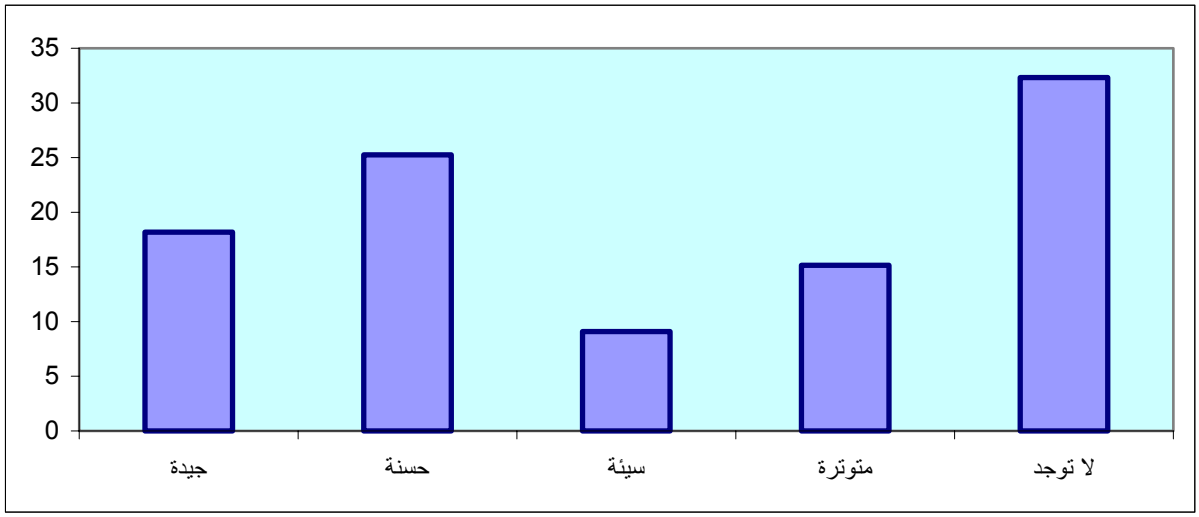

ومجمل القول أن علاقة لجنة الحي بالسكان تتحدد في ضوء طبيعة الأهداف المحددة سلفا من قبل المشرع من جهة، وكذا المسطرة من قبل الطاقم المسير- أعضاء المكتب - وفي ضوء التشريع المعمول به من جهة أخرى، على أننا نلحظ أن هناك إجماع حول التعاون بين لجنة الحي والسكان من قبل المبحوثين، ولكن في نفس الوقت هذا التعاون لا يلغي التعارض بين المصالح المختلفة للأطراف، على أن السكان من طبيعتهم حل مشاكلهم بأنفسهم ولا يلجئون إلى لجنة الحي إلا في القليل النادر، وحتى هذا القليل النادر في مجمله له علاقة بشكل أو بأخر بأعضاء لجنة الحي، ومن ثم نجد معظم المتصلين قد حلة مشاكلهم والتي هي في مجملها ذات طبيعة خاصة، ذلك أن أغلب السكان لا يمولون ولا يشاركون في تمويل لجنة الحي، ولكنهم يعتقدون بأن علاقة لجنة الحي بالسكان من الممكن أن تكون حسنة في مجملها.

3-2- علاقاتها مع الجهات الوصية:

إننا سنتطرق إلى الجهات الوصية من خلال كونها تشمل كل الجهات الإدارية التي لها علاقة بلجنة الحي والمواطن على السواء، ذلك أن من أهداف لجنة الحي العمل على تكثيف التشاور بين الإدارة والمواطنين، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للحي في إطار تشاوري ملائم مع السلطات المحلية المنتخبة والإدارية، ولعل أهم هذه الجهات على الإطلاق هي:

1- الولاية والمجلس الشعبي الولائي:

وهذا راجع لكون لجنة الحي وقبل إعتمادها أو عند سعيها لتجديد العهدة الانتخابية للمكتب المسير تلجأ إلى مصالح الولاية لطلب الاعتماد أو لتجديده وهي ملزمة قانونا بذلك وتحت طائلة العقاب القانوني، ثم هي بعد تتصل وفي إطار سعيها لتنفيذ برامجها السنوية بأعضاء المجلس الشعبي الولائي لتنبيههم وتوجيههم إلى إحتياجاتهم وحاجة الحي السكني إلى إعانات الدولة والسلطات المحلية والولائية وإلى أهمية المشاريع التنموية بالمنطقة وعائداتها على الوطن والمواطن.

وإلى مثل هذا ذهبت الأستاذة ليندة نصيب قسم علم الإجتماع جامعة باجي مختار عنابة حيث أشارت إلى أنه وبحسب رأي رؤساء الجمعيات فإن علاقتهم بالسلطات العمومية تتميز بطابعها الإداري خاصة في ما يتعلق بتنظيم السير الحسن للوثائق المتعلقة بأنشطة الجمعيات الإدارية في الدرجة الأولى ثم فيما يتعلق بتلقي المعونات في الدرجة الثانية، ثم تأتي بعد ذلك العلاقات الشخصية.

2- البلدية والمجلس الشعبي البلدي:

أين نجد لجنة الحي ومن خلال سعيها لخدمة الحي و سكانه، تتصل بمصلح البلدية المختلفة من القائمين على النظافة إلى القائمين على المصالح التقنية لإصلاح الطرقات والممرات داخل الحي السكني...الخ، كما تتصل من جهة أخري بالمنتخبين المحليين القائمين على شؤون المنطقة لتوفير الإمكانيات اللازمة وتخصيص الإعانات بقدر حاجة الحي وسكانه، كما تعمل من جهة أخرى وبالتنسيق مع المنتخبين في إعداد قوائم المعوزين والمحتاجين على مستوى الحي السكني بحكم تواجدهم المستمر في الحي ومعرفتهم واحتكاكهم الشخصي والمباشر بهؤلاء السكان، على أن تصادق المصالح البلدية المختصة على هذه القوائم بعد ذلك وتعطي بطاقة معوز للمحتاجين، مع بقاء مسؤولية لجنة الحي قائمة، من خلال متابعة المعوزين وحالتهم وضمان كذلك متابعة تجديد هذه البطاقات، على أنه من بين الأمور الأخرى التي يشتكي منها المواطنون غياب المساحات الخضراء ومساحات اللعب المخصصة للأطفال، وهذا ما أكدته دراسة الأستاذة سلمى مصيبح مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة والتي أشارت إلى وجود نقص في المساحات الخضراء وأقرت بذلك نسبة 90 % من السكان، ونقص في مساحات اللعب للأطفال وبنسبة 96 % من السكان دائما.

3- مع الجزائرية للمياه:

فمع الأشغال المستمرة والترقيعية في غالب الأحيان، تظهر التسربات المستمرة للمياه إلى جانب عدم إتقان للعمل والسرعة في الإنجاز وغياب الرقابة الفاعلة في الميدان عند الإنجاز، كل هذا خلق مشاكل عويصة للسكان إن على مستوى الشرب أو على مستوى البرك والأوحال في الطرقات وخاصة بالنسبة للأطفال المتمدرسين ومشكلة النظافة الدائمة والمستمرة للأمهات، وما يشتكي منه السكان هو هذا التسربات المتكررة والمستمرة لأيام وأسابيع، ثم يأتي بعدها هذه الإنقطاعات في التزود بالمياه الشروب، حيث أصبح التزود بالمياه الشروب يتم ليوم في الأسبوع ومرات عديدة لسويعات فقط.

4 - مع الجهات الأمنية:

فمن خلال سعيها دائما المتواصل لخدمة الحي وسكانه، تتصل بهذه الجهات لإزالة بؤر الجريمة والانحراف على مستوى الحي وذلك عن طريق التبليغ عن الأماكن المشبوهة التي يرتادها المنحرفون والتي تستعمل لشرب الخمر والقمار والمخدرات، وحتى للشقق التي تستعمل

من قبل أصحابها أو من قبل مستأجريها في سلوكات مشبوهة وإقلاق راحة السكان، ضف إلى ذلك طلب دوريات متكررة للحي وللأماكن المشبوهة هاته ووضعها تحت المراقبة وكل ذلك بهدف تأمين الحي من الإعتداءات والإنحرافات، والى هذا أيضا أشارت الأستاذة سلمى مصيبح مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة حيث أكدت نسبة 96 % عدم وجود الأمن وفي المقابل وجود إعتداءات وسلوكات لا أخلاقية وإنحرافية منتشرة في النسيج العمراني بعلي منجلي كما أن أنماط العنف منتشرة ومتعددة فهي تتجاوز العنف اللفظي لتمتد حتى إلى الإعتداءات كالسرقات والخلافات والضرب كما أنها تتجاوز الإعتداء على الممتلكات لتصل أحيانا إلى القتل... وبذلك تصل إلى القول بأن عنصر الأمن مفقود.

5- مع إتصالات الجزائر:

وذلك من خلال السعي المستمر والمتواصل مع هذه الجهات لتزويد الحي وسكانة بما يحتاجون خاصة ونحن في عصر السرعة والمعلوماتية، والإسراع في مد التوصيلات الهاتفية وغيرها، حيث ومن ملاحظاتنا الميدانية تبين لنا النقص في عدد الشبابيك والطوابير الكبيرة للمواطنين وهم ينتظرون دورهم خاصة عند نهاية وبداية كل شهر وقبض الأجرة، وعد وجود حتى الكراسي لراحة كبار السن على مستوى الفرع القديم.

6- مع الجهات الصحية:

من خلال طلب التكفل التام والجيد بسكان الحي، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لذلك، حيث يشكو سكان هذه التجمعات الحضرية الجديدة من نقص فادح في العنصر البشري من أطباء وممرضين وبما يتناسب مع العدد الكبير من السكان قاطني هذه التجمعات، بحيث وجدنا طبيب مداوم واحد، وخاصة في الليل، ناهيك عن إنعدام الإختصاصين من جهة وتعطل الأجهزة وعدم كفايتها ونقص حاد في الأدوية لدرجة إنعدامها لأيام متوالية وتكرار هذا الأمر حتى أصبح أمر شائعا عند قاصدي هذه الجهات.

7 - مع الجهات التربوية:

حيث يتصل بهذه الجهات لتوفير المرافق و التجهيزات الضرورية للمتمدرسين، إلى جانب توفير المستلزمات المدرسية من كتب وغيرها، وإلى جانب هذا لاحظنا شكوى الأولياء من نقل أبنائهم إلى ملحقة الإكمالية الجديدة وكذا إلى الثانوية الجديدة خاصة في ظل عدم إستتباب الأمن

كلية في محيط هذه التجهيزات الجديدة بداعي الخوف على أبنائهم الصغار وكذا بعد المسافة وخاصة البنات منهم.

8 ـ علاقتها مع المشرفين على التجهيزات الرياضية:

في مقابلتنا مع مدير القاعة المتعددة الرياضات بعلي منجلي أشار لنا هذا الأخير إلى وجود مبادرات من هذه اللجان لتفعيل المشهد الرياضي بالمدينة من خلال إقامة وبرمجة دورات رياضية ما بين الأحياء وحتى داخل الحي نفسه، إما بمفردها وإما بالتنسيق مع لجان الأحياء الأخرى وكذا الجمعيات الثقافية والرياضية، وعند تنبيهنا إلى الجمعيات الثقافية وكون أنشطتها ثقافية بالأساس أشار إلى التنسيق المتبادل فيما بينها، على أننا لاحظنا إلى أن الكل ينشط وفي كل إتجاه.

وفي هذا الإطار أشارت الأستاذة سلمى مصيبح مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوزري قسنطينة في دراستها وفيما يخص ممارسة السكان للرياضة أين أشارت إلى أن هناك نسبة كبيرة من السكان ممثلين في أرباب الأسر تمارس الرياضة والبقية أقرت بأهميتها وأن لا وقت لممارستها بسبب الانشغال بالقيام بالعمل الإضافي لسد حاجيات البيت، أما ما يتعلق بالشباب حسب دراستها دائما فالرياضة المفضلة لديهم هي كرة القدم بالدرجة الأولى ثم تأتي رياضة كمال الأجسام وكرة السلة بالنسبة لذوي المستوى التعليمي العالي.

9 ـ علاقتها مع المشرفين على التجهيزات الثقافية:

من خلال ملاحظاتنا الميدانية تبين لنا قلة الأنشطة الثقافية من جهة وضعف الحضور من جهة ثانية، وكان هناك ضعف واضح من حيث الإعلام والملصقات وعدم وجود أماكن ولا حتى ألواح للملصقات الإعلامية في هذه التجمعات الحضرية الجديدة، ولأن دار الشباب لا يؤمها إلا نسبة قليلة جدا من السكان وخاصة كبار السن إذا ما إستثنينا أعضاء اللجان والجمعيات وأصدقائهم، في حين يؤمها التلاميذ والطلبة فيما يتعلق بالمكتبة ودروس الإعلام الآلي وبعض النسوة إلى قاعة الإيروبيك.

ومن جهة أخرى لاحظنا جمعية رياضية تقوم بأنشطة تعليمية وثقافية وتنشط داخل هذا المرفق الثقافي، وعند إستفسارنا منهم قالو أن المهم هو خدمة أهل الحي والمنطقة وأبنائهم.

وفي هذا الإطار أشارت الأستاذة سلمى مصيبح مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة إلى نسبة كبيرة من السكان تقضي وقت فراغها في البيت وهذا راجع إلى النقص الكبير في مجالات الترفيه المتمثلة في دور الشباب، قاعات الرياضة، مسرح...الخ، وما يعزز هذه النسبة

هو فئة البنات التي تقضي وقت فراغها في البيت ، في حين يقضي بعض الذكور وقت فراغهم في أحيائهم القديمة أين شكلت معظم علاقاتهم.

10 - علاقتها بالمسجد كمؤسسة:

سعت الكثير من لجان الأحياء، خاصة في الآونة الأخيرة من تأسيس اللجنة القاعدية لمجلس سبل الخيرات كفرع تابع لمؤسسة المسجد والذي يضم في عضويته كل من السيد إمام المسجد رئيسا وممثلي لجنة الحي وكذا اللجنة الدينية للمسجد، والغرض من قيامه هو توفير الإطار القانوني لمؤسسة المسجد للقيام بدورها في مساعدة الفقراء والمحتاجين وذلك من خلال البحث والتقصي عنهم وإعداد بطاقية بذلك، وبالإضافة إلى ذلك سعت لجان الأحياء إلى الإتصال بإمام المسجد والتنسيق معه ووضع برنامج مشترك للنهوض بالحي من خلال العمل التطوعي من جهة بحيث يقوم الإمام من جهته بالوعظ والإرشاد والتوجيه والتنبيه إلى خطر وحرمة المخدرات والسلوكات غير السوية و من جهة أخرى ينبه وينوه بأهمية التطوع وخدمة الصالح العام وما له من أجر وثواب عند المولى سبحانه وتعالى، سواء تعلق الأمر بحملات النظافة أو بالتشجير وما إلى ذلك.

وإلى مثل هذا ذهبت الأستاذة سلمى مصيبح عند حديثها عن دور المسجد في الحد من العنف حيث أشارت إلى أن كل المبحوثين من السكان أشادوا بدور المسجد الفعال في التخفيف من حدة ظاهرة العنف وذلك عن طريق الوعظ والإرشاد والتوجيه وتغذية الروح بالإيمان، وغرس فضائل الأخلاق والسلوك، فالفرد كلما كانت علاقته بالمسجد وطيدة كلما قل إهتمامه بتفاهات الأمور ومن ثم بعده عن الرذيلة وتمسكه بالفضيلة.

تذهب نسبة 60 % من رؤساء اللجان عينة الدراسة فيما يتعلق بعلاقة لجنة الحي بالإدارة إلى كونها سيئة في مجملها، على أنها إذا كانت موالية فهي أقل حدة وإن كانت غير ذلك فهي سيئة ومتوترة في غالب الأحيان، ويرجع ذلك إلى طغيان المصالح الشخصية وإيثارها على سائر العلاقات الأخرى، في حين تذهب نسبة 40 % إلى أنها حسنة، ونعتقد بأن ذلك هو إحدى نتائج الفرز الذي يحدث في البداية بين الموالين للإدارة وغيرهم من لجان الأحيان، فالموالين علاقاتهم بالإدارة حسنة وغير الموالين علاقاتهم سيئة ومتوترة في غالب الأحيان.

في حين تتضح من خلال بيانات الدراسة الميدانية وأن النسبة الغالبة من الجهات الوصية من المستجوبين وبنسبة 67 % تنظر إلى دورها كوسيط بالنظر إلى وعي أفراد الطاقم المسير للجنة الحي بمهامهم ومسؤولياتهم، وواضح من ثم بأن الأمر يختلف من لجنة حي إلى أخرى، وفي

نفس الوقت نلحظ محاولة لإخفاء الواقع أو التستر عليه من خلال هذه الإجابة ذلك أن الواقع يشهد بأن الأنشطة مناسباتية، دون الحديث عن الميولات الحزبية والإدارية، ثم إن إرجاع طبيعة الدور إلى الوعي بالمهام والمسؤوليات دليل على سوء التفاهم لأن النشاط طوعي ويحتاج إلى التعاون والتفهم أكثر من إحتياجه إلى الوعي بالمهام والمسؤوليات، وفي هذا المضمار تذهب نسبة 16 % ويمثلها عضو لجنة الشؤون الإجتماعية إلى القول بأنها تقوم بدورها كوسيط بصورة سيئة وذلك لكون أعضاء هاته اللجان غير أكفاء، وبالإضافة إلى ذلك يحاولون خدمة أغراضهم ومصالحهم الخاصة فقط، في حين تذهب نسبة 16 % إلى القول بأنها تقوم بدورها كوسيط بصورة حسنة، ويمثل هذا القول مندوب القطاع الحضري، وإن كنا لا نعتقد بأنها تقوم بدورها على أكمل وجه فإننا يمكن أن نفسر الإتجاه الذي ذهب إليه مندوب القطاع إلى المكانة التي يحتلها والتي تجعل ممثلي اللجان يتعاملون معه بتقدير و إحترام خاصة في ضوء الإشارات الكثيرة التي تقول بأن هذه اللجان تسعى للتقرب من الجهات الوصية رغبة في خدمة مصالحها الشخصية ولو على حساب مصالح السكان.

أما فيما يتعلق بالسكان فإن الشيء الملاحظ أولا هو هذه النسبة الكبيرة والتي تمثل نسبة 26 % من عينة الدراسة والتي تقول بأنها لا تدري أو لا تعرف إن كانت هناك علاقة بين لجنة الحي والإدارة أم لا، وهذا في إعتقادنا راجع إلى نقص الإهتمام وإلى اللاوعي من قبل السكان من جهة وإلى عدم قيام هذه اللجان بدورها في التوعية وفي إثبات وجودها في الميدان، وإذا أضفنا نسبة 18 % والتي تقول بأنه لا توجد علاقة بين الإثنين ومن ثم تصبح النسبة 44 % من عينة الدراسة تجهل طبيعة العلاقة بين لجنة الحي والإدارة وهذا دليل على نقص الإهتمام واللاوعي وكذا غياب المبادرات الميدانية.

في الوقت الذي نجد نسبة 22 % تذهب إلى كونها حسنة بالنظر إلى رغبة رؤساء لجان الأحياء في خدمة مصالحهم الخاصة، بالإضافة إلى دورها كوسيط، ونجد نسبة 10 % تقول بأنها جيدة بالنظر قيام لجنة الحي بدورها كوسيط بصفة جيدة.

فيما تذهب نسبة 14 % إلى كونها متوترة بالنظر إلى الميول الحزبية وعدم التواصل، وفي نفس الإطار تذهب نسبة 8 % إلى كونها سيئة بالنظر إلى إرادة كل حزب تكسير الطرف الأخر من خلال تكسير مبادرات اللجان التي تسير في فلكه.

جدول رقم:27 طبيعة العلاقة بين لجنة الحي والإدارة.

الفئات	جيدة		حسنة		سيئة		متوترة		أخرى		مجموع
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	%
رؤساء اللجان	/	/	2	33	1	16	/	/	3	50	100
ممثلي الجهات الوصية	/	/	1	16	1	16	/	/	4	67	100
السكان	10	10	22	22	8	8	14	14	45	45	99

وبخصوص مدى إرتباط علاقة لجنة الحي بالإدارة بدورها المطلبي ذهبت نسبة >67 % من رؤساء اللجان إلى كونها ليست مرتبطة بدورها المطلبي بالضرورة، فالعلاقة في مجملها تبادلية حيث تتصل لجان الأحياء بالإدارة بمناسبة دورها المطلبي كما تتصل لقضاء حاجياتها الخاصة وتتصل إذا تعلق الأمر بالدعوات التي توجه لها من الإدارة، وكما يقول أحد رؤساء هاته اللجان نتعاون معها ونطالبها في نفس الوقت، في حين إقتصرت نسبة 33 % من عينة الدراسة على ربط العلاقة بالدور المطلبي وهذا في إعتقادنا راجع إلى إختلاف الميول وتوتر علاقتها بممثلي الجهات الوصية.

وتتضح من بيانات الدراسة الميدانية أن إجابات المبحوثين بخصوص كون علاقة لجان الأحياء ليست مرتبطة بالضرورة بدورها في الدفاع عن مصالح الحي وذلك بنسبة 60 % وإن إختلفت المبررات بعد ذلك، بحيث يذهب البعض وفي مقدمتهم مدير القاعة المتعددة الرياضات إلى أن بأن علاقة لجان الأحياء بالإدارة لا يحكمها الدفاع عن مصالح الحي لوحده، إذ قد تتصل لجنة الحي بالإدارة لمجرد أن الإدارة طلبت ذلك ولو كان الأمر لا يتعلق بالحي في حد ذاته كما هو الشأن عند زيارة فخامة رئيس الجمهورية، ويذهب أخر إلى القول بأن بعض الجمعيات حبر على ورق ونجدها في المناسبات فقط، في حين نجد نسبة أخرى تمثل 40 % أجابت بأنها مرتبطة بالدفاع عن مصالح الحي ويرجعون ذلك لكونها تمثل الحي وهذا هدفها الأساس.

والشيء الملاحظ هنا هو تقارب النسب الثلاث والتي تكاد تكون متساوية، والتي تذهب في إتجاهات ثلاث بين كونها مرتبطة بدورها المطلبي وبنسبة 32 % وبين التي تذهب إلى كونها

ليست مرتبطة تماما بدورها المطلبي وإنما هي مرتبطة بمصالحها الخاصة وذلك بنسبة 34 % وهي في الواقع أكبر نسبة من بين النسب الثلاث، وهي بعد ذلك تقريبا نفس النسبة والتي تمثل 33 % والتي تذهب إلى أنها لا تعرف أساسا طبيعة هذه العلاقة وسبب إرتباطها هذا، وهذا الأمر هو دليل عدم الإهتمام واللامبالاة من قبل السكان بدور وطبيعة علاقات لجنة الحي.

جدول رقم:28 صفة الإرتباط لجنة الحي بالإدارة.

الفئات			رؤساء اللجان	الجهات الوصية	السكان
مرتبطة بالدور المطلبي	نعم	التكرار	2	/	32
		%	33	/	32
	لا	التكرار	/	/	34
		%	/	/	34
مرتبطة بالدفاع عن مصالح الحي	نعم	التكرار	/	2	/
		%	/	33	/
	لا	التكرار	/	/	/
		%	/	/	/
لا أعرف		التكرار	/	/	33
		%	/	/	33
أخرى		التكرار	4	2	/
		%	67	33	/

يتضح من خلال بيانات الدراسة الميدانية وأن نسبة كبيرة من الجهات الوصية عينة الدراسة تتمثل في 80 % ترجح كون التعاون يكون أحيانا فقط، وهذا راجع في إعتقادهم لكون المبادرات تأتي من الجهات الوصية فقط وفي مقدمتها البلدية وهذا في غالب الأحيان، وعندها تطلب من لجان الأحياء المساعدة خاصة إذا ما تعلق الأمر بمصلحة الحي وسكانه، من النظافة إلى التشجير أو إصلاح المحيط وما إلى ذلك أن اللجان لها نشاط تطوعي، في حين تذهب نسبة 20 % إلى أن هناك تعاون بين الإدارة ولجان الأحياء بصفة دائمة وخاصة في المناسبات الوطنية وفي مقدمتها زيارات فخامة رئيس الجمهورية.

بخصوص حدود العلاقة بين لجان الأحياء والإدارة والتي إرتبطت منذ البداية بالميول الإدارية والحزبية، وبالمصالح الشخصية في أساسها فإنها كانت وبنسبة 66 % في حدود التنسيق

المرتبط بالمبادرات التي تطلقها البلدية خاصة إذا ما تعلق الأمر بقفة رمضان والمخطط الأزرق وكذا عملية التشجير، أما ما عدى هذا فالعلاقة سطحية إلى أبعد الحدود، وهذا ما أجابت به نسبة 33 % من عينة الدراسة المتبقية.

أجمعت عينة الدراسة من المبحوثين من رؤساء اللجان أن التنسيق هم تنسيق مناسباتي وبنسبة 100 % وذلك أن المبادرات التي تطلقها الجهات الوصية وفي مقدمتها البلدية والتي تطلب فيها التنسيق والمساهمة تكون في العادة مناسباتية مرتبطة في الغالب بقفة رمضان والدخول الإجتماعي والمدرسي وكذا عملية التشجير، أما ما عدى ذلك فلا تنسيق يذكر والجدول الموالي يثبت ذلك.

وبخصوص متابعة لجان الأحياء لنشاط الإدارة ذهبت نسبة 66 % من عينة الدراسة إلى القول بأنها تتابع نشاط الجهات الوصية من خلال الإتصال بها وتنبيهها إلى مواطن الخلل و القصور في الخدمات المقدمة سؤاءا الإدارية أو ما تعلق بالنظافة والتطهير أو ما تعلق بالإنارة العمومية وحتى التسربات الحاصلة في قنوات المياه الصالحة للشرب وحتى قنوات الصرف الصحي وغيرها، بحيث تعمل هذه اللجان على لفت الجهات المعنية إلى مواطن القصور وإلى جانب هذا تلفت نظر الجهات المعنية إلى السكنات والمحلات التي لم تستغل بعد والتي إتخذت كأوكار للجريمة والإنحراف، بالإضافة إلى لفت إنتباه ممثلي البلدية بحكم كونهم ممثلين للمواطنين على مستوى هذه التجمعات الحضرية الجديدة، في حين ذهبت نسبة33 % لعدم المتابعة، وأرجعت ذلك لعدم جدواها وبقاء الحال على حاله رغم النداءات المتكررة، وهذا بالرغم من إجماع المبحوثين وبنسبة 100 %على أن للجان الأحياء الحق في المتابعة بناء على قانونها الأساسي وأهدافها المصادق عليها طبقا للقانون من قبل الجهات المختصة.

وهناك إجماع أيضا بخصوص هذه النقطة والمتمثلة في متابعة لجان الأحياء لأنشطة المرافق الموجودة في مجال تواجدها ونشاطها وذلك بنسبة 100 % ويعود ذلك في إعتقادنا إلى إرتباط أنشطة هذه المرافق بالحياة اليومية للمواطن، وكذا لإحتمال قضائها للمصالح الشخصية، ويكون ذلك بلفت النظر أو بالشكوى إلى المسؤولين، وإذا توصل لما لا الشكوى لدى المرؤوسين، مع إشارتهم إلى أن هناك نوعين من الجمعيات التي ينبغي تمويلها لتمكينها من تحقيق أهدافها، ولكن نجدها لا تمول بالرغم من أهميتها القصوى للنهوض بهذه التجمعات الحضرية الجديدة وهما لجان الأحياء وجمعية أولياء التلاميذ، وبالإضافة إلى ذلك تأكيدهم على أن اللجان الفاعلة والتي تثبت وجودها كلمتها مسموعة ومن ثم يمكن أن تعمل الكثير.

وهنا أيضا نلحظ إجماع من رؤساء اللجان عينة الدراسة وبنسبة 100 % بأنهم ليس لديهم الإمكانيات الكافية لتنفيذ برامجهم، بل أكثر من ذلك ذهبوا إلى إنها لا توجد أصلا، فالقانون لا يعطي تمويل، والسكان هم أزهد ما يكونون في دفع الإشتراكات، ثم إن الحساب عسير عندهم كما أشار لنا به أحد رؤساء اللجان بالإضافة إلى الإتهامات الكثيرة، وفوق هذا هم أصبحوا لا يجمعون الإشتراكات أصلا، ثم هم يقولون أن ظروف العمل أصلا غير موجودة ولا يوجد حتى مقر للإجتماع، ومع هذا فناك محاولة تستحق الذكر كما قيل لنا وتتمثل في مبادرة لجنة حي عدل إذ قامت وبإمكانياتها الخاصة وبمساهمة أحد سكان الحي من إختيار قطعة أرضية ودراستها وتقديم ملف للبلدية لإعتماد ملعب حي وقد إستجابت البلدية لهذه المبادرة كما صرح لنا بذلك رئيس اللجنة.

بادى ذي بدء وفيما يتعلق بالتمويل ينبغي التنبيه هنا لكون البعض إنتبه إلى مسألة التمويل وأنه لا تمول لجان الأحياء وفيه من نظر إلى الأمر من جانب توجيه البرامج لخدمة الحي المعني، ومن ثم جاءت النسبة 100 % بكون التمويل في مجمله مرتبط بالميول إن لم تكن ميول إدارية فهي ميول حزبية أو ميول لنوعية الأنشطة والبرامج، في حين تستثنى فعالية هذه اللجان في الميدان لأن الأمر مرتبط بأهداف محددة سلفا، والإمكانات محدودة وغير كافية ولا تسمح بالإستجابة لمطالب لجان الأحياء كما أفادنا به مدير القاعة المتعددة النشاطات والذي هو ذاته أحد أعضاء هاته اللجان، وحتى نوع النشاط الذي تقوم به لجنة الحي والذي يتطلب الإعانة والدعم مرتبط بما سطرته الإدارة في برنامجها السنوي أو حتى المناسباتي.

ومن كل ما سبق يمكن القول بأن علاقة لجنة الحي بالجهات الوصية مرتبطة أساسا بالميول والمصالح الشخصية، وهي سيئة في غالب الأحيان، ذلك أنها ليست مرتبطة بدورها المطلبي فقط، فقد تكون مرتبطة بالميول والمصالح المتبادلة، وحتى الميول والمصالح الحزبية، وحتى أن التعاون الموجود بينهما هو تعاون مناسباتي بحسب الأنشطة المقامة والتي هي في مجملها بطلب من الجهات الوصية، ومن ثم يتبين طبيعة التنسيق القائم بينهم، والذي هو كذلك مناسباتي أيضا، في حين تتابع هذه اللجان أنشطة المرافق الإدارية المختلفة بحكم إرتباطها الوثيق بالحياة اليومية للمواطن، وذلك من خلال الإتصال والتنبيه إلى مواطن القصور والخلل، ذلك أنه لا يوجد تمويل، ولا توجد إمكانيات كافية لهذه اللجان، وما هو موجود هو توجيه للأنشطة والبرامج لأحياء معينة من حيث النظافة مثلا حيث يتم التركيز على مراكز الأحياء وترك الأخرى.

3-3- علاقاتها مع الأحزاب السياسية:

إن من أهم الصعوبات التي تواجه نشاط لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة بعلي منجلي هي هذا الخلط المقصود بين النشاط الجمعوي بما فيه نشاط لجان الأحياء والنشاط السياسي، فهذا الدمج بين النشاطين هو في حقيقة الأمر إفراغ لنشاط لجان الأحياء من محتواه، وفوق هذا زيادة الطين بلة من خلال تنفير الناس منه، وبالإضافة إلى ذلك فان من الملاحظ أنه وفي إطار التنافس بين الأحزاب السياسية وخاصة الممثلة في المجلس الشعبي البلدي والولائي أنها تسعى إلى تأسيس لجان أحياء موالية لها، وحتى تسعى إلى إستمالة لجان الأحياء القائمة بالفعل والنشطة في الميدان، وكل هذا إذا إستثنينا ميول ورغبات أعضاء لجان الأحياء في حد ذاتهم والذين يسعون هم كذلك إلى الحصول على مكاسب خاصة من وراء ذلك وإتصالهم وتحالفهم مع المنتخبين المسئولين عن ذلك، وهذا التنافس المحموم سيؤدي لا محالة إلى تشتت هذه اللجان من جهة وإلى صراعها فيما بينها من جهة أخرى، والى محاولة تشكيل التكتلات فيما بينها لقطع الطريق عن اللجان المنافسة لها من جانب أخر، حتى أن الأمر وصل إلى حد التراشق بالألفاظ والشتائم وتبادل الاتهامات، وفي هذا الإطار سعت بعض اللجان وبإيعاز من الأحزاب السياسية إلى تشكيل تكتلات غير رسمية لقطع الطريق عن المبادرات الحزبية الأخرى على اعتبار أن نجاح هذه المبادرات الحزبية حتى وإن كانت فير الصالح العام تعنى فشل الحزب المنافس ومن ثم يسعى وبكل ما أوتي من قوة إلى تكسير وتحطيم هذه المبادرات.

على أنه من جهة أخرى قوبلنا بالرفض المطلق لعلاقة هذه اللجان بالأحزاب السياسية من قبل الأعضاء، لكن ملاحظاتنا المباشرة في جولتنا الميدانية في هذه التجمعات الحضرية الجديدة والتي قادتنا إلى ألواح الإعلانات الخاصة بالحملة الإنتخابية للإنتخابات المحلية البلدية والولائية دلتنا إلى ترشح العديد من رؤساء وأعضاء هذه اللجان في قوائم الأحزاب المختلفة المشاركة في العملية الإنتخابية، وبالإضافة إلى ذلك ومن خلال تجوالنا في الشوارع الرئيسية لهذه التجمعات الحضرية الجديدة لاحظنا مشاركة العديد من أعضاء لجان الأحياء وحتى الجمعيات المختلفة في تنشيط وتحريك الحملات الانتخابية وتوزيع المناشير الإعلامية وإلصاق الملصقات الخاصة بالأحزاب السياسية و لمختلف التشكيلات الحزبية.

تذهب النسبة الغالبة من رؤساء لجان الأحياء عينة الدراسة وبنسبة 67 % إلى كونها تشارك فعلا في صياغة وإعداد برامج حزبية، وإن إختلفت طبيعة المشاركة من لجنة إلى أخرى،

حيث ذهب أحد رؤساء هاته الجان إلى التأكيد على أن هناك من رؤساء من هو مناضل بالبطاقة في هذه الأحزاب، وهناك حتى من ترشح في الإنتخابات المحلية، ومن ثم فمما لاشك فيه بحكم عضويتهم في هذه الأحزاب وبحكم رئاستهم للجان الأحياء من جهة أخرى وإطلاعهم على وضعيات هذه الأحياء أن يكونوا أدرى من غيرهم على بلورة تصور عن هذه الأحياء وكذا الحلول الممكنة في الميدان، ويذهب فرد أخر إلى التأكيد على أنه وجهت إليه الدعوة في إحدى المناسبات إلى حضور ندوة علمية لدراسة مشاكل الأحياء بالمدينة الجديدة علي منجلي.

في حين تذهب نسبة 33 % إلى عدم المشاركة في صياغة وإعداد البرامج الحزبية بحكم كونهم كما يقولون جمعيات إجتماعية ولا علاقة لهم بالعمل السياسي على حد قول أحدهم.

وإلى هذا ذهب رئيس مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية قسنطينة إلى أن كل الجمعيات لها خلفيات سياسية بدون إستثناء، ما عدى الجمعيات الدينية للمساجد التي يبقى هدفها واضح، وإن كنا لا نشاطره الرأي بخصوص ما ذهب إليه وعلى الأقل فيما يخص الجان الدينية للمساجد بحيث يصدق عليها ما يصدق على غيرها فحتى هذه الأخيرة إعتراها حب الذات والزعامة وحب الظهور والإنفراد بالرأي والسلطة وتهميش المخالفين في الرأي.

وإلى جانب هذا فإن لقاءنا الأولي مع مندوب القطاع الحضري لعلي منجلي أكد لنا هذا الأخير أيضا هذا الإرتباط الحاصل بين العمل والميول السياسية، حيث أنه وبمجرد تعريفه بأنفسنا وحاجتنا توجه إلينا بالإستفسارعن إنتمائنا الحزبي مباشرة في إطار هزلي، وهذا بالرغم من أننا أعلمناه بأننا جئنا في إطار بحث علمي متعلق بإنجاز مذكرة ماجستير، وأننا لا علاقة لنا بالنشاط الحزبي.

وفي هذا الإطار يذهب جميع أفراد عينة الدراسة من الجهات الوصية وبنسبة 100 % إلى وجود علاقة بين لجان الأحياء والأحزاب السياسية، وإن لم تكن مع اللجنة كلجنة فمع رئيسها، أو مع أعضاء مكتبها المسير، وإن إختلفوا فيما بينهم من حيث كون هذه العلاقة معلنة أو مستترة، فهم وإن كانوا يؤكدون الميولات السياسية فهم يقولون بأن البعض لهم علاقات واضحة والبعض الأخر مخفية ودليل ذلك ترشح البعض من رؤساء هذه اللجان في الإنتخابات المحلية الأخيرة، أما أسباب ذلك فيرجعها البعض وفي مقدمتهم مندوب القطاع الحضري الذي يرجع إلى تفهم الأحزاب السياسية لطبيعة النشاط الجمعوي ولجان الأحياء على وجه الخصوص، بالإضافة إلى مساندتها ومساعدتها في تنفيذ برامجها السنوية، ومنهم من أرجعها إلى ميول رؤساء لجان الأحياء في حد ذاتها وإن كانت هذه الميول غير معلنة في كثير من الأحيان، كما أن هناك من يذهب إلى سعي

الأحزاب السياسية في حد ذاتها إلى تشكيل تكتلات خفية من بين هذه اللجان أو على الأقل ضمان ولائها، كما تسعى الأحزاب السياسية في بعض الأحيان إلى الدفع بمناضليها إلى تأسيس لجان الأحياء أو على الأقل الإنخراط فيها ومحاولة توجيهها بما يخدم مصالحها.

من بيانات الجدول الموالي تتضح وأن نسبة كبيرة من السكان المبحوثين وتبلغ 48 % تؤكد وجود العلاقة بين لجان الأحياء والأحزاب السياسية، ويذهب البعض منهم إلى أن عمل لجان الأحياء هو سياسي بالدرجة الأولى، وهذا هو الملاحظ من خلال المشاركة في تنشيط الحملات الإنتخابية للأحزاب السياسية و في ظل حرية الإنتماء السياسي الأفراد.

في حين تذهب نسبة 29 % إلى القول بأن لجان الأحياء لا تربطها أية علاقة بالأحزاب السياسية، ويتضح من خلال كل هذا أن هناك النسبة الغالبة من لجان أحياء لها إرتباطات بأحزاب سياسية معينة بإختلاف توجهاتها، وإن كان هذه العلاقة غير واضحة للعيان عند البعض ومكشوفة عند البعض الأخر، لكن في المقابل هناك أيضا لجان أحياء ليست لها علاقة أو إرتباط بأحزاب سياسية، وهذا ما تؤكده إجابات المبحوثين من السكان عينة الدراسة.

ومع هذا تبقى نسبة تمثل 22 % من عينة الدراسة لم تجب على السؤال وهذا راجع في إعتقادنا للتخوف من السؤال في حد ذاته من جهة وإلى عدم معرفة البعض لأعضاء لجان الأحياء، وكذا إلى عدم الإهتمام بلجان الأحياء في حد ذاتها.

جدول رقم:29 علاقة لجان الأحياء بالأحزاب السياسية.

الفئات	نعم لها علاقة بالأحزاب السياسية		ليس لها علاقة بالأحزاب السياسية		لا أعرف		مجموع
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	%
رؤساء اللجان	4	67	2	33	/	/	100
الجهات الوصية	6	100	0	0	/	/	100
السكان	48	48	29	29	22	22	99

بالنسبة لموضوع الخلفيات الإيديولوجية ذهبت نسبة 60 % من الجهات الوصية إلى أنها لا تظهر في الميدان بمعنى أنها غير موجودة، لكنهم في نفس الإطار يؤكدون الميول السياسية الواضحة للعيان وفي إتجاه تيار معين، في حين تذهب نسبة 40 % إلى وجود الخلفيات

الإيديولوجية، ويؤكدون ذلك من خلال إتخاذها كغطاء من أجل تدعيم الأحزاب السياسية وتعبئة السكان في المواعيد الإنتخابية.

من أهم الصعوبات التي تواجه نشاط لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة بعلي منجلي هو هذا الخلط بين النشاط الجمعوي والنشاط السياسي، فالكل يجمع على وجود علاقة بين لجان الأحياء والأحزاب السياسية وإن كانت هذه العلاقة بينة وواضحة للعيان في معظم الأحياء عند البعض نجدها مستترة عند البعض الأخر، فالبعض من أعضاء لجان الأحياء يخفي ميوله السياسية ويظهر ميوله الإيديولوجية والبعض الأخر على العكس من ذلك، بحيث يخفي ميوله الإيديولوجية ويظهر ميوله الحزبية.

3- 4- علاقاتها مع بعضها البعض:

تذهب النسبة الغالبة من رؤساء لجان الأحياء عينة الدراسة وبنسبة 67 % إلى كون علاقاتهم حسنة محكومة بالعلاقات الشخصية التي تربط بين رؤساء هاته اللجان من خلال التنسيق والتشاور، حتى أن أحدهم ذهب إلى القول بأنه كانت هناك محاولة لبعث تنسيق فيما بينهم، لكن الفكرة تكسرت بسبب ضن البعض بأن لها بعد سياسي.

وفي المقابل ذهبت نسبة 33 % إلى كون أنه لا توجد مثل هذه العلاقات التي تربط بين لجان الأحياء وذلك لطغيان الميول السياسية والحزبية على أنشطتها.

يذهب أغلبية المبحوثين من ممثلي الجهات الوصية وبنسبة 67 % إلى القول بأنه لا توجد علاقة بين هذه اللجان وبعضها البعض، وإختلفوا بعد ذلك في أسباب ذلك فمنهم من أرجع ذلك إلى غياب الإطار القانوني الذي يجمعها، ويذهب رئيس مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة والذي يؤكد بأن القانون في شكله الحالي لا يسمح بإيجاد تنسيقيات تجمع بين هذه اللجان بسبب تحديد المدة بسنة فقط بالرغم من أنها يمكن أن تجدد، والسبب في إعتقاده هو قطع الطريق من أمام الأحزاب السياسية حتى لا تسيطر على تنسيقيات لجان الأحيان وتوجيهها، في حين تذهب نسبة 16 % إلى كون العلاقة حسنة من خلال التعاون فيما بينها في بعض الأحيان، على أن هذا التعاون مرتبط في مجمله بحدود الميول السياسية والإدارية وبطبيعة الحال والأمر هذا أن يكون التعاون وتكون العلاقة حسنة وليست جيدة تماما لكون أنه وحتى في إطار هذه التكتلات لا نعتقد بعدم وجود خلافات خاصة في ظل طغيان المصالح الشخصية، في حين نعتقد وفي ظل وجود هذه الإختلافات أن تكون العلاقة متوترة مع اللجان التي تخالفهم في الإتجاه، ولا يكون التعاون أصلا.

و لكن الملاحظ هو أن النسبة الغالبة من عينة الدراسة وبـ 50 % لا تعرف إن كانت توجد أو لا توجد علاقة بين لجنة حيهم ولجان الأحياء الأخرى، ومرد ذلك إلى عدم الإهتمام بلجان الأحياء في حد ذاتها وكذا بأنشطتها، وفي هذا الإطار أيضا أجابت نسبة 26 % من عينة الدراسة إلى أنها لا توجد علاقة بين لجان الأحياء، وعلى الأقل في الميدان وذلك بسبب غياب المبادرات الملموسة.

في حين تذهب نسبة 15 % إلى أن علاقة لجان الأحياء فيما بينها حسنة على العموم ذلك أن لكل لجنة حي مجالها الخاص للنشاط، في حين تذهب نسبة 3 % من عينة الدراسة إلى القول بأنها جيدة بحكم العلاقات الشخصية لرؤساء هذه اللجان المتعاملة مع بعضها البعض، وفي نفس الوقت تذهب نسبة مماثلة إلى القول بأنها سيئة بالنظر إلى سوء التفاهم وإختلاف وجهات النظر، وتدعمها نسبة أخرى تمثل 2 % من عينة الدراسة والتي تقول بأنها متوترة بالنظر إلى المصالح الشخصية والميولات الحزبية.

جدول رقم:30 طبيعة العلاقة التي تربط بين لجان الأحياء.

الفئات	جيدة		حسنة		سيئة		متوترة		أخرى		مجموع
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	%
رؤساء اللجان	/	/	4	67	/	/	/	/	2	33	100
ممثلي الجهات الوصية	/	/	1	16	/	/	1	16	4	67	100
السكان	3	3	15	15	3	3	2	2	76	76	99

الملاحظ هنا هو تساوي النسبة بين رؤساء لجان الأحياء، بين الذين يقولون بوجود الأنشطة المشتركة والذين يقولون بعدم وجودها، وبنسبة 50 % لكل طرف، فالذين يقولون بوجود الأنشطة المشتركة يركزون على الدورات الرياضية، النظافة، التشجير، بالإضافة إلى تبادل الأفكار والتشاور.

بينما يذهب الذين ينفون وجود الأنشطة المشتركة إلى أنه في الوقت الحالي لا توجد برامج ولا أنشطة مشتركة، بحكم كون معظم الأنشطة مناسباتية وفقط.

تذهب نسبة كبيرة من الجهات الوصية عينة الدراسة الميدانية وبنسبة 80 % لكون العلاقة تنافسية في الأساس، وإن إختلفوا في التعامل فيما بينهم بعد ذلك، وحتى في سبب التنافس في حد ذاته، ففي ظل الميول السياسية والإدارية وحتى المصالح الشخصية، نجد وأن نسبة تمثل

20 % تميل إلى التعاون، في حين نجد نسبة 20 % تميل إلى الحياد والعمل على إنفراد، نجد أيضا أن نسبة 20 % تذهب إلى إنكار وجود علاقة أصلا، وفي الجانب الأخر نجد نسبة 20 % من عينة الدراسة تقول بوجود علاقة تعاون، ونعتقد أن ذلك يكون بين اللجان التي تستمر في العمل مع ممثلي الجهات الوصية مهما كان.

حيث تذهب النسبة الغالبة من رؤساء لجان الأحياء وبنسبة 67 % إلى أن العلاقات بين لجان الأحياء هي علاقات سطحية في الغالب، ويكون الإلتقاء في العادة عندما تستدعي الإدارة الجمعيات وهذه فرصتهم كما يذهب إلى ذلك أحد رؤساء هاته اللجان، حيث تطغى الميول السياسية والحزبية، حتى أنه في بعض الأحيان أصبح الهدف من الإلتقاء هو ضرب وتكسير اللجان الأخرى، في حين تذهب نسبة أخرى من عينة الدراسة وبنسبة 16 % إلى أنه هناك تنسيق بين البعض من لجان الأحياء على الأقل، وتذهب نسبة أخرى تمثل نسبة 16 % إلى أنه هناك تشاور بين لجان الأحياء وتبادل لوجهات النظر في القضايا المشتركة.

وفي هذا الإطار تذهب النسبة الغالبة من المبحوثين عينة الدراسة من السكان وبنسبة 70 % إلى كونهم يجهلون طبيعة العلاقة بين لجنة حيهم ولجان الأحياء الأخرى، حيث يذهب البعض منهم لكون لجنة الحي ليس لها علاقة مع السكان الذين تمثلهم فكيف بلجان الأحياء الأخرى، في حين تذهب نسبة 15 % إلى كونها علاقة تشاور وهذا لتوطيد العلاقات فيما بينهم والإستفادة من بعضهم البعض.

على أن نسبة 8 % من عينة الدراسة تذهب إلى كونها سطحية، فالكل مهتم بحاله بحسب ما ذهب إليه أحد المستجوبين، في حين تذهب نسبة 4 % إلى كونه علاقة تنسيق فيما بينهم، وتذهب نسبة 2 % إلى كونها علاقة في حدود التنفيذ المشترك للبرامج والأنشطة بين البعض من لجان الأحياء وهو في إعتبارنا الحد الذي تكون فيه هذه اللجان منسجمة من حيث الميول والإتجاهات والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم:31 طبيعة علاقة لجان الأحياء مع بعضهم البعض.

الفئات		رؤساء اللجان	السكان
سطحية	التكرار	4	8
	%	67	8
تشاور	التكرار	1	15
	%	16	15
تنسيق	التكرار	1	4
	%	16	4
تنفيذ	التكرار	/	2
	%	/	2
لا أعرف	التكرار	/	70
	%	/	70

وبالرجوع إلى أحكام القانون الأساسي نجده ينص على أن عهدة قيام جمعية لجنة الحي لمهامها يدوم لمدة سنة، على أن المكتب المسير مجبر في آخر السنة على الظفر بعهدة ثانية مع القيام بإجراءات التجديد أو يقوم المكتب المسير في آخر هذه السنة بتقديم إستقالته من مكتب تسيير جمعية لجنة الحي هاته.

على أننا نلحظ عدم إستطاعة جمعيات لجان الأحياء هذه أن تشكل فيما بينها إتحادات وطنية ولا حتى ولائية أو بلدية والسبب في ذلك يرجع إلى كون القانون يحدد فترة حياة جمعيات لجان الأحياء بمدة سنة، وتتطلب التجديد بعد ذلك، مع إمكانية التجديد لنفس المكتب المسير، وهذا الشرط يجعل من المستحيل قيام هذه الإتحادات على أساس أن هذه الإتحادات تتطلب 21 عضوا مؤسسا ومشارك من بين جمعيات لجان الأحياء التي تتوفر فيها جميع الشروط القانونية، وبالنظر إلى كون إن هذه الجمعيات ـ لجان الأحياء لا تتوفر ولم تنطلق من نفس تاريخ التأسيس فإن هذا يجعل من قيام الإتحاد أمرا صعبا جدا، أن لم نقل مستحيلا بحيث أنه من غير الممكن أن يتعارف هؤلاء الأعضاء ـ جمعيات لجان الأحياء الواحد والعشرين في فترة زمنية قصيرة، وحتى وإن تعارفوا بعد ذلك فليس من الممكن القيام بإجراءات التأسيس لهذا الإتحاد حتى وإن اتفقوا عليه في ظل حب الزعامة وحب الذات، لأن إجراءات التأسيس تتطلب توفر كل الشروط القانونية في ملفات

الأعضاء المشكلين للإتحاد بحيث أنه من الممكن أن تنقضي عهدة عضو من الأعضاء المؤسسين، وحتى ولو تم التجديد فان الإجراءات تأخذ وقت وهو ما لا يسمح بإتمام إجراءات التأسيس للاتحاد، ناهيك عن كون انه من الممكن أن لا يجدد السكان انتخاب هذا المكتب المسير ولو لعضو واحد فهذا من شأنه أن ينقض الإجراءات السابقة لتأسيس الاتحاد.

وبالإضافة إلى ذلك فان فترة السنة هذه التي أقرها القانون من شأنها أن تدفع إلى غياب الخبرة والتراكمات المعرفية خاصة في ظل غياب تقاليد عمل متداولة بين أعضاء اللجان في الميدان، ذلك أنه من غير الممكن أن تحصل الخبرة والتجربة في ظرف أشهر معدودة، هذا إذا وضعنا في إعتبارنا انه من الممكن أن لا يعاد إنتخاب نفس الأعضاء لأسباب متعددة أو أن نفس الأعضاء لم يرغبوا في التجديد لأسباب تخصهم شخصيا.

ونعود لنقول بأن علاقاتهم مع بعضهم لا يحكمها القانون بقدر ما تحكمها المصالح والعلاقات الشخصية، وعلى هذا نجدها تتكتل في شكل تجمعات غير رسمية بحسب الميول السياسية والحزبية المصلحية، ونلحظ هذا في التكتلات التي يقيمها المنتخبون المحليون، بحيث أننا شهدا عدة تكتلات لجمعيات لجان الأحياء تدور في فلك المنتخبين المحليين بحسب الأحزاب الممثلة في المجلس، ومن ثمة نجد هذه اللجان تنسق فيما بينها في هذا الإطار، مع بقاء بعض التنسيق مع جمعيات لجان الأحياء، ومع البعض منها التي لم تنضم إلى هذه التكتلات أو أنها تحب أن تعمل باستقلالية عن الكل لاعتبارات أخرى، ذلك أن المصالح الشخصية فوق كل إعتبار.

والشيء الذي يمكن ملاحظته في هذا الإطار هو نفي وجود علاقة بين لجان الأحياء فيما بينهم، وإن كان البعض من رؤساء هذه اللجان يؤكدون وجود نوع من العلاقة، على أنها في مجملها سطحية محكومة بالعلاقات الشخصية.

3-5- طبيعة علاقة لجنة الحي بلجنة حي معينة:

تذهب نسبة 76 % من السكان عينة الدراسة إلى أنهم لا يعرفون إن كانت هناك علاقة بين لجنة حيهم ولجنة حي أخر، في حين تذهب نسبة 10 % إلى التأكيد على عدم وجود هذه العلاقة أصلا، فهم لا يعرفون لجنة حيهم بالأساس وينكرون حتى وجودها، في حين يذهب البعض منهم وبنسبة 13 % من عينة الدراسة إلى وجود هذه العلاقة من خلال التشاور وتبادل وجهات النظر وحتى تناول المستجدات والأحداث.

جدول رقم:32 طبيعة علاقة لجنة الحي بلجنة حي أخر.

الإحتمالات	توجد علاقة	لا توجد علاقة	لا أعرف	المجموع
التكرارات	13	10	76	99
النسبة %	13	10	76	99

تذهب نسبة 47 % من السكان عينة الدراسة إلى كونهم لا يعرفون طبيعة هذه العلاقة أصلا، في حين تذهب نسبة 16 % إلى كونها علاقة حياد حيث أن لكل لجنة حي إهتماماتها ومشاغلها ولا يهمها ما يحدث في الأحياء الأخرى، في حين تذهب نسبة أخرى تمثل أيضا 16 % من عينة الدراسة إلى كونها علاقة صراع بحسب المصالح الخاصة بالأعضاء من جهة ومصالح كل حي على حدا من جهة ثانية، وفي هذا الإطار دائما تذهب نسبة 10 % إلى كونها علاقة تنافس بين لجان الأحياء بين من يخدم حيه أكثر ويستفيد أكثر من الإعانات والإمتيازات، وحتى بعد ذلك التنافس على أحسن حي من حيث النظافة والإهتمام بالبيئة والمحيط، ومع هذا تذهب نسبة 10 % أخرى من عينة الدراسة إلى أن العلاقة بين لجنة حي وأخر هي علاقة تعاون فيما بينهم من خلال تبادل وجهات النظر والتشاور.

تذهب نسبة كبيرة من الجهات الوصية عينة الدراسة الميدانية وبنسبة 80 % لكون العلاقة تنافسية في الأساس بين لجان الأحياء ككل، وإن إختلفوا في التعامل فيما بينهم بعد ذلك، وحتى في سبب التنافس في حد ذاته، ففي ظل الميول السياسية والإدارية وحتى المصالح الشخصية، نجد وأن نسبة تمثل 20 تميل إلى التعاون، في حين نجد نسبة 20 % تميل إلى الحياد والعمل على إنفراد، نجد أيضا أن نسبة 20 % تذهب إلى إنكار وجود علاقة أصلا، وفي الجانب الأخر نجد نسبة 20 % من عينة الدراسة تقول بوجود علاقة تعاون، ونعتقد أن ذلك يكون بين اللجان التي تستمر في العمل مع ممثلي الجهات الوصية مهما كان.

على أنه ومن خلال كل هذا تظهر لنا وأن هناك علاقة فيما بين لجان الأحياء، وإن لم تكن بين الكل في نفس الوقت، إلا أنها موجودة على أرض الواقع وتكون بحسب الظروف، فهي علاقة حياد أحيانا، وعلاقة تعاون أحيانا أخرى، وقد تكون علاقة تنافس بين البعض أو حتى علاقة صراع في بعض الأوقات.

رسم بياني رقم:04 علاقة لجان الأحياء ببعضها البعض.

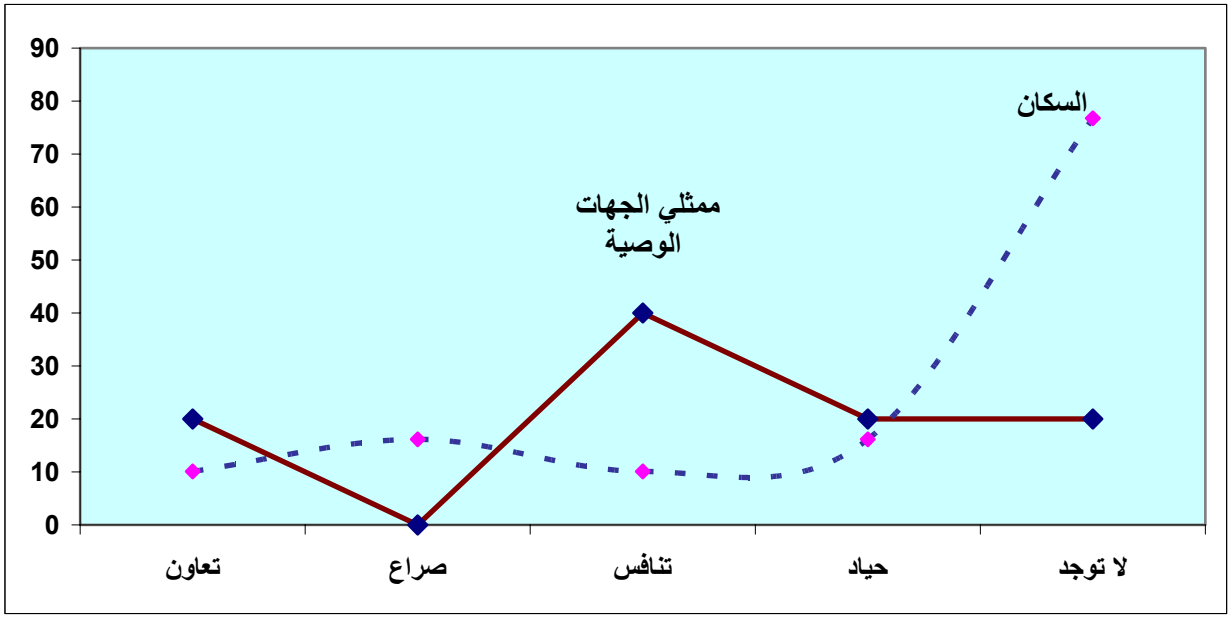

على أنه ومن خلال كل ما سبق تظهر لنا وأن هناك علاقة ما فيما بين لجان الأحياء هذه، وإن لم تكن بين الكل في نفس الوقت، إلا أنها موجودة على أرض الواقع وتكون بحسب الظروف، فهي علاقة حياد أحيانا، وعلاقة تعاون أحيانا أخرى، وقد تكون علاقة تنافس بين البعض أو حتى علاقة صراع في بعض الأوقات الأخرى.

ولكن في الوقت نفسه توجد بين البعض منها علاقة تعاون وتشاور وتبادل لوجهات النظر وتنسيق في بعض الأحيان وحتى بين اللجان المتنافسة والتي تختلف في الميول السياسية والحزبية، فالمعيار هنا هو المصلحة وفقط.

3-6- علاقة لجنة الحي مع غيرها من الجمعيات:

إنه وبالنظر إلى أهداف لجنة الحي التي جاء بها قانونها الأساسي والتي نجد أنها تهدف إلى:

1- المساعدة على إنشاء وتقوية الجمعيات المحلية ذات المنفعة العامة، والتكفل بها من قبل المواطنين مع العمل على تحقيق أهدافها من خلال المساعدة العمومية.

2- المبادرة إلى خلق أي نشاط له علاقة مع أهدافها وخاصة في المجال الثقافي والاجتماعي.

3- العمل للوصول إلى نظام الجمعية ذات المنفعة العامة والسهر على المحافظة عليه مع إحترام الإتفاقية المنصوص عليها في المادة 30 من القانون المتعلق بالجمعيات.ومن ثم فلا غرابة بعد ذلك

في أن نجد للجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة هاته علاقة مع مختلف الشرائح الإجتماعية وفي مقدمتها الجمعيات المختلفة الناشطة في محيط هذه التجمعات الحضرية.

أ ـ علاقتها مع الجمعيات الإجتماعية:

ويكون ذلك من خلال تنسيق الجهود فيما بين الجمعيات الخيرية ولجنة الحي في إعداد القوائم وضبطها وكذا في توزيع المعونات على المحتاجين، وإلى جانب هذا وجدنا دعم لجان الأحياء بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة للجمعيات الإجتماعية وخاصة تلك التي تعنى بترقية المواطن.

ب ـ علاقتها مع الجمعيات الثقافية:

عملت الجمعيات الثقافية على تنشيط وتفعيل الأحياء، وخاصة السهرات الليلية في القاعة المتعددة النشاطات بعلي منجلي، أو حتى في دار الشباب عز الدين مجوبي من خلال الأيام الدراسية والملتقيات وباشتراك البعض من لجان الأحياء في الإعداد لمثل هذه الأنشطة بالتنسيق مع الجمعيات الثقافية، وفي بعض الأحيان تقوم بهذه الأنشطة بمفردها، وان كان أننا لاحظنا هذا الخلط وعدم التخصص أين نجد جمعية ثقافية تقوم ببرمجة أنشطة رياضية، وأخرى رياضية تقوم ببرمجة أنشطة ثقافية وما إلى ذلك.

ج ـ علاقتها مع الجمعيات الرياضية:

دأبت العديد من الجمعيات سواء الرياضية أو حتى جمعيات لجان الأحياء على إقامة دورات رياضية سواء لأبناء الحي الواحد، أو حتى دورات رياضية ما بين الأحياء وحتى ما بين المساجد، وهي في كل هذا قائمة على التنسيق المشترك والتعاون، ويكون ذلك خاصة في المناسبات الوطنية، وكذا في الفترة الصيفية، على أننا لاحظنا قيام جمعية رياضية ببرمجة دروس تدعيمية للأقسام النهائية وكذا أقسام السنة الرابعة متوسط.

د ـ علاقتها مع جمعيات أولياء التلاميذ:

مما تجدر الإشارة إليه هنا أن لجان الأحياء وكذا جمعيات أولياء التلاميذ هما الجمعيتين الوحيدتين من بين سائر الجمعيات التي ليس لها الحق في التمويل وتعتمد على إمكانياتها الذاتية، ومما لا شك فيه كذلك أن لجان الأحياء وفي إطار سعيها لخدمة الحي وسكانه، وبصفة خاصة الطفولة وما تحتاجه لا بد وأنها تنظر المرافق والتجهيزات التعليمية من مدارس وإكماليات وثانويات وضرورة قربها من مساكن التلاميذ بالإضافة إلى ضرورة توفير الأمن داخل وخارج هذه المرافق التعليمية، بالإضافة إلى ضرورة توفر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لسير هذه

المرافق، ولذلك فهي تدعم جمعيات أولياء التلاميذ في مسعاها، هذا على المستوى النظري أما في الواقع فلا نلمس ذلك، إلا في حالات إستثنائية خاصة، وعندما يتعلق الأمر بأبناء أعضاء لجنة الحي أو أقاربهم أو المقربين منهم ولعل ذلك راجع إلى غياب الوعي من جهة وإلى غياب الإهتمام من جهة أخرى.

هـ ـ علاقتها مع اللجان الدينية للمساجد:

سبق وان تعاملت لجنة الحي وفي الكثير من المناسبات مع اللجان الدينية في المساجد سواء بحكم نشاطهم في حي واحد أو بسبب الزمالة أو الصداقة الشخصية بين الأعضاء في هذه الجمعيات وحتى بسبب الاهتمام المشترك في خدمة الحي وسكانه وإنخراط البعض في الجمعيتين الدينية ولجنة الحي في نفس الوقت أو بحكم النشاط المشترك ضمن مجلس سبل الخيرات الذي أسسته وزارة الشؤون الدينية والأوقاف كإطار قانوني ينظم عملية إعانة الفقراء والمحتاجين من خلال التنسيق المشترك بين الجمعيتين في إعداد ودراسة القوائم والتصديق عليها.

وكخلاصة لكل ما قيل سابقا، فإن الدور التكاملي لأجل الصالح العام بين كل الأطراف المعنية في حقل التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي مابين ممثلي الدولة وممثلي السكان وممثلي الأحزاب السياسية، ينبغي أن يبنى على أساس تكاملي واضعا في إعتباره الصالح العام لهذه التجمعات الحضرية الجديدة، وبغض النظر عن المصالح الشخصية والميول الحزبية، كما أنه على الجهات الوصية أن تفهم بأنه عليها القيام بدورها وواجباتها وأن تتوقف عن لوم الآخرين عند عجزها عن القيام بدورها.

الخاتمة

وكما لكل بداية نهاية، ولكل نقطة إنطلاق وصول، وكختام لهذا العمل، فإن هذه المذكرة اهتمت بلجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة، قد تمت بها الدراسة بالوحدة الجوارية 07 علي منجلي الخروب، وعرفتنا هذه الأخيرة بواقع لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة أكثر، ومكنتنا أيضا من تطبيق الإجراءات المنهجية في إعداد البحوث الإجتماعية والتي قمنا بدراستها طيلة سنوات فترة التدرج.

ومن ثم فإن الهدف من الدراسة هو الكشف عن ملامح الخصائص الإجتماعية لممثلي هذه اللجان وكذا وظائفها والوظيفة الإجتماعية على وجه الخصوص بالإضافة إلى طبيعة علاقاتها وأنماط تفاعلها في هذه التجمعات الحضرية الجديدة، ومن خلال هذا المنطلق وضعنا فرضيات ونحاول الآن التحقق من صدقها من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من بيانات الدراسة الميدانية، وفيما يلي النتائج المستخلصة من هذه الدراسة.

إن الفئة العمرية السائدة في تشكيلة لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة بعلي منجلي هي من فئة الكهول وترتبط بطبيعة السكان المرحلين إلى هذه الأحياء، وأن عامل السن له دور كبير في تحديد مطالب وأهداف وإحتياجات الأفراد وتوجههم إلى العمل التطوعي في لجان الأحياء.

وبالرجوع إلى بيانات الدراسة الميدانية تبين لنا أن مجموع رؤساء لجان الأحياء هم من الرجال وهو ما يدعم خصوصية ذهنية الجزائري والذي ينظر إلى عمل لجان الأحياء على أساس أنه عمل رجالي بحث وهو من اختصاصاته التي لا تنازعه فيها المرأة، وهو كذلك نفس الإعتقاد السائد عند النساء المستجوبات من السكان عينة الدراسة ذلك أن أغلبيتهم لا يعرفون أو حتى لا يسمعون بلجان الأحياء ولا يعرفون حتى أنها موجودة، وذلك بحكم أنهم منشغلون بالأمور المنزلية الداخلية أكثر.

وإلى جانب هذا يتضح وأن نشاط لجان الأحياء يتطلب الإستقرار الإجتماعي وفي مقدمته الزواج، ذلك أن الإنسان يبدأ بتحقيق حاجياته الضرورية والأساسية أولا من مأكل ومشرب وسكن، ثم بعد ذلك يستمر في تحقيق حاجياته الكمالية من الرغبة في المكانة وفي تحقيق الذات إلى أعمال البر والخير.

على أنه من جهة أخرى يتضح لنا وأن المستوى التعليمي للسكان في هذه التجمعات الحضرية الجديدة هو في المستوى المتوسط، وهو متوسط حاصل جمع المستوى الإكمالي والثانوي وهو أيضا ما يتناسب والوضعية الإجتماعية والإقتصادية لهذه الأحياء، خاصة في ظل أن الإجابات كانت في معظمها من الأبناء، وبالرجوع إلى رؤساء لجان الأحياء والمتأتية من هذه الأحياء نفسها نجد أن المستوى التعليمي هو الابتدائي ونعتقد أن ذلك راجع إلى عامل السن الكبير بالنسبة لرؤساء هذه اللجان.

وإنه ليس من نافلة القول أن الأفراد الذين لديهم إستقرار إجتماعي وإقتصادي هم الذين يقومون بالنشاط في لجان الأحياء، ذلك أن هذا النشاط هو في حقيقته نشاط تطوعي قائم أساسا لخدمة الحي وسكانه ومن ثم فليس من المعقول أن يقوم به المحتاجون أنفسهم والذين هم في أمس الحاجة إلى العون والمساعدة، ولكنه في نفس الوقت لا يقوم به الأغنياء المترفين ذلك أنهم ليس لديهم الوقت ولا تسمح به ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، ولم يبقى إذا إلا أن تقوم به الطبقة المتوسطة.

ومما سبق يمكن القول بأن كل من السن والجنس والمستوى التعليمي والدخل والمكانة الاجتماعية هي عوامل مهمة لتبيان ملامح الخصائص الاجتماعية للأفراد المشاركين في نشاط لجان الأحياء وكذا المستجوبين، حيث أن المكانة الإجتماعية هي حافز و دافع في نفس الوقت، فهي حافز للأفراد للمساهمة في نشاط لجان الأحياء، وفي نفس الوقت هي دافع لرؤساء لجان الأحياء إلى السعي لضم ومشاركة أصحاب النفوذ في الحي السكني وضمان دعمهم ومساعدتهم لقضاء حاجيات الحي وسكانه وتنفيذ أهداف اللجان هذه، كما يمكن القول أن فئة الكهول هي الأنسب لقيادة لجان الأحياء بحكم الأهداف التي تسعى إليها هذه الجان والتي هي من صميم اهتماماتهم، بالإضافة إلى ما يمكن أن تسديه خبراتهم وتجاربهم الشخصية، إلا أنه ما يمكن أن يقال من جانب أخر وفيما يخص الجانب التعليمي وان كان غير مقبول لما له من أضرار على قلة الوعي وما يؤدي إليه من عدم الاهتمام بالعديد من القضايا، ذلك أن لجنة الحي وان كان من صميم اهتماماتها العناية بالفئات المعوزة والمحرومة فان ذلك لا يعني إغفال باقي الفئات الأخرى من الأطفال والشباب وكبار السن وما إلى ذلك بالإضافة إلى غياب أهل الاختصاص والكفاءات التي يمكن أن تدعم نشاط هذه اللجان.

على أنه يتبين لنا من خلال هذا التصور الذي نعيب فيه على رؤساء هاته اللجان تحويلها إلى مستثمرات خاصة، وكذا جعلها مناسباتية وكأن الأمر حتمي، والإبتعاد بها عن الأمل المرتجى منها كمحضن لتفريخ الكفاءات والإطارات الفاعلة في الحي السكني على أقل تقدير.

ثم على أفراد الجهات الوصية الكف عن النظر إلى أفراد هذه اللجان كمرؤوسين تحت إمرتهم، وأن لا ينسون بأنهم متطوعون لخدمة وليسو مأجورين، ثم عليهم بعد ذلك أن يضعوا مصلحة الوطن والمواطن قبل كل اعتبار ولو كان الأمر متعلق بالانتماءات والميول السياسية.

ومن جانب السكان يستحسن منهم أن يعوا قدر المهام والمسؤوليات الكبيرة المنيطة بهذه اللجان وأن يسعوا إلى مساعدتهم وأن لا ينسوا بأنهم مواطنين مثلهم ومتطوعين، وفوق ذلك هم يسعون لخدمتهم ولو بصورة غير مباشرة.

إن أهمية لجان الأحياء ومن خلال كل ما طرح لا يرقى إليها شك، ذلك أن المشرع الجزائري تناولها وخصها بقانون، وحدد أهدافها الأساسية حتى لا تخفى و لا تحرف ولا تحيد عن مسارها المرسوم لها ولكي تؤدي وتقوم بأهدافها على أحسن صورة وأكمل وجه، ثم هناك هذا التنوع والتباين في مفهومها وتصورها وكذا الأهداف المنيطة بها والمرجوة منها، في نظر كل من رؤساءها وأفراد الجهات الوصية وكذا السكان.

وفي هذا الإطار يذهب أغلبية المستجوبين من الجهات الثلاث إلى التأكيد على طغيان المصالح الشخصية وإن إختلفت النسب والأسباب بعد ذلك، على أنه لا يمكن إغفال المصالح الأخرى، ولأنه حتى هذه المصالح الأخرى التي يسعى إليها أعضاء لجنة الحي سواء كانت مصالح فئوية أو حتى حزبية أو مصالح إدارية فهي كلها تصب في النهاية في خدمة المصالح الشخصية.

وإن إختلفت وجهات النظر بعد ذلك حول طبيعة الخدمات المقدمة من طرف لجنة الحي تبعا لخلفيات المشاركة في هذه اللجان من جهة، وكذا لخلفيات التصور عن لجنة الحي ومهامها وكذا الأدوار التي تقوم بها في الواقع، وكل هذا في ضوء قلة الإمكانيات وعدم الاستجابة من قبل الجهات الوصية وكذا عدم تقبل الأمر الواقع من قبل المواطنين، خاصة في ظل تدني الوعي وطغيان المصالح الخاصة، وفي ضوء كل هذا جاء الإجماع على الوظائف التالية وترتيبها على النحو التالي: الوظيفة الاجتماعية ثم الثقافية ثم السياسية.

ومجمل القول أن علاقة لجنة الحي بالسكان تتحدد في ضوء طبيعة الأهداف المحددة سلفا من قبل المشرع من جهة، وكذا تلك المسطرة من قبل الطاقم المسير- أعضاء المكتب - وفي ضوء

التشريع المعمول به من جهة أخرى، على أننا نلحظ أن هناك إجماع حول التعاون بين لجنة الحي والسكان من قبل المبحوثين، ولكن في نفس الوقت هذا التعاون لا يلغي التعارض بين المصالح المختلفة للأطراف، على أن السكان من طبيعتهم حل مشاكلهم بأنفسهم ولا يلجئون إلى لجنة الحي إلا في القليل النادر، وحتى هذا القليل النادر في مجمله له علاقة بشكل أو بأخر بأعضاء لجنة الحي، ومن ثم نجد معظم المتصلين قد حلة مشاكلهم والتي هي في مجملها ذات طبيعة خاصة، ذلك أن أغلب السكان لا يمولون ولا يشاركون في تمويل لجنة الحي، ولكنهم يعتقدون بأن علاقة لجنة الحي بالسكان من الممكن أن تكون حسنة في مجملها.

وعلى هذا يمكن القول بأن علاقة لجنة الحي بالجهات الوصية مرتبطة أساسا بالميول والمصالح الشخصية، وهي سيئة في غالب الأحيان، ذلك أنها ليست مرتبطة بدورها المطلبي فقط، فقد تكون مرتبطة بالميول والمصالح المتبادلة، وحتى الميول والمصالح الحزبية، وأن التعاون الموجود بينهما هو تعاون مناسباتي بحسب الأنشطة المقامة والتي هي في مجملها بطلب من الجهات الوصية، ومن ثم يتبين طبيعة التنسيق القائم بينهم، والذي هو كذلك مناسباتي أيضا، في حين تتابع هذه اللجان أنشطة المرافق الإدارية المختلفة بحكم إرتباطها الوثيق بالحياة اليومية للمواطن، وذلك من خلال الإتصال والتنبيه إلى مواطن القصور والخلل، ذلك أنه لا يوجد تمويل، ولا توجد إمكانيات كافية لهذه اللجان، وما هو موجود هو توجيه للأنشطة والبرامج لأحياء معينة من حيث النظافة مثلا حيث يتم التركيز على مراكز الأحياء وترك الأخرى.

وبخصوص علاقتها بالأحزاب السياسية أجمع الكل على أنه من أهم الصعوبات التي تواجه نشاط لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة بعلي منجلي هو هذا الخلط بين النشاط الجمعوي والنشاط السياسي، فالكل يجمع على وجود علاقة بين لجان الأحياء والأحزاب السياسية وإن كانت هذه العلاقة بينة وواضحة للعيان في معظم الأحياء عند البعض نجدها مستترة عند البعض الأخر، فالبعض من أعضاء لجان الأحياء يخفي ميوله السياسية ويظهر ميوله الإيديولوجية والبعض الأخر على العكس من ذلك، بحيث يخفي ميوله الإيديولوجية ويظهر ميوله الحزبية.

والشيء اللافت للإنتباه و الذي يمكن ملاحظته كذلك هو نفي وجود علاقة بين لجان الأحياء فيما بينهم، وإن كان البعض من رؤساء هذه اللجان يؤكدون وجود نوع من العلاقة، على أنها في مجملها سطحية محكومة بالعلاقات الشخصية، على أنه ومن خلال كل ما سبق تظهر لنا وأن هناك علاقة ما فيما بين لجان الأحياء هذه، وإن لم تكن بين الكل في نفس الوقت، إلا أنها موجودة على

أرض الواقع وتكون بحسب الظروف، فهي علاقة حياد أحيانا، وعلاقة تعاون أحيانا أخرى، وقد تكون علاقة تنافس بين البعض أو حتى علاقة صراع في بعض الأوقات الأخرى، ولكن في الوقت نفسه توجد بين البعض منها علاقة تعاون وتشاور وتبادل لوجهات النظر وتنسيق في بعض الأحيان وحتى بين اللجان المتنافسة والتي تختلف في الميول السياسية والحزبية، فالمعيار هنا هو المصلحة وفقط.

وكخلاصة لكل ما قيل سابقا، وبالنظر إلى تعدد علاقات لجان الأحياء تبعا لتعدد الجهات والجمعيات المختلفة في محيط التجمعات الحضرية الجديدة بعلي منجلي، وكذا بالنظر إلى تنوع علاقاتها تبعا لخلفيات المشاركة في هذا النشاط الجمعوي، فإن الدور التكاملي لأجل الصالح العام بين كل الأطراف المعنية في حقل التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي مابين ممثلي الدولة وممثلي السكان وممثلي الأحزاب السياسية، ينبغي أن يبنى على أساس تكاملي واضعا في إعتباره الصالح العام لهذه التجمعات الحضرية الجديدة، وبغض النظر المصالح الشخصية والميول الحزبية، كما أنه على الجهات الوصية أن تفهم بأنه عليها القيام بدورها وواجباتها وأن تتوقف عن لوم الآخرين عند عجزها عن القيام بدورها.

إستخلاصات

من خلال نتائج الدراسة التي توصلنا إليها نسجل بعض النقائص الملاحظة والتي تتمثل فيما يلي:

1 ـ نقص في تعاون لجان الأحياء والسكان، للنهوض بالحي السكني وذلك من خلال عدم الإحتكاك والتواصل بين الإثنين اللجنة والسكان.

2 ـ نقص في تعاون لجان الأحياء فيما بينها، وذلك من خلال عدم التشاور والتنسيق لخدمة الأحياء التي تنشط بها وخدمة المجتمع ككل.

3 ـ نقص في تعاون لجنة الحي مع الجهات الوصية المختلفة، بدليل عدم فتح قنوات الإتصال والتواصل وتقديم النصح والمشورة.

4 ـ نقص في تعاون لجنة الحي مع مختلف الشرائح الإجتماعية وفي مقدمتها الجمعيات المختلفة الناشطة في الميدان بالرغم من أن الهدف هو خدمة السكان.

5 ـ عدم تفريق لجان الأحياء بين العمل الجمعوي و النشاط الحزبي، بالإضافة إلى عدم إحترام القانون والفصل بين الأنشطة المختلفة.

6 ـ عدم توفر إرادة حاسمة من قبل مختلف الجهات الوصية، وكذا الجمعوية المعنية بالتجمعات الحضرية الجديدة لترقية العمل الجمعوي وكل ذلك من خلال العمل الجاد والبناء والمثمر.

7 ـ نقص في الإهتمام بلجان الأحياء والجمعيات الأخرى، من خلال عدم الدعم والتشجيع، وكذا عدم إشراكها في صنع القرار على مستوى التجمعات الحضرية الجديدة.

8 ـ نقص في إهتمام الطلبة عموما والمختصين الإجتماعيين بمثل هذه البحوث العلمية، على الرغم من أهمية لجان الأحياء وكذا التجمعات الحضرية الجديدة بالنسبة للسكان.

وإذا كان هناك مجهود في هذا الإتجاه، فينبغي مراعات هذه النقائص خدمة للسكان و للمجتمع ككل.

قائمة المراجع

1 ـ قائمة المراجع بالعربية:

أ ـ الكتب:

1 ـ **السيد عبد العاطي السيد**، علم الإجتماع الحضري، ج1، دار المعرفة الجامعية ، 2004.

2 ـ **إسماعيل قيرة**، علم الإجتماع الحضري و نظريته، علم الإجتماع الحضاري ونظرياته، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

3 ـ **إحسان محمد الحسن**، النظريات الإجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

4 ـ **أحمد سالم الأحمر**، علم إجتماع الأسرة بين التنظير و الواقع المتغير، الكتاب الجديد، 2004.

5 ـ **الصادق مزهود**، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الرواشد، الجزائر، 1995.

6 ـ **أحمد سليمان أبو زيد**، علم الإجتماع السياسي الأسس و القضايا من منظور نقدي، دار المعرفة الجامعية، 2003.

7 ـ **إسماعيل بن السعدي**، التدريب الميداني، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

8 ـ **جان فرانسوا تراون و آخرون** ، المغرب العربي الإنسان و المجال ، تعريب علي التومي و آخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1997.

9 ـ **حسن الحكاك**، نظرية المنظمة، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.

10 ـ **حسين عبد الحميد أحمد رشوان**، المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1989.

11 ـ **حسين عبد الحميد أحمد رشوان**، مشكلات المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2004.

12 ـ **حسن نافعة** ، مبادئ علم السياسة ، مكتبة الشروق الدولية ، 2002.

13 ـ **حميد خروف والربيع جصاص**،علم إجتماع الثقافة، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2003.

14 ـ **خيري جميل الجميلي**، التنمية الإدارية في الخدمة الإجتماعية، الإسكندرية ، 1998.

15 ـ **رياض الصمد** ، المؤسسات الإجتماعية و السياسة في الدولة الحديثة، النموذج اللبناني، 1978.

16 ـ **زيدان محمود مصطفى**، السلوك الإجتماعي للفرد، دون دار و تاريخ للنشر.

17 ـ **ز.م. ماكيفر**، الجماعة دراسة في علم الإجتماع، ترجمة محمد أبو درة و آخر، دارالفكر العربي، 1968.

18 ـ **سناء الخولي** ، التغيير الإجتماعي و التحديث، دار المعرفة الجامعية، 2003.

19 ـ **سناء الخولي** ، أزمة السكن و مشاكل الشباب، دار المعرفي الجامعية، 2002.

20 ـ **سعيد عيد مرسي بدر**، عملية العمل مدخل في علم الاجتماع الصناعي، دارالمعارف الجامعية الإسكندرية، 1992.

21 ـ **عبد الحميد دليمي** ، السياسات الحضرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

22ـ **عبد الحميد دليمي**، الواقع و الظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

23 ـ **عبد العزيز بودن**، منهجية و تقنيات البحث في علم الإجتماع الحضري ، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

24ـ **عبد الباسط عبد المعطي**، البحث الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1985.

25 ـ **عبد الباسط محمد حسن**، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، مصر، 1974.

26 ـ **غريب أحمد سيد أحمد** ،المدخل في دراسة الجماعات الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

27 ـ **غسان منير حمزة سنو و علي أحمد الطراح** ، العولمة و الدولة ، الوطن و المجتمع العالمي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2002.

28 ـ **فايز الزغبي و إبراهيم عبيدات**، الإدارة الحديثة، دار الفكر العربي، مصر، 1986.

29 ـ **فضيل دليو وآخرون**، أسس المنهجية في العلوم الإجتماعية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 1999.

30 ـ **ماهر عمر محمود**، سيكولوجية العلاقات الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية، 2006.

31 ـ **محمد إسماعيل قباري**، علم الإجتماع السياسي و قضايا التخلف و التنمية والتحديث، جامعة الإسكندرية، 1985.

32 ـ **محمد إسماعيل قباري،** علم الإجتماع الصناعي و مشكلات الإدارة و التنمية الإقتصادية، الإسكندرية، 1980.

33 ـ **محمد السويدي،** علم الإجتماع السياسي ميدانه و قضاياه ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990.

34 ـ **مصطفى عمر حمادة،** السكان و تنمية المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، 1998.

35 ـ **مريم أحمد مصطفى و عبد الله محمد عبد الرحمان،** علم إجتماع المجتمعات الجديدة ، دار المعرفة الجامعية،2001.

ب ـ المعاجم:

1 ـ **أحمد زكي بدر،** معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان ، بيروت، 1982.

2 ـ **دينكل ميتشل،** معجم علم الإجتماع ، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة،بيروت، ط 2، 1986.

3 ـ **نخبة من الأساتذة،** معجم العلوم الإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

4 ـ **محمد عاطف غيث،** معجم علم الإجتماع ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995

5 ـ **عبد الهادي الجوهري،** قاموس علم الإجتماع ، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، ط 3، 1998.

6 ـ **علي ليلى،** المفاهيم و مشكلات التعريف، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 1993.

ج ـ الرسائل الجامعية:

1 ـ **مراد زعيمي،** النظرية العلم إجتماعية رؤية إسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة،1997.

د ـ المجلات والجرائد:

1 ـ **إبراهيم توهامي،** بعض ملامح أزمة المدينة الجزائرية، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، 2003، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة.

2 ـ **القانون التوجيهي للمدينة،** الوزارة المنتدبة المكلفة بالمدينة، 2006.

3 ـ **دورة كيفية إدارة و تسيير أجهزة الثقافة العمالية،** المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل الجزائر.

4 ـ **سليمان بومدين،** المدينة و العقلية الحضرية، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، 2003، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة.

5ـ **مديرية الثقافة لولاية قسنطينة،** قسنطينة مرايا ونوافذ، شركة الأشغال للطباعة، ط 2، 2002

6 ـ **مقال (رصيد ثري من العراقة والثقافة وتلاقح الحضارات)،** جريدة مرآة قسنطينة، نصف شهري، العدد 22، من 1 إلى 15 فيفري 2008.

7 ـ **مديرية الإعلام والثقافة ولاية قسنطينة،** قسنطينة، المطبعة الكبيرة النصر، قسنطينة،

هـ ـ الوثائق:

1 ـ **المادة 2 من قانون 31/90،** (1990/12/04)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

2 ـ **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،** عدد 34 ، المؤرخ في 14 ماي 2002 ، قوانين خاصة بالتعمير.

3 ـ **تقرير ديوان الترقية والتسيير العقاري،** وحدة علي منجلي في 2007/10/15.

4 ـ **مشروع القانون الأساسي،** لإنشاء جمعية حي أو مركز ريفي، مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية قسنطينة.

5ـ **قائمة الجمعيات،** مصلحة الجمعيات، مديرية التنظيم والشؤون العامة، ولاية قسنطينة، ديسمبر، 2007.

2 ـ قائمة المراجع بالفرنسية:

1- **CLAUDE JAVEAU**, leçon de sociologie, édition armond est niaron, 1997, Paris.

2- **RACHID HAMIDOU**, le logement : un défi, imprimerie Issat Idir, 1989.

3- **DAVID. W. JOHNSON**, les relations humaine dans le monde du Travail, édition de renouveau pédagogie, INC, Saint Lorrains (Québec) 1988.

4- **Bernard. P. et Redon. F**, nouvelle histoire de la France et de la civilisation française, Fernand Nathan édition, Paris.

5- **Encyclopédie Encarta**, Collection Microsoft, 2004.

6- **DICTIONNAIRE DE LA LANGUE FRANÇAISE**, Collection Microsoft encarta, 2004.

7- **URBACO:** plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994.

8- **Direction De L'urbanisme Et De La Construction**, fiche technique, nouvelle ville, ali mendjeli, 2006.

الملاحق

1-الملاحق

أ ـ دليل مقابلة خاص برؤساء لجان الأحياء عينة الدراسة.

ب ـ دليل مقابلة خاص بممثلي الجهات الوصية.

ج ـ دليل الإستبيان الخاص بالسكان عينة الدراسة.

2 ـ فهرس الجداول.

3 ـ فهرس الرسوم البيانية.

4 ـ فهرس الخرائط.

1-الملاحق

أ ـ دليل مقابلة مقننة مع أعضاء لجان الأحياء

1) السن : □

2) الجنس : ذكر □ أنثى □

3) المستوى التعليمي : دون مستوى تعليمي □ ابتدائي □ متوسط □ ثانوي □ جامعي□

4) الحالة المدنية : متزوج □ أعزب □ مطلق □ أرمل □

5) المهنة : بطال□ تشغيل الشباب□ موظف □ في إطار التعليم □أعمال حرة □

أخرى تذكر .....

6) الدخل : أقل من 5000 دج□ من 5000 إلى 10000دج□ من 10000 إلى 15000دج□

من 15000 إلى 20000 دج □ أكثر من 20000 دج □

7) الصفة في لجنة الحي : رئيس□ نائب الرئيس□ كاتب عام □أمين مال□ عضو مكتب□ عضو □

أخرى تذكر .....

8) ما هي أهداف لجنة الحي في رأيك ؟ ترقية الحي □ الدفاع عن مصالح الحي □

أخرى تذكر .....

.....

و لماذا ؟ .....

.....

و ما هي قائمة الأولويات في رأيك ؟ .....

.....

.....

9) ما هي إنجازات لجنة حيكم في المجال الاجتماعي ؟ .....

.....

.....

.....

.....

10) إلى ما ترجع قلة هذه الإنجازات ؟ .....

.....

.....

11) ما هي وظيفة لجنة الحي التي تنتمي إليها؟ إيديولوجية □ سياسية □ اجتماعية □ ثقافية □ قانونية □ اقتصادية □ تنظيمية □

أخرى تذكر .....

12)وهل تحافظ على خاصية هذه الوظيفة أثناء تطبيق برنامجها في الميدان؟نعم □ لا □

و لماذا ؟ .....

.....

13) كيف هي علاقة لجنة حيكم بالإدارة ؟ جيدة □ حسنة □ سيئة □ متوترة □

أخرى تذكر .....

كيف ذلك ؟ .....

.....

14) هل هي علاقة مرتبطة بدورها المطلبي ؟ نعم □ لا □

و لماذا ؟ .....

.....

15) ما حدود علاقة لجنة حيكم بالإدارة ؟ هل هي في حدود : علاقة سطحية □ التشاور□ التنسيق □ التنفيذ □

أخرى تذكر .....

و لماذا ؟ .....

.....

16) في حالة التنسيق هل هو تنسيق : دائم □ مناسباتي □

أخرى تذكر .....

و لماذا ؟ .....

.....

17) هل تتابع لجنة حيكم نشاط الإدارة ؟ نعم □ لا □

و لماذا ؟ .....

.....

و هل لها الحق في التدخل في حالة الإجابة بنعم ؟ .....

.....

18) و هل هي متابعة : لتمويل اللجان □ لأنشطة المرافق □ لإنجاز المنشآت □

أخرى تذكر .....

و لماذا ؟ .....

.....

ما تحديد الأولوية عند الإجابة ؟ .....

19) هل لديكم الإمكانات الكافية لتنفيذ برامجكم ؟ نعم □ لا □

و لماذا ؟ .....

.....

20) كيف هي علاقة لجنة حيكم بسكان الحي ؟ جيدة □ حسنة □ سيئة □ متوترة □

أخرى تذكر .....

و لماذا ؟ .....

.....

21) هل تتعاون لجنة حيكم مع السكان ؟ نعم □ لا □

في حالة الإجابة بنعم كيف ذلك ؟ .....

.....

في حالة الإجابة بلا لماذا ؟ .....

.....

22) هل حدث و أن تعارضت مصالح لجنة الحي مع مصالح السكان ؟ نعم □ لا □

و لماذا ؟ .....

.....

23) هل يشارك أفراد لجنة حيكم في صياغة و إعداد برامج حزبية ؟ نعم □ لا □

في حالة الإجابة بنعم كيف ذلك ؟ .....

.....

في حالة الإجابة بلا لماذا ؟ .....

.....

24) كيف هي علاقة لجنة حيكم بلجان الأحياء الأخرى ؟ جيدة □ حسنة □ سيئة □ متوترة □

أخرى تذكر .....

كيف ذلك ؟ .....

.....

25) هل لديكم أنشطة مشتركة ؟ نعم □ لا □

فيما تتمثل ؟ .....

.....

26) ما نوع هذه العلاقة ؟ سطحية □ التنسيق □ التشاور □ التنفيذ □

أخرى تذكر .....

كيف ذلك ؟ .....

.....

ما رأيك في هذه الحالة ؟ .....

.....

ب ـ دليل مقابلة مقننة خاصة بالجهات الوصية

1) السن : ☐

2) الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

3) المستوى التعليمي : دون مستوى تعليمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4) الوظيفة : رئيس قطاع ☐ رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية ☐ رئيس مصلحة الجمعيات ☐ مدير دار الشباب ☐

5) هل تعتقد بأن للجان الأحياء دور في المجتمع ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم فيما يتمثل هذا الدور ؟ .....

.....

.....

في حالة الإجابة بـ لا لماذا في رأيك ؟ .....

.....

6) هل للجنة الحي صفة تمثيلية : لكامل الحي☐ لفئة من الحي☐ تمثل مصالحها ☐مصالح عامة ☐

7) ما هي في رأيك الخدمات التي يمكن أن تقدمها لجنة الحي ؟ خيرية ☐ خدماتية ☐ ترفيهية ☐ مطلبية ☐

أخرى تذكر .....

.....

.....

8) كيف هي علاقة لجنة الحي بأفراد الحي ؟ جيدة ☐ حسنة ☐ سيئة ☐ متوترة ☐

أخرى تذكر .....

9) هل تساهم لجنة الحي في : فض لنزاعات ☐ الدفاع عن مصالح الحي ☐ توحيد مطالب الحي ☐

أخرىتذكر .....

.....

10) هل تتعاون لجنة الحي مع سكان الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم كيف ذلك ؟ .....

.....

في حالة الإجابة بـ لا لماذا في رأيك ؟ .....

.....

.....

11) هل حدث و أن تعارضت مصالح أعضاء لجنة الحي مع مصالح أفراد الحي ؟ نعم □ لا □

في حالة الإجابة بنعم كيف ذلك ؟ .....

.....

في حالة الإجابة بـ لا لماذا في رأيك ؟ .....

.....

12) هل تقوم لجنة الحي بدورها كوسيط بصفة : جيدة □ حسنة □ سيئة □

أخرى تذكر .....

و لماذا في رأيك ؟ .....

.....

13) هل لجان الأحياء متعاونة مع الإدارة ؟ نعم □ لا □ دائما □ أحيانا□

لماذا في رأيك ؟ .....

.....

14) هل علاقة لجنة الحي بالإدارة مرتبطة بدورها في الدفاع عن مصالح الحي ؟ نعم □ لا □

لماذا في رأيك ؟ .....

.....

15) على أي أساس يكون تمويل لجان الأحياء : على أساس نوع النشاط □على أساس برنامجها □

على أساس فعاليتها في المجتمع □

أخرى تذكر .....

.....

.....

16) هل للجان الأحياء خلفيات إيديولوجية معينة ؟ نعم □ لا □

كيف ذلك ؟ .....

.....

17) هل للجان الأحياء علاقة بأحزاب سياسية معينة ؟ نعم □ لا □

كيف ذلك ؟ .....

.....

18) كيف هي علاقة لجان الأحياء ببعضها البعض ؟ جيدة □ حسنة □ سيئة □ متوترة □

أخرى تذكر .....

19) و ما نوع هذه العلاقة : علاقة تعاون □ صراع □ تنافس □ حياد □

و لماذا في رأيك ؟ .....

.....

.....

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري ـ قسنطينة ـ

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم: علم الاجتماع و الديموغرافيا **تخصص: علم الاجتماع الحضري**

إستمارة إستبيان

لجان الأحياء
في التجمعات الحضرية الجديدة

دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية **07** المدينة الجديدة علي منجلي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير

في علم الإجتماع الحضري

من إعداد الطالب: **إشراف الدكتورة:**

السعيد رشيدي **عرفة يمينة**

السنة الجامعية: 2007 – 2008

ملاحظة : بيانات هذا الإستبيان سرية ولاتستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

ج ـ دليل إستمارة إستبيان خاصة بالسكان

1) السن : ☐

2) الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

3) المستوى التعليمي : دون مستوى تعليمي ☐ابتدائي ☐ متوسط ☐ثانوي ☐ جامعي ☐

4) ما هو دور لجنة الحي في رأيك ؟ هل هو دور :خدماتي ☐ مطلبي ☐ خيري ☐ أخرى تذكر .....

.....

.....

5) ما هي وظائفها في رأيك ؟ إيديولوجية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ☐ ثقافية ☐ قانونية ☐ اقتصادية ☐ تنظيمية ☐

6) هل تمثل سكان الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم كيف ذلك ؟ .....

.....

في حالة الإجابة بلا لماذا في رأيك ؟ .....

.....

7) كيف هي علاقة لجنة الحي مع سكان الحي في رأيك ؟ جيدة ☐حسنة ☐سيئة ☐متوترة ☐ لا توجد ☐

أخرى تذكر .....

.....

8) هل تتعاون لجنة الحي مع سكان الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم كيف ذلك ؟ .....

.....

في حالة الإجابة بلا لماذا في رأيك ؟ .....

.....

9) كيف تتصور علاقة لجنة الحي بالسكان ؟ جيدة ☐حسنة ☐ سيئة ☐متوترة ☐لا توجد ☐

أخرى تذكر .....

في حالة كون العلاقة إيجابية كيف ذلك ؟ .....

.....

في حالة كون العلاقة سلبية لماذا في رأيك ؟ .....

.....

10) هل أعضاء لجنة الحي يمثلون : مصالح الحي□ مصالحهم الشخصية □ مصالح الإدارة □
مصالح فئوية □ مصالح حزبية □ لا أعرف □

أخرى تذكر .....

و لماذا في رأيك ؟ .....

.....

11) كم مرة ترى جمعية الحي ؟ مرة كل أسبوع □ مرة كل شهر □ مرة في السنة □
حسب الظروف □ حسب الحاجة □

12) هل سبق و أن تعاملت مع لجنة الحي ؟ نعم □ لا □

في حالة الإجابة بنعم فيما يخص ماذا ؟ .....

.....

.....

13) كيف كانت المعاملة معهم ؟ جيدة □ حسنة □ سيئة □ متوترة□

و هل أنت راض عن هذه المعاملة ؟ نعم □ لا □

و لماذا في رأيك ؟ .....

.....

و هل تم حل المشكل المتعلق بك ؟ نعم □ لا □

و كيف تم حل المشكل المتعلق بك ؟ .....

.....

و هل للجنة الحي دور في ذلك ؟ نعم □ لا □

فيما تمثل هذا الدور ؟ .....

.....

14) هل تمول أو تشارك في تمويل لجنة الحي ؟ نعم □ لا □

و لماذا في رأيك ؟ .....

.....

15) كيف هي علاقة لجنة الحي بالإدارة ؟جيدة □ حسنة □ سيئة □ متوترة □ لا توجد □

أخرى تذكر .....

16) هل هي مرتبطة بدورها المطلبي (الدفاع عن مصالح الحي) ؟ نعم □ لا □

كيف ذلك ؟ .....

.....

17) هل لأعضاء لجنة الحي علاقة مع حزب سياسي معين ؟ نعم □ لا □

كيف ذلك في حالة الإجابة بنعم ؟ .....

.....

18) كيف هي علاقة لجنة حيكم بلجان الأحياء الأخرى ؟ جيدة □ حسنة □ سيئة □

متوترة □ لا توجد □ لا أعرف □

أخرى تذكر .....

.....

19) ما حدود هذه العلاقة ؟ سطحية □ في حدود التشاور □ في حدود التنسيق □

في حدود التنفيذ □ لا أعرف □

و لماذا ؟ .....

.....

20) هل للجنة حيكم علاقة بلجنة حي معينة ؟ نعم □ لا □ لا أعرف □

و لماذا ؟ .....

.....

21) ما نوع هذه العلاقة ؟ تعاون □ صراع □ تنافس □ حياد□

أخرى تذكر .....

.....

كيف ذلك ؟ .....

.....

2- فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	توزيع التجهيزات على وحدات الجوار(1-2-3-5-6-7-8-13)	124
2	توزيع التجهيزات على وحدات الجوار(9-11)	126
3	المجمعات السكنية وعدد السكنات بها وأنواعها	142
4	نموذج لإختيار جزء من عينة الدراسة بالمجمع السكني 01 الوحدة الجوارية 07	144
5	خاصية السن للمستجوبين.	152
6	خاصية الجنس للمستجوبين.	154
7	الحالة المدنية للمستجوبين من رؤساء اللجان عينة الدراسة.	155
8	المستوى التعليمي للمستجوبين	157
9	الدخل الشخصي لرؤساء لجان الأحياء عينة الدراسة.	158
10	دور لجان الأحياء	164
11	أهداف لجنة الحي بحسب رؤسائها.	165
12	الصفة التمثلية للجنة الحي بحسب ممثلي الجهات الوصية والسكان.	166
13	أولويات لجنة الحي بحسب ممثلي الجهات الوصية والسكان.	167
14	نوع الخدمات المقدمة من طرف لجنة الحي بحسب الجهات الوصية	168
15	مدى كفاية الإمكانيات بحسب رؤساء اللجان.	168
16	وظائف لجنة الحي بحسب رؤساء اللجان والسكان.	170
17	مدى تمثيل لجنة الحي للسكان بحسب رأي السكان.	172
18	طبيعة العلاقة بين لجنة الحي والسكان.	176
19	تعاون لجنة الحي مع السكان بحسب النساء من السكان عينة الدراسة.	177
20	التعاون بين لجنة الحي والسكان.	177
21	مدى رؤية المبحوثين من السكان للجنة الحي	178
22	تعامل السكان مع لجنة الحي	178
23	الرضا عن طبيعة المعاملة	179
24	مدى حل المشاكل المطروحة.	180
25	دور لجنة الحي في حل المشاكل.	180
26	مساهمة السكان في تمويل لجنة الحي.	182

27	طبيعة العلاقة بين لجنة الحي والإدارة.	190
28	صفة الإرتباط لجنة الحي بالإدارة.	191
29	علاقة لجان الأحياء بالأحزاب السياسية.	196
30	طبيعة العلاقة التي تربط بين لجان الأحياء.	198
31	طبيعة علاقة لجان الأحياء مع بعضهم البعض.	200
32	طبيعة علاقة لجنة الحي بلجنة حي أخر.	202

3- فهرس الرسوم البيانية:

رقم الرسم	العنوان	رقم الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للجان الأحياء	135
2	خاصية فئات السن لدى السكان المستجوبين	153
3	دور لجان الأحياء بحسب السكان.	163
4	تصور علاقة لجنة الحي بالسكان.	183
5	نوع علاقة لجان الأحيان ببعضها البعض.	203

4- فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	رقم الصفحة
1	خريطة مدينة قسنطينة وحدودها الإدارية	100
2	خريطة موقع التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي	107
3	خريطة التجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي- منظر عام	129
4	خريطة الوحدة الجوارية 07 علي منجلي	139

Summary

As the society knew different stages of civilization and progress, the city also faced several difficulties and problems, even if these latter differed from one city to another. This fact created a serious civic crisis that threatened the security and safety of civic life. So the solution was *new civic agglomerations* as a substitute. And because these new civic agglomerations are parts of larger and wider real societies, they are established mainly to achieve social, cultural and economic specific targets. One of the characteristics of the modern society is the existence of huge quantities of groups that Algerian society knew much of them, especially after social transformations following the events of October 1988, and the appearance of multipartite, as well as the 31/90 law. These transformations encouraged the emergence of many social, cultural, sportive and political associations. Among these associations *city committees* that play the role of mediators between habitants and authorities. Confrontations and verbal disputing between these representatives in front of the administration city gate became a habitual phenomenon. In this respect, we noticed troubles in relationship among city committees, in addition to serious complaints and clear dissatisfaction of all parts. So, where is the problem? What is the nature of relationship and interactions between members of city committees? What are the backgrounds on which these relationships are based? And what are the new functions of city committees in new civic agglomerations in Ali MENDJLI?
That is how the whole study lasted almost two years including six months of practical work. This study touched the seventh unity of Ali MENDJLI with its five agglomerations, and took six members of city committees' representatives and the same number of authority representatives, in addition to habitants from these five agglomerations with a rate of 3.5 percent from the specimen of this study.

As a conclusion, and according to our practical work, it was clear for us that there are different patterns of relationships between city committees according to the active sides and associations in the field of new civic agglomerations in Ali MENDJLI. In general, these relationships are pragmatic, superficial and occasional, as they lack to cooperation and lasted harmony, although their call for its complementary role and for the general benefit of all concerned parts.

Summary

As the society knew different stages of civilization and progress, the city also faced several difficulties and problems, even if these latter differed from one city to another. This fact created a serious civic crisis that threatened the security and safety of civic life. So the solution was *new civic agglomerations* as a substitute. And because these new civic agglomerations are parts of larger and wider real societies, they are established mainly to achieve social, cultural and economic specific targets. One of the characteristics of the modern society is the existence of huge quantities of groups that Algerian society knew much of them, especially after social transformations following the events of October 1988, and the appearance of multipartite, as well as the 31/90 law. These transformations encouraged the emergence of many social, cultural, sportive and political associations. Among these associations *city committees* that play the role of mediators between habitants and authorities. Confrontations and verbal disputing between these representatives in front of the administration city gate became a habitual phenomenon. In this respect, we noticed troubles in relationship among city committees, in addition to serious complaints and clear dissatisfaction of all parts. So, where is the problem? What is the nature of relationship and interactions between members of city committees? What are the backgrounds on which these relationships are based? And what are the new functions of city committees in new civic agglomerations in Ali MENDJLI?
That is how the whole study lasted almost two years including six months of practical work. This study touched the seventh unity of Ali MENDJLI with its five agglomerations, and took six members of city committees' representatives and the same number of authority representatives, in addition to habitants from these five agglomerations with a rate of 3.5 percent from the specimen of this study.

As a conclusion, and according to our practical work, it was clear for us that there are different patterns of relationships between city committees according to the active sides and associations in the field of new civic agglomerations in Ali MENDJLI. In general, these relationships are pragmatic, superficial and occasional, as they lack to cooperation and lasted harmony, although their call for its complementary role and for the general benefit of all concerned parts.